كتاب المدخل إلى علم الاقتصاد

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كتاب المدخل إلى علم الاقتصاد

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

عاشت الإنسانية متنقلة في مرحلة ما قبل الزراعة، ثم دخلت عهد الاستقرار والزراعة، فكان ذلك ولادة جديدة لها تطلبت منها تكيفاً مع أساليب تقسيم العمل الاجتماعي، وتوزيع الإنتاج محاولة منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ولكيلا تكون الأموال دولة بين الأغنياء، ثم تابعت الإنسانية سيرها إلى عصر الصناعة فعصر المعلومات. ربما قبل عشرة آلاف سنة لم يكن الإنسان شيئاً مذكوراً. لم يكن يعرف كيف ينتج غذاءه، ولا كيف يستر جسده، ثم رأينا كيف تعلم الزراعة والحرفة والصناعة وتسخير الطاقة لخدمته خلال عشرة آلاف عام. [1]

النشاط الاقتصادي نهر يعبر العالم منذ بدء الخليقة، يمر خلال المدن والقرى، يغذي السكان بمنتجاته وطاقته الأبدية، يتدفق في أرض كل شعب، ومجال كل فرد، يفيض من الساعات اليومية التي لا تغيض، ولكنه في بعض الأحيان يصير (ثروة) في مجال محدد، وفي حين آخر يتحول عدماً في مجال آخر. يمر خلال الحياة، ويصب في الأرض والتاريخ المنتجات والقيم التي منحها للبشرية من خلال ما أنجز من أعمال. ويحتل النشاط الاقتصادي مركزاً أساسياً في بناء الحضارة الإنسانية، ومواجهة التخلف لقهره وتجاوزه. يدعو إلى تعريف الثقافة الاقتصادية على ضوء حالتنا الراهنة، وحسب مصيرنا. ويحدد لنا العناصر الجوهرية اللازمة لبناء الحضارة.

تمثل الأفكار الاقتصادية البدايات لحل المشكلة الاقتصادية ومشاكل الناس الحياتية. ويتضمن النشاط الاقتصادي أربعة عناصر رئيسة لاستمرار الحياة البشرية هي: الإنسان، والطبيعة، ورأس المال والوقت. وهذا يعني أن بناء الحضارة الإنسانية مشروط بهذه العناصر الأربعة وتنميتها. وحاصل البحث أن قضية رفاه الفرد وتطور المجتمع منوطة بفكرة التوجيه والإدارة في النواحي الآتية: توجيه الثقافة الاقتصادية، توجيه العمل، توجيه رأس المال،

[1] – انظر، جودت سعيد، مذهب ابن آدم الأول، دار الفكر المعاصر، بيروت 1996، ص 22 – 21.

توجيه نحو التنمية المستدامة. وتعني فكرة التوجيه والإدارة: قوة الأساس وتوافقاً في السير ووحدة في الهدف، وتجنب الإسراف في الجهد والوقت والموارد.

العالم اليوم لا تحركه السياسة، ولا الحروب والنزاعات، ولا مشاريع الهيمنة والاستحواذ، ولا مفاعيل القوة، وإنما تحركه قوة الاقتصاد وعجلة الاقتصاد، وتنقله من مكان ظليل إلى آخر ظليل أو غير ظليل. كل شيء متحرك في هذا العالم لا يتم إلاَّ حسب الاستراتيجيات الاقتصادية. فالاقتصاد اليوم، وغداً، هو المسيطر على كل قرارات العالم، وهو الجاذبية المطلقة التي تؤاخي بين البلدان فتكون صداقات وتكتلات اقتصادية، وهو الجاذبية المطلقة التي تنفّر البلدان بعضها من بعض أحياناً فتكون العداوات. فلا شيء، خارج حياض الاقتصاد، فالاقتصاد لا يعني التكتلات والتجارة، والأسواق، والاتفاقيات، والأرباح المادية كما يظن الكثيرون، وإنما يعني العولمة بوصفها الحامل للثقافات الوافدة، والعادات، والتقاليد، والسلوكيات، والتصورات. أي هو نظام هو بيئة اجتماعية جديدة تحيّد بيئة اجتماعية قارّة فتحلُّ في مكانها وتأخذ أدوارها فتغير منظومة القيم والمرجعيات المعرفية وفق مصالحها وتوجهاتها وأهدافها البادية والمضمرة. إذن، الاقتصاد والتكتل الاقتصادي، هو المرآة التي تمشي وفقها الجماعات، والمجتمعات، والدول، وهو الهدف المباشر والأبعد لكل ما يحدث فوق هذا الكوكب. [2]

التكتل الاقتصادي مجموعة الترتيبات تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية، كما يهدف إلى تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب التسهيلات والحوافز والإعفاءات الخاصة بالاستثمار. وتنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

في ظل التكتلات الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية، وخاصة بعد أن ظهرت درجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية، منها على سبيل المثال الاتحاد الأوربي E U الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل

---

[2] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2008، من مقدمة الكتاب للدكتور حسن حميد.

الاقتصادي، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا NAFTA)، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN)، والحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي، جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم (APEC)، ومجموعة دول البريكس (BRICS) وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي أدنى درجات التكامل الاقتصادي.

تضمن كتاب التكتلات والمنظمات الاقتصادية المقرر لطلاب السنة الثالثة قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، الملامح الأساسية للتكتلات الاقتصادية الدولية والعربية، والمنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية القائمة، كما ناقش موضوعات في غاية الأهمية مثل دور صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي العربي في الاقتصادات العربية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي.

الفصل الأول بعنوان: التكتلات الاقتصادية، تم استعراض مستوى التكتل الاقتصادي بين الدول وفوائده وأساليبه وأهدافه وخصائصه والأسس التي يقوم عليها التكتل الاقتصادي، ما هي مقومات استمرار التكتلات الاقتصادية؟ ما هي أسباب فشلها؟ كما تم استعراض أهم التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومجموعة دول النمور الآسيوية، ورابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (أيبك)، وتكتل رابطة دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية وتجارب التكتل الاقتصادي في الوطن العربي، وتكتل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، وتكتل مجموعه العشرين الاقتصادي.

الفصل الثاني بعنوان: التكتل الاقتصادي العربي في ظل جامعة الدول العربية، تم استعراض الموقع الجغرافي للوطن العربي، وميثاق وأهداف جامعة الدول العربية. مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتحديد أهداف التكتل الاقتصادي العربي والمعوقات والتحديات التي تواجه هذا التكتل. كما تمت مناقشة استراتيجية التكتل الاقتصادي العربي ووسائل تفعيله، وإعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ونتائجها، وتحديد أهم المشاكل

والصعوبات التي تعترض التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكيفية قياس درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث بعنوان: التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي والتكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس. تمت مناقشة نماذج لتجارب التكتلات الاقتصادية الناجحة كتجربة التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي، المعاهدات الرئيسة التي أسست لقيام الاتحاد الأوروبي مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه، مراحل تطور الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وعملية تداول اليورو ووظائف استخدامه كعملة دولية. ويعد اليورو أكثر المشروعات طموحاً على طريق الوحدة الاقتصادية الأوروبية. كما تم استعراض أهم بنود اتفاقية نيس في الاتحاد الأوربي. وكنماذج لتجارب التكتلات الاقتصادية الحديثة تمت مناقشة تجربة التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس، أسباب نشوء وتطور تكتل دول بريكس، والدول الأعضاء في التكتل، ودور الاقتصادات الصاعدة، ومؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس وإعلان سانيا، ومؤتمر القمة الخامسة لمجموعة دول البريكس – ديربان جنوب أفريقيا.

الفصل الرابع بعنوان: المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية. تم استعراض المنظمات الاقتصادية الدولية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. والمنظمات الاقتصادية العربية كمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . أكساد.

الفصل الخامس: بعنوان صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي. ما هي أهداف صندوق النقد العربي ووسائل تحقيقها؟ حجم موارد الصندوق وأشكال استخدامها، ودور الصندوق في تطوير أسواق المال العربية وتعزيز التبادل التجاري العربي، والهيكل التنظيمي للصندوق. وتم استعراض أنواع مؤسسات العون الإنمائي العربي، مزايا وشروط هذا العون، التوزيع القطاعي للقروض التي تمنحها مؤسسات العون الإنمائي العربية. وأوضاع بعض ومؤسسات العون الإنمائي العربية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أبو ظبي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والصندوق السعودي للتنمية. وتم تقديم لمحة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، أهداف الصندوق، سمات الإقراض من الصندوق، وكيف يساعد الصندوق الدول الأعضاء.

الفصل السادس بعنوان: منظمة التجارة العالمية، كيف تم التحول من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات إلى منظمة التجارة العالمية، وجولات مفاوضات اتفاقيات الغات السبع، وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها، وأهم مزايا النظام التجاري المتعدد للمنظمة وتحرير التجارة، ما هي أهداف منظمة التجارة العالمية وهيكلها وشروط العضوية؟ والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة، والاتفاقيات التي أقرها مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في مراكش، الهيكل التنظيمي وشروط العضوية في منظمة التجارة العالمية. والخطوات العملية للانضمام للمنظمة، والنتائج الاقتصادية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الحقوق والالتزامات. وآثار اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية في البلدان النامية.

أسأل الله التوفيق.

دمشق 2013.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

*****

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول – مستوى التكتل الاقتصادي وأهدافه وخصائصه ومقوماته:

أولاً – مستوى التكتل الاقتصادي بين الدول وفوائده.

ثانياً – أساليب التكتل الاقتصادي، وأهداف التكتل الاقتصادي.

ثالثاً – أسس التكتلات الاقتصادية.

رابعاً – خصائص التكتلات الاقتصادية.

خامساً – مقومات استمرار التكتلات الاقتصادية وأسباب فشلها.

المبحث الثاني – أهم التكتلات الاقتصادية:

1 – الاتحاد الأوروبي.

2 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA).

3 – مجموعة دول النمور الآسيوية بالإضافة إلى اليابان والصين.

4 – رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN).

5 – جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC).

6 – تكتل رابطة دول أمريكا اللاتينية.

7 – التكتلات الاقتصادية في أفريقيا.

8 – تجارب التكتل الاقتصادي في الوطن العربي.

9 – تكتل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى.

10 – تكتل مجموعه العشرين.

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية

التكتل الاقتصادي هو مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول، من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية، كما يهدف التكتل الاقتصادي إلى تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب التسهيلات والحوافز والإعفاءات الخاصة بالاستثمار. وتنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

عُرفت بداية التكتلات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وبلغت ذروتها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وأهم ما ميزها أنها طالت مختلف قارات العالم، لم تميز بين الرأسمالي منه ولا الاشتراكي، ولا بين المتقدم منه من النامي. ويعتبرها البعض مخرجاً من التخلف إلى التنمية إلا أنه ولأسباب عديدة لم تنجح معظم هذه التكتلات رغم وجاهة دوافعها، فمثلاً التكتل الاقتصادي العربي والتكتلات في أفريقيا باءت التجربة بالفشل وخيبت الآمال لأسباب كثيرة أهمها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الرشيدة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والهيكلة الاقتصادية الضعيفة التي تميز معظم تلك الدول، إلا أن الفشل بأي حال من الأحوال لا يمكن أن يقضي على محاولات تكاملية جديدة، أو تصحيح بعض المحاولات القديمة باعتبار أن العيب ليس في فكرة التكامل نفسها وإنما العيب في الطرق والآليات التي اتبعت في الوصول إليها، وهذا ما سعت إليه تجارب تكاملية عملاقة حجزت مكانها في مصاف التكتلات الاقتصادية مؤذنة بإحياء فكرة التوجه التكاملي من جديد باعتباره ضرورة في ظل العولمة الاقتصادية ومؤسساتها. إن نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدمة يشكل لا محالة – إضافة إلى عوامل أخرى – محفِّزاً أساسياً للدول النامية لتحذو حذوها في إقامة فضاءات تكاملية تكون على مستوى من الندية والقدرة التنافسية يخولها البقاء في عصر لا حياة فيه للاقتصادات الضعيفة. من الضروري أن تحرص الدول النامية على الدخول في تكتلات اقتصادية، إن لم يكن من باب الانتفاع من مزايا

التكتلات فليكن من باب الحفاظ على النفس من شر التكتلات القائمة بين الدول المتقدمة التي تلتهم الأخضر واليابس متخذة من الدول الأخرى سوقاً لتصريف منتجاتها. [3]

ظهرت التكتلات الاقتصادية الحديثة مع بروز ظاهرة ما سمي بمخاطر التنافسية وازدياد شدتها بين الشمال والجنوب وخاصة الدول الأسيوية ذات التنافسية العالية، بعد نمو اقتصادياتها وارتفاع قدرتها الاستقطابية للأموال والتكنولوجيا، وقد أجرت الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة مفاوضات تجارية ركزت على خطورة تنافسية الدول النامية "الآسيوية" بسبب استخدامها يد عاملة رخيصة. وتسعى هذه التكتلات إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق التجارية وتعمل على إجراء تغييرات في هياكلها استجابة لأهداف التكتل وبرامج التكامل الاقتصادي الذي تنشده الدول التي تسعى لتحقيقه، للتكتل والتجمعات الاقتصادية فيما بين الدول النامية نفس القدر من الفاعلية والديناميكية التي تحققه التكتلات في الدول المتقدمة نظراً لاختلاف مستوى الكفاءة والأداء والطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها. فالدول النامية تسعى إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تجاه التكامل الاقتصادي فيما بين الدول المتقدمة، بقصد إحداث تغيرات هيكلية لتنمية قطاعها الصناعي وإقامة صناعات جديدة تعتمد مزايا الحجم الكبير واتساع السوق وتنوع الإمكانات. [4]

أصبح الاقتصاد العالمي في ظل التكتلات الاقتصادية أكثر ديناميكية، وخاصة بعد أن ظهرت درجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية، منها على سبيل المثال الاتحاد الأوربي (E U) الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الاقتصادي، يليه التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا NAFTA)، ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN)، والحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية المعروفة باسم (APEC)، ومجموعة

---

[3] – المصدر: معهد الإمارات التعليمي. http://www.uae7.com/vb/t40293.html

[4] – د. علي جلال حسين و د. احمد سليمان علي العموش، التكتلات الاقتصادية الكبرى ومسيرة التبعية والتكامل العربي.

دول البريكس (BRICS) وانتهاءً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي أدنى درجات التكامل الاقتصادي. [5]

الملاحظ أن أغلب التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين لم يكتب لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكنها تميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة في السوق العالمية منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية (تكتلات اقتصادية) تفرضها العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعداداً لدخول مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تشكل خريطة اقتصادية جديدة للعالم.

***

[5]– انظر، فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3210 تاريخ 2008/6/12.

المبحث الأول

مستويات التكتل الاقتصادي

وأهدافه وخصائصه ومقوماته

التكتلات الاقتصادية هي اتفاق بين دولتين أو عدد من الدول قد تكون منتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية الدول الآسيوية، لإقامة ارتباط فيما بينها كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي. وأصبحت التكتلات الاقتصادية تتجاوز الإقليم الواحد وباتت الدول الأعضاء تنتمي لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين. ويُعرف التكتل الاقتصادي على أنه تنسيق بين دولتين أو مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها التنسيق بين الوحدات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بين هذه الدول لاستغلال مواردها بشكل أفضل.

أولاً – مستوى التكتل الاقتصادي وفوائده: [6]

تبدأ درجات التكتل الاقتصادي بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة. ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعرفه موحدة على مستورداتها من الدول خارج التكتل، والمرحلة التالية هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء، تليها مرحلة الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية بما في ذلك توحيد العملة النقدية والسلطة النقدية، أخيراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل. كل مرحلة جديدة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة السابقة. [7]

يبدأ المستوى الأول للتكتل الاقتصادي **بالتفضيل الجزئي**، ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص

---

[6] – الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1996، ص 9 – 10.

[7] – فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3210 تاريخ 2008/6/12.

الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة. [8]

المستوى الثاني للتكتل الاقتصادي **منطقة التجارة الحرة:** عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة). وتعد منطقة التجارة الحرة أحد مستويات التعاون الاقتصادي ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوربية.

المستوى الثالث للتكتل الاقتصادي **الاتحاد الجمركي:** اتفاق يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق. وهذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة والمشتركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركي: [9]

يعد الاتحاد الجمركي أحد صور التعاون الاقتصادي، ويساعد على:

- توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد.
- تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

يتعين أن يسهل الاتحاد الجمركي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وعدم وضع عراقيل أمام تجارة الدول غير الأعضاء. ويستوجب الاتحاد الجمركي الاتفاق على جدول جمركي موحد يسري على سلع الدول غير الأعضاء. يتم التوصل إلى هذا الجدول الموحد بحيث لا تتضرر تجارة الغير؟ في أغلب الأحيان يصعب التوفيق بين هذين الأمرين نظرا للاختلاف الكبير في التعرفة الجمركية بين الدول. وتوحيد الجداول يفترض بالضرورة الاعتماد على الجداول الوطنية السائدة قبل تأسيس الاتحاد ثم تتولى لجنة متخصصة

---

[8] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص241.

[9] – المصدر السابق، ص244.

تحديد متوسط التعرفة، والمتوسط هو الجدول الموحد، وينجم هذا التحديد عن دراسات اقتصادية ومالية وعن التوفيق بين المصالح المتعارضة. [10]

المستوى الرابع للتكتل الاقتصادي **السوق المشتركة:** اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وهي تعد أحد المستويات العالية للتعاون الاقتصادي. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة، (السوق الأوربية المشتركة).

المستوى الخامس للتكتل الاقتصادي **الاتحاد الاقتصادي:** اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسع فيه إجراءات التعاون الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب.

ويعد **الاندماج الاقتصادي** أعلى مرحلة من مراحل التعاون الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التعاون الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

فوائد التكتل الاقتصادي:

للتكتل الاقتصادي فوائد عديدة أهمها:

1 – زيادة القدرة الإنتاجية لدول التكتل.

2– فتح أسواق أوسع وأكبر يؤدي إلى:

- زيادة القدرة التنافسية،
- تحريض المنتجين على زيادة الإنتاجية،
- تحريض المنتجين على تحسين نوعية الإنتاج.

[10] – الدكتور صباح نعوش، العالم الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية، الجزيرة نت السبت 2001/10/27.

3 – تشجيع وزيادة الاستثمار.

4 – زيادة اهتمام المستثمرين بدول التكتل.

5 – تحقيق وفورات الحجم.

أما بالنسبة للدول العربية فإن فوائد التكتل الاقتصادي أكثر، حيث يمكن تحقيق الفوائد الاقتصادية الاجتماعية المذكورة أعلاه، وفوائد أخرى كتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي كما يمكن أن يكون التكتل الاقتصادي طريق لتحقيق الوحدة العربية المنشودة.

مراحل التكامل الاقتصادي

Stages of Economic integration

The stages of the regional economic integration (Béla Balassa)

	Regional economic integration			
	Free trade zone	Customs union	Single market	Economic union
Abolishing customs within the member-states of the zone	✓	✓	✓	✓
Common customs regime against the non-member states		✓	✓	✓
Free move of production factors within the member-states of the zone (labour, capital, etc.)			✓	✓
Common framework for economic policy				✓

ثانياً – أساليب التكتل الاقتصادي وأهداف التكتل الاقتصادي:

هناك أسلوبان رئيسان للتكتل أو التكامل الاقتصادي: **الأسلوب الأول** – ويعتمد "الإطار المنهجي" استناداً إلى قوى السوق أو التنسيق والتخطيط، ويهدف إلى تحقيق التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم أداء الاقتصاد الكلي في دول التكتل، وإزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتوافق في السياسات الاقتصادية، ويعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى إنجاح تجربة التكامل الاقتصادي، ومن أهم النماذج التكاملية والتي طبقت الإطار المنهجي تجربة الاتحاد الأوروبي. **الأسلوب الثاني للتكتل** – يقوم على أساس التنسيق والتكامل بين قطاعات محددة أو مشروعات اقتصادية بعينها، بهدف التنسيق بين المشروعات المتشابهة لإدخالها كمشروعات مشتركة.

(يبدو أن الأهداف المشتركة لجميع التكتلات الاقتصادية هي الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل. فضلاً عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق، وعليه أصبحت مسألة الانضمام إلى التكتلات الإقليمية أمراً حتمياً. فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً، بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي "أن البقاء لمن هو أكثر كفاءة وقوة ومنافسة"). [11]

يهدف أي تكتل اقتصادي إلى حصول الدول الأعضاء في التكتل على مزايا الإنتاج الكبير: عن طريق توسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات لخدمة الاقتصاد الوطني. تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي بين الدول الأعضاء في التكتل. والاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق الدول الأعضاء في التكتل. كما يسعى التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [12]

1. زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل في كافة الدول الأعضاء في التكتل وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

2. تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل، عن طريق تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.

3. تنويع قاعدة الإنتاج: حيث بقيت ما زالت الدول النامية وخاصة الدول العربية تعتمد على إنتاج مصادر الطاقة والموارد الخام والتجارة الخارجية، وبعضها يعتمد على المساعدات الخارجية، وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية، في حين أن حصتها من التجارة الخارجية كانت دائما نسبة منخفضة من إجمالي التجارة العالمية.

4. زيادة معدلات الادخار والاستثمار: شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية تذبذباً شديداً في الاستثمار والادخار، كان متوسط معدل الادخار نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أدنى معدلات الادخار في العالم.

---

[11] – فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، مصدر سابق.

[12] – http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xaKwzsuHJYJ:www.enamaroc.co

5. تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل: تعاني الدول النامية وخاصة الدول العربية من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل وفرص الحصول على الموارد. وتصل نسبة الفقراء إلى ما يفوق 40% من عدد السكان، ويبلغ متوسط دخل الفرد الفقير أحياناً أقل من دولار واحد في اليوم، ويفتقر كثير من السكان إلى العناية الصحية والتعليم وأساسيات الخدمة.

6. تحقيق السلام الاجتماعي: حيث إن الدول النامية وخاصة الدول العربية تعاني من تفشى النزاعات والصراعات الأهلية التي تمثل تهديدا مباشراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

7. زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: حتى تتمكن الدول النامية وخاصة الدول العربية من تحقيق الأهداف الاقتصادية من التكتل الاقتصادي ومن ضمنها تخفيض حالة الفقر يتعين عليها تحقيق معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي، لا تقل في المتوسط عن 7% سنويا، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط 30% من إجمالي الناتج المحلي.

8. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل.

9. يؤدي التكتل الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على الخارج.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد نماذج التنمية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات والأزمات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. فالتكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات المتاحة الموزعة على وحدات التكتل، ويتطلب التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

تنامى و(تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي. ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز

التكتلات الاقتصادية بهذا الزخم، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها. وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه. والتي شملت المشاركين الفاعلين في الاقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها. فضلا عن كونها ظاهرة اقتصادية في منطقها السياسي وظاهرة استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها).[13]

وقد تكون المفردات المشمولة بالتكامل أحياناً هي المنشآت الإنتاجية العاملة في قطاع معين أو في عدد من القطاعات الواقعة في نطاق جغرافي واحد داخل الدولة، وقد يمتد ليشمل أوجهاً مختلفة من النشاط الاقتصادي لدول مختلفة، أو يتسع ليشمل مجمل النشاط الاقتصادي في هذه. وإذا كانت الدول تقع ضمن إقليم واحد يكون التكامل الاقتصادي تكامل إقليمي يمكن أن يقود لاحقاً إلى وحدة سياسية تشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية (اقتصادية، وثقافية، وسياسية)، فإذا اقتصر الأمر على بناء وحدة اقتصادية بين دول الإقليم فإننا نكون بصدد تكامل اقتصادي قد يكون مقصوداً بحد ذاته أو باعتباره خطوة إلى اندماج في اقتصاد أكثر شمولية منه " إقليمي أو عالمي"، وقد يكون مرحلة تستهدف تعزيز الحركة نحو وحدة سياسية. [14]

ثالثاً – أسس التكتلات الاقتصادية:

من أهم الأسس التي تقوم عليها التكتلات الاقتصادية في العالم:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء
- تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج سوياً للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.
- اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.
- تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة.

---

[13] – انظر، فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، مصدر سابق.

[14] – http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xaKwzsuHJYJ:www.enamaroc.com

- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقاً للأسس الاقتصادية الصحيحة .

أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون الاندماج في الاقتصاد العالمي أو أن تلجأ إلى التكتل مع غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، ذلك لأن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، وتقل المخاطر كلما كان التعاون هو السائد بين مجموعة من الدول أكثر. لذا نجد التوجه الدولي نحو الإقليمية والتكتل الاقتصادي يتزايد يوماً بعد يوم، وأصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه لتدافع عن مصالحها الاقتصادية. حيث أنشأت الولايات المتحدة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، وتحاول أن تجعل المحيط الباسيفيكي امتداداً إقليمياً لها من أجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الآسيوية وأستراليا. (وفي أوروبا بعد تحقيق الحلم الأوروبي الكبير والعمل على ضم كل الدول الأوروبية – شرقية وغربية – بدأ الكلام عن "مبادرة العمالقة" عبر الأطلسي بين الأوروبيين والأمريكيين. ولم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على هاتين القارتين بل تعدى إلى آسيا وأخيرا إلى أفريقيا). [15]

رابعاً – خصائص التكتلات الاقتصادية:

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص أهمها :

1. تتصف التكتلات الاقتصادية بالحجوم الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2. حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

3. المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

---

[15] – المصدر السابق.

4. ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها .

5. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6. توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

7. الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

8. تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

وتبدو توجهات السياسة الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية الجديدة كما يلي:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.
- تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.
- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.
- الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.
- المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل75% من دول العالم، وحوالي% 80 من سكان العالم والسيطرة على % 85 من التجارة العالمية.

تنامي التوجه نحو التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية:

يمكن القول إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، (ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام (بريتون وودز) لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية). [16]

ويمكننا تلخيص الملامح والمضامين التي ميزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية كما يأتي:

- تأتي ظاهرة التكتلات الاقتصادية من حيث طبيعتها تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
- من حيث شموليتها فإنها تغطى أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.
- ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.

التكتلات الاقتصادية هي جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو أعلى. فالتكتل والتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر لابد أن يمر بمراحل أولها، التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، فالاتحاد الجمركي، ثم السوق

[16] – المصدر السابق.

المشتركة، ويعتمد هذا التصنيف لمراحل التكامل الاقتصادي على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين الدول الأعضاء في التكتل.

وتمكن التكتلات الاقتصادية في الدول النامية من تحقيق الإنتاج ذي الوفورات الاقتصادية، كما أنه وسيلة للاستفادة من المواقع والتخصص، وعلى سبيل المثال أن تخصص كل دولة من الدول النامية في سلعة معينة تتميز فيها بالمميزات النسبية يؤدي إلى الاستفادة المثلى من المواد الخام والطاقة، ويؤدي هذا بدوره إلى تقليل تكلفة الإنتاج. كما يعد التكتل الاقتصادي وسيلة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي، ولما كانت أسواق الدول النامية أسواقاً صغيرة بالإضافة إلى أن الحماية التي تتميز بها هذه الصناعات من الأمور التي تؤدي إلى ضعف مستوى الكفاءة، يتطلب رفع كفاءة هذا القطاع التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية الخاصة بالتعريفات الجمركية وسياسة التجارة الخارجية "تجاه الدول الأخرى" والتنسيق أيضاً في السياسات المالية والنقدية وسياسات تشجيع الاستثمار. [17]

خامساً – مقومات استمرار التكتلات الاقتصادية وأسباب فشلها:

ينبغي أن يستند التكتل والتكامل الاقتصادي إلى مقومات أساسية تعزز قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية. ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو ثقافي، فمن الناحية السياسية ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الأيديولوجية، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول – التي سعت إلى إقامة تكامل – في نجاح تكاملها. كما أن المقومات الثقافية تعتبر عاملاً أساسياً ومهماً بين الدول المتكاملة، ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى إعاقة التكتل والتكامل إلى حد بعيد. [18]

1. يعد التكتل الاقتصادي الوسيلة الأكثر ضماناً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة المعبرة عن هذه الوسيلة.

---

[17] – أيمن رفعت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مؤسسة الأهرام بالقاهرة 2007.

[18] – انظر، المصدر: معهد الإمارات التعليمي. http://www.uae7.com/vb/t40293.html

2. يظل للمقومات الاقتصادية الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكتل اقتصادي.

3. النهج الوظيفي في التكتل الاقتصادي – الذي يبدأ بالأسهل وصولاً إلى ما هو أصعب – هو النهج الأصلح للتكتل في الدول النامية وخاصة للدول العربية، لأنه يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي وبالتالي يصبح مطلباً ضرورياً وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف.

4. تعد العوامل السياسية من خلافات وعدم استقرار سياسي من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التكتل الاقتصادي في العالم.

5. إن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاء نتيجة لشعور عام لدى القادة والشعوب العربية بضرورة قيامها في ظل التطورات التي جرت على النظام الاقتصادي العالمي، السياسية منها والاقتصادية.

6. إن ما تتمتع به الدول العربية من موارد طبيعية متنوعة، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي كل ذلك يمثل فرصة لنجاح التكتل الاقتصادي والتكامل.

– أسباب فشل التكتل الاقتصادي:

إن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية هو العائق الأهم في وجه معظم تجارب التكتل الاقتصادي وخاصة في الدول العربية. ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل، إلا أنها ليست كافية لوحدها، حيث تعد المقومات الاقتصادية والمصالح المشتركة هي الشرط الأهم والكافي أحياناً لنجاح تجربة التكتل الاقتصادي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي. [19]

هناك ثلاثة أسباب رئيسة تؤدي إلى فشل وضعف التكتل والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية وخاصة الدول العربية: سياسية، وتاريخية، واقتصادية. [20]

السبب الأول – تاريخي، يعود إلى ارتباط أسواق الدول النامية بأسواق الدول المتقدمة والمستقرة، ولبقاء السياسات الاقتصادية المستقرة والسياسية

---

[19] – انظر، يوسف الصائغ، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، خريف، 1996.

[20] – المصدر السابق.

والتجارية بالدول المستقرة، وأصبح هناك اعتقاد بأن وجود شبكة مواصلات بين دول أوروبا أهم من وجودها بين الدول الأفريقية.

السبب الثاني – يرتبط بالقرار السياسي بالدرجة الأولى، ما زالت معظم الدول تحاول رسم حدود بلادها، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق هذا التكتل، بالإضافة إلى أن معظم شعوب هذه الدول ليس لها رأي في تحقيق أي نوع من التكتل والتعاون، والقرار يعود للحكام.

السبب الثالث – اقتصادي، ويعني ضعف مؤسسات التكتل أي وجود عدد كبير من منظمات التكامل الإقليمي، وعدم وفاء معظم الدول بالتزاماتها لمنظمات التكتل الإقليمية، ضعف هذه المنظمات في الإعداد الصحيح للمؤتمرات، بالإضافة إلى قلة التعاون والمشاورة بين هذه المنظمات.

أسباب فشل التكتل الاقتصادي في الدول العربية: [21]

1. تبعية وعمق اندماج اقتصاد معظم الدول العربية بالاقتصاد العالمي وخاصة مع الدول المتقدمة.

2. طبيعة الصادرات والواردات من وإلى الدول العربية لا يوفر صبغة تعاون بينها حيث أنها تحتاج إلى الآلات وقطع الغيار وكافة الصناعات المتقدمة وهي غير متوفرة في أسواق دول العالم الثالث، كما أن صادراتها تمثل في معظم الأحيان منتج واحد (مصادر الطاقة والمواد الخام) وهذه تصدر لدول متقدمة وليس لها سوق كبيرة في دول العالم الثالث .

3. السياسات الاقتصادية في الدول العربية ليست متجانسة، فبعضها يطبق مبادئ اقتصاد السوق على الطريقة الرأسمالية والبعض الآخر يطبق مبادئ الاقتصاد المنهاجي المخطط على الطريقة الاشتراكية، وهذا التمايز بين أنظمتها السياسية والاقتصادية أدى إلى إخفاق التكتل بينها. [22]

4. الفساد الإداري والمالي في كافة الدول العربية.

5. مشكلة التخلف واحتياجات التنمية التي تعاني منها معظم الدول العربية.

---

[21] – انظر، سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص ص 192 – 199.

[22] – قاسم احمد الأحمد، التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوربي، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان 1998 ص ص105 – 108.

(في ظل هذه الظروف فإن الدول العربية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء تكتل اقتصادي يضاهي التكتلات المتطورة، لتستفيد من إمكانياتها الاقتصادية الهائلة. ولكي يكون هناك أمل في إمكانية تحقيق هذا الهدف، فإن الأمر يستدعي العمل بجدية أكثر من أجل، الارتقاء بنظم الحكم في الدول العربية، والاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستوى المهارات، وزيادة تنافسية الصادرات وتنويع الهياكل الإنتاجية، وحل مشاكل المديونية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار). [23]

يتطلب نجاح عملية التكتل الاقتصادي والتوصل إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية تغيير مفاهيم السيادة، حيث يتضمن التنازل عن بعض السيادة الوطنية لصالح السيادة المشتركة برضاء الدولة وهو تنازل من جانب جميع الدول الأعضاء في التكتل مقابل النفع العائد على تلك الدول ومقابل الحقوق والمزايا التي تنشأ من التكتل وهذا ما قامت به دول الاتحاد الأوربي، حيث غلبت المصالح الاقتصادية على المفهوم الضيق للسيادة، فالتكامل يفيد كافة الدول الأعضاء في التكتل، فهو حاجة اقتصادية قبل أن يكون رغبة سياسية. عملية التكتل والتكامل الاقتصادي تحتاج إلى جهود كبيرة وعمل متواصل يتسم بالتصميم الجاد من أجل تحقيق الهدف والصالح المشترك لأعضاء التكامل وهذا ما عملت به الدول الأوربية حيث أنهم أحصوا أكثر من (300) من الإجراءات التي اتخذت حتى وصلت أوربا إلى الوحدة عام 1992.

*****

[23] – فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، مصدر سابق.

المبحث الثاني

أهم التكتلات الاقتصادية

أصبحت التكتلات الاقتصادية العالمية أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية على سبيل المثال تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروفه في الدول المتقدمة على النمط نفسه . ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم بسبب التحولات والتغيرات العالمية الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. سنحاول فيما يلي استعراض أهم التكتلات الاقتصادية العالمية.

1 – الاتحاد الأوروبي: يعد هذا التكتل من أهم التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، حيث وصل إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط. بدأ الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" في عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج والتكامل الاقتصادي وتعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى 25 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالاً من حيث البنى والهياكل التكاملية، والاستمرار في المسيرة التكاملية. يهيمن هذا التكتل تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعد أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث يبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي مرتفع نسبياً. ويسعى هذا التكتل بكل قوة ليصبح على رأس هرم النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، تركز أهداف الاتحاد على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية لدول الاتحاد، إلا أنها تؤكد على سعي الاتحاد إلى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بأن يلعب دوراً أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية

الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة. [24]

2 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA): تأسست منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 1992، وهو تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية. تضم منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. ويعد هذا التكتل الاقتصادي من التكتلات الاقتصادية الثلاث الأكبر في العالم. تأسس هذا التكتل الاقتصادي في عام 1993، وبدأ سريان مفعول اتفاقية هذا التكتل الضخم عام 1999، ويعد التكتل تحريراً تجارياً تصاعدياً وفتح مجال أوسع لسياسة الاستثمار، عن طريق إزالة كافة التعريفات الجمركية وإزالة كافة القيود التشريعية أمام الاستثمار الأجنبي وحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التبادل التجاري متعدد الأطراف. وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه يعد أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريباً، بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول التكتل 670 مليار دولار، كما وصل حجم التجارة الخارجية للتكتل في عام 1991 حوالي 1017 مليار دولار، إضافة إلى الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا متطورة وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي تسعى لتحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء وتعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على مستوى العالم وخاصة الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو إقامة هذا التكتل إلا إنها تدعو وباستمرار نحو تحرير التبادل التجاري الدولي على المستوى العالمي وفي إطار منظمة التجارة العالمية (WTO). [25]

---

[24] – انظر، أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص ص (75 – 85).

[25] – احمد سليمان علي العموش، آثار العولمة على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص42.

3 – مجموعة دول النمور الآسيوية بالإضافة إلى اليابان والصين. وقد حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وصلت إلى حوالي 10% سنوياً. وأصبح لهذا القطب القدرة الإشعاعية الفاعلة والواسعة في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أحدثت منطقة واسعة للتبادل التجاري الحر، وقد كان لرؤوس الأموال اليابانية إلى المنطقة قد أسهم في خلق شروط التراكم الرأسمالي والنمو السريع بالإضافة إلى خلق شبكة واسعة ورابطة قوية من الاتصال التكنولوجي لمختلف الدول الأسيوية الهادية أدى إلى جعل المنطقة ورشة كبيرة للصناعة تعج بالنشاط الاقتصادي الهائل كما وصفها بعض الباحثين. [26]

4 – رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN): تأسس تكتل رابطة جنوب شرق آسيا في عام 1967 ويضم 6 دول آسيوية هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين. وكان هدفه أن يشكل حلفاً سياسياً مضاداً للشيوعية، إلا أن القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الأضرار التي لحقت بهم جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها. وهكذا طرح رئيس وزراء ماليزيا في سنة 1990 فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دول الرابطة (الآسيان)، وقد أرسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة –مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى – في جنوب شرق آسيا. ومع محدودية النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل فإنه أصبح من الملاحظ أن دوره في التجارة الدولية يتزايد باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل إلا حوالي 3.1% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 11.3 % من إجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى 5.2% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية.

5 – جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC): تأسس تكتل جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية، هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992. وتضم هذه

---

[26] – فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996، ص37.

الجماعة 18 دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطوير هذا المنتدى الاقتصادي وتحويله إلى تكتل اقتصادي فعلي من الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع حوالي 13 تريليون دولار وهذا يشكل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي، فضلاً عن سيطرته على حوالي 50% من التجارة العالمية. كما وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الافتا). [27]

6 – تكتل رابطة دول أمريكا اللاتينية: تأسس تكتل رابطة دول أمريكا اللاتينية في عام 1961، ويضم الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وتشيلي، وبيرو، وأورغواي، وباراغواي، وكولومبيا، والإكوادور، وفنزويلا، وبوليفيا، وبذلك يشمل التكتل قارة أمريكا اللاتينية إلى جانب المكسيك. واقتصر التكامل في هذه الرابطة على تحرير التجارة دون أن يمتد إلى تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وتميزت بتواضع أهدافها و تباطؤها في الانجاز، نتيجة التفاوت الكبير بين أعضائها، فالدول الثلاث الكبرى: الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك تمثل مساحتها وسكانها حوالي70 % من الدول الأعضاء في الرابطة، وهذا التفاوت الكبير في الإمكانيات كان السبب الرئيس في فشل هذا التجمع.

7 – التكتلات الاقتصادية في أفريقيا: أما في إفريقيا فقد قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية. ومن أهم التكتلات الاقتصادية في أفريقيا:

أ. التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا: تأسس التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في عام 1975، ويضم ثماني عشرة دولة إفريقية هي: بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وساحل العاج، وجامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، والنيجر، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوجو، بالإضافة إلى دولتين علقت عضويتهما لاحقاً. سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: حرية انتقال رؤوس

---

27 –

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xaKwzsuHJYJ:www.enamaroc.com

الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة. لكن لم يتحقق منها إلا القليل.

ب. الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا: تأسس الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا في عام 1983 ودخل حيز التنفيذ في أوائل 1985 ويضم بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون، ساوتومي، برنسيت، زائير. يهدف الاتحاد إلى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعية والنقل في الدول الأعضاء. جاء هذا الاتحاد على أنقاض الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه في عام 1964 بين خمس دول أفريقية وهي (جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكامرون، الجابون) والذي فشل بعد عامين من إنشائه نتيجة أزمات بين الدول الخمس الأعضاء.

ج. الاتحاد الاقتصادي المغاربي: تأسس الاتحاد الاقتصادي المغاربي في عام 1989 بمدينة مراكش المغرب، وتمثلت أهداف الاتحاد في توثيق العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية بين الدول الأعضاء. وقد عرفت السنوات الأخيرة التي عقبت تأسيس الاتحاد تطوراً هاماً في مجالات العلاقات الاقتصادية إلا أن الاتحاد المغاربي ومنذ فترة واجه عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي كتفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت في الجزائر 28% وفي المغرب 21% وقرابة 16% في تونس، هذا إضافة إلى الخلافات السياسية خاصة على القضية الجوهرية في المنطقة المتمثلة في مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب.

د. السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي(الكوميسا): بدأت الإرهاصات الأولية لتكوين هذا الاتحاد في عام 1966 إلا أنه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية إلا منذ إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في عام 1981 حيث تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء. ويضم هذا التجمع 20 دولة تقع في شمال وشرق وجنوب القارة الأفريقية، وهو ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة.

8 – تجارب التكتل الاقتصادي في الوطن العربي: بدأ التكتل الاقتصادي العربي بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة

تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغارب العربي. وأخيراً قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية. [28] لقد أدى غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية إلى فشل معظم تجارب التكتل الاقتصادي في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأت بإنشاء منطقة تجارة حرة في عام 1981، ثم انتقلت إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003 ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة، جاء التقرير الاقتصادي الخليجي 2005 – 2006 ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري بين الدول الأعضاء وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية؛ نتيجة ارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنوع الإنتاجي في دول المجلس، هذه الأسباب مجتمعة جعلت الدول الأعضاء تتجه نحو الأسواق الخارجية، وأدى ذلك إلى تسرب جزء كبير من أموال النفط الخليجية إلى خارج حدود الوطن العربي. [29]

9 – تكتل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى:

مجموعة الثمانية بالإنجليزية Group of Eight أو (G8) هي مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى في العالم، وتضم: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، وايطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا.

ظهر مفهوم اجتماع الدول الأكثر تصنيعاً في العالم بعد أزمة النفط التي حدثت في عام 1973 وخلال فترة الركود الاقتصادي التي تبعتها في عام 1974. وهو تجمع غير رسمي للمسئولين الاقتصاديين من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا. في عام 1975، دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان زعماء حكومات ألمانيا الغربية وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة في رامبوييه. اتفق الزعماء الستة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة،

---

[28] – خالد الوزني، تحرير العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان 1999، ص14.

[29] – انظر، حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، سلسلة المائدة الحرة – 2، منشورات بيت الحكمة، تموز 1997، ص ص 47 – 57.

مشكلين بذلك مجموعة الستة. وفي السنة التالية، انضمت كندا إلى مجموعة الستة بناء على توصية الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبعة. ويمثل الاتحاد الأوربي من قبل رئيس الاتحاد الأوربي وزعيم الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي وحضر كل الاجتماعات منذ أن تمت دعوته من قبل المملكة المتحدة في عام 1977. ثم انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام 1997، مما أدى إلى تكوين مجموعة الثمانية (G8). [30]

يمثل عدد سكان مجموعة الدول الثمانية 14% تقريباً من إجمالي سكان العالم، وتبلغ حصتها حوالي ثلثي الاقتصاد العالمي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، (يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم). كما بلغ مجموع الإنفاق الحربي لمجموعة الثمانية في عام 2005 حوالي 707 بليون دولار أمريكي وهذا يشكل 71% من مجموع الإنفاق الحربي العالمي. وتمتلك مجموعة الثمانية أغلبية القوة العسكرية العالمية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر إنفاقاً على التسلح عالمياً). وتمتلك أربعة دول أعضاء في مجموعة الثمانية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة مجتمعة 98% من الأسلحة النووية عالمياً.

تتضمن أنشطة المجموعة مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية وتتجمع مخرجاتها في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء، ويتم تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم. تتناوب الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية على رئاسة المجموعة. تضع الدولة الحائزة على الرئاسة الأجندة السنوية للمجموعة وتستضيف القمة لتلك السنة.

تفتقد مجموعة الثمانية (G8) إلى الهيكل التنظيمي الشبيه بالمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الأمم المتحدة. حيث لا يوجد للمجموعة سكرتارية ثابتة، أو مكاتب لأعضائها. تدور رئاسة المجموعة سنوياً بين الدول الأعضاء، وتبدأ فترة الرئاسة من 1 يناير/كانون الثاني من كل سنة. الدولة الحائزة على الرئاسة مسئولة عن التخطيط واستضافة مجموعة من الاجتماعات الوزارية، استعدادا للقمة النصف السنوية التي يحضرها زعماء

---

[30] – The EU has the *privileges and obligations* of membership but does not host/chair summits. It is represented by the Commission and Council Presidents. 967 .EU and the G8 .European Commission.

الدول الأعضاء. الاجتماعات الوزارية تضم الوزراء المسئولين عن حقائب مختلفة من أجل مناقشة قضايا مشتركة أو ذات بعد عالمي. يتضمن جدول الأعمال عادة مواضيع الصحة وتطبيق القانون والعمالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطاقة والبيئة والعلاقات الخارجية والإرهاب والتجارة.

تعقد مجموعة الثمانية اجتماعات منفصلة تعرف باجتماعات مجموعة الثمانية زائد خمسة "5 + G8"، منذ قمة عام 2005 في جلينديلز، اسكتلندا التي حضرها وزراء الاقتصاد والطاقة من الدول الثمانية الأعضاء بالإضافة إلى ممثلين من خمس دول جديدة هي: الصين والمكسيك والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، في يونيو/حزيران 2005، واتفق وزراء العدل والداخلية من دول مجموعة الثمانية على وضع قاعدة بيانات دولية في بيدوفيلس.

10 – تكتل مجموعه العشرين: بالإنجليزية Group of twentyأو (G 20)

عندما تعرضت مجموعة الدول الأوروبية للصدمة البترولية الأولى في عام 1973 ــ 1974، دعا الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان الدول الصناعية الكبرى (مجموعة الثمانية الكبار) لعقد قمة اقتصادية في رامبوييه لبحث مشاكل الركود الذي اطل على اقتصادياتها للمرة الأولى منذ الكساد العالمي في الثلاثينات، وقد كانت قضايا التضخم والركود التضخمي والبطالة تمثل أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه صانعي القرار الاقتصادي في هذه الدول. ثم تزايدت قائمة المشاركين في هذا التجمع لتضم كندا والصين وروسيا في التسعينات بعد أن انتهجت روسيا بقيادة بوريس يالتسين سياسة اقتصاد السوق.

ثم اعتمدت مجموعة الثمانية الكبار صيغة ثمانية + خمسة (8 +5)، بمعنى أن تضم الخمسة الكبار في عالم الأطراف أو من الدول النامية. وقد شملت هذه الصيغة كلاً من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا بالإضافة إلى الصين والهند والبرازيل ثم جنوب أفريقيا والمكسيك. ولأول مرة في تاريخها، اجتمع رؤساء الدول والحكومات وليس فقط وزراء المالية. وانعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في واشنطن في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 باستضافة من الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش وتم توسيع صيغة 8 + 5 لتصبح 8 + 11، شارك في هذه القمة بالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه كل من

السعودية، وأندونيسيا، وتركيا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، واستراليا والاتحاد الأوروبي كوحدة مستقلة. لتشكل هذه الدول مجموعة العشرين.

ولضمان التعاون بين المؤسسات والمنتديات الاقتصادية، فقد شارك بشكل غير رسمي في اجتماعات مجموعة العشرين كل من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك المركزي، إلى جانب رؤساء اللجان المالية الدولية ولجان النقد الدولي ولجان التنمية لصندوق النقد الدولي والبنك المركزي. وبذلك فقد جمعت مجموعة العشرين بين دول السوق البارزة وكبرى الدول الصناعية من جميع أقاليم العالم.

مجموعه العشرين منتدى غير رسمي يدعم المناقشات البناءة والمفتوحة فيما بين دول السوق البارزة والدول الصناعية حول القضايا الأساسية المتعلقة باستقرار الاقتصاد العالمي. للإسهام في تقوية الهيكل المالي العالمي وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد والتعاون فيما بينها وتوظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي، كما تسعى مجموعة العشرين لتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي في شتى أنحاء العالم. تهدف المجموعة أيضا إلى اتباع المعايير الدولية المتعارف عليها من خلال المثال الذي يطرح من قبل الأعضاء في نطاقات مثل: شفافية السياسة المالية والتصدي لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أنشئت **مجموعة العشرين** على هامش قمة **مجموعة الثمانية** في 25 أيلول/سبتمبر 1999 بواشنطن، في اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول العشرين. والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها. تتكون **مجموعة العشرين** كمجموعة اقتصادية من أكبر 20 دولة متقدمة صناعياً، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الدول أكثر دول العالم من حيث الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. وتشكل اقتصاديات هذه الدول نسبة 90% من إجمالي الناتج العالمي. [31]

وتهدف **مجموعة العشرين** إلى تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد

---

31 – http://www.g20.org/G20/webapp/publicEN/aboutG20/pubEN_aboutG20.htm

من الدول. فإن مجموعة العشرين تمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

الاتحاد الأوروبي ممثلاً برئيس البرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي يمثلها، وهو ما يفسر التسمية بمجموعة العشرين. وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلا من المؤسسات التالية بريتون وودز، والرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ينتمي أعضاء البلدان إلى **مجموعة الثمانية و**11 دولة من الاقتصادات الناشئة. [32]

يمثل عدد سكان دول مجموعة العشرين نحو 65.2 ٪ من سكان العالم. وتنقسم أنظمتها إلى ما يلي: نظام واحد اتحادي، 14 نظام جمهوري (منها 7 جمهوريات اتحادية وجمهورية شعبية واحدة) و5 ممالك (منها 1 ملكية مطلقة). تنقسم دول مجموعة العشرين حسب التجمعات الآتية: 3 دول من تكتل نافتا، ودولتان من السوق المشتركة، و4 دول من الاتحاد الأوروبي (والتي تمثل في نفس الوقت دولها الخاصة بها)، و3 دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

يمثل القارة الآسيوية بمجموعة العشرين دول مثل الصين، كوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، واليابان وروسيا وأيضا تركيا والمملكة العربية السعودية، والقارة الأوروبية ممثلة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، والقارة الأفريقية ممثلة بجنوب أفريقيا، أما أمريكا الجنوبية فهي ممثلة بالأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وقارة أمريكا الشمالية ممثلة بالولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى استراليا.

قمة العشرين والنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يبدو أن الأزمة المالية العالمية تدعو إلى تشكل وبلورة نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالمصارحة والشفافية بين الدول المتقدمة والدول النامية،

---

[32] – روسيا عضو في مجموعة الثمانية رغم كونها تعد إحدى الاقتصادات الناشئة، أستراليا هي الدولة الوحيدة من الدول المصنعة التي بقيت خارج ج8. ربما مع كوريا الجنوبية وإسبانيا، وبدرجة أقل هولندا وبولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا لا يتم استدعاؤهم رغم ناتجهم القومي الكبير نسبيا في ج8. ومن أهم الدول الناشئة التي لم تدرج ضمن مجموعة العشرين ذات الناتج القومي المتوسط إيران، وتايلند، وكولومبيا، وفنزويلا، والإمارات العربية والولايات المتحدة وماليزيا.

وتنادي مجموعة الدول الصناعية الصاعدة وعلى رأسها الصين والدول النامية بضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

استضافت العاصمة البريطانية لندن في الثاني من ابريل/نيسان 2009 قمة مجموعة العشرين في وقت يعكس جمود التفكير والرغبة في التركيز على الدور المحوري لدول المركز في الاقتصاد العالمي فقط، متجاهلين التطورات العالمية ومصالح الدول النامية. تأتي هذه القمة الطارئة الثانية بعد القمة الأولى التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، لهذا التجمع الذي بدأ على استحياء من جانب الدول النامية وبعقلية المانح من جانب الدول الصناعية المتقدمة. [33]

انعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في ظل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، وقد اخفت القمة حقيقة أبعاد هذه الأزمة ومدى عمقها، واستمرت ليوم واحد كانت بمثابة مراسم افتتاح وختام أكثر منه مناقشة موضوعية وتفصيلية للقضايا الأساسية التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي، وجاء البيان الصادر عن القمة أقرب إلى التوصيات بالإحالة إلى قمة لندن المرتقبة في الثاني من ابريل 2009، وتمثلت خطوطه العامة في الدعوة إلى إنعاش الطلب العالمي وتشجيع التجارة الدولية والبعد عن السياسات الحمائية مع إعادة النظر في الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الدولية وبما يتفق والتطورات التي شهدها العالم منذ اتفاقية (بريتون وودز) في عام 1944.

تحديات قمة مجموعة العشرين الثانية (قمة لندن):

جاءت القمة الثانية (قمة لندن) في وقت تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية ضربت دول المركز وامتدت لتصل إلى دول الأطراف، وكانت الدول النامية الفقيرة الضحية الأساسية للآليات والأدوات الجديدة في الرأسمالية المالية الجامحة والإمعان في إطلاق قوى السوق من عقالها بينما دخلت الدول النامية الصاعدة أو الصناعية الجديدة في لعبة اختبار القوى التفاوضية من اجل الدفاع عن مطالبها. وشهد العالم تطورات هامة بين قمة مجموعة العشرين الأولى وقمتها الثانية، أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول النامية بصفة أساسية، انتخاب باراك

---

[33] – نزيرة الافندي، قمة العشرين تتطلع إلى العقد الجديد 2009، الصين تعلن مطالبها.. والنامية تعضدها، الأهرام الاقتصادي، العدد 126 تاريخ 2009/9/30.

اوباما رئيســـاً للولايات المتحدة الأمريكية، الاختلافات عبر الأطلنطي مع المجموعة الأوروبية وإمكانية التوافق، ومواقف الدول الصـــناعية الصـــاعدة والذي ترجمته المطالب الصـــينية في قطاعي التجارة والمال. كما وقعت الدول النامية ضـــحية للازمة المالية والاقتصـــادية التي تفجرت في منطقة مركز الاقتصاد العالمي ممثلة في الولايات المتحدة وأوروبا، وكانت تداعياتها خطيرة جداً على اقتصاداتها. [34]

(في ظل هذه التحديات التي تواجه العالم والتي فرضـت نفسـها على القمة الثانية لمجموعة العشـــرين ســـوف نجد أن البديل الوحيد يتمثل في ضـرورة التوصـل إلى عقد جديد بين دول العالم أجمع بشـقيه المتقدم والنامي وأن تأخذ الدول الصـــناعية الجديدة ودول الأطراف مكانتها إلى جانب دول المركز فقد تغيرت الأوضـــاع عما كانت في عام 1944 بعد توقيع اتفاقية (بريتون وودز). تصـاعد الأصـوات المطالبة بضـرورة انتهاج سـياسـة أكثر مرونة من جانب صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة الاحتياجات الملحة والطارئة للدول النامية المتعثرة نتيجة الأزمة العالمية. وإعادة النظر في ميزان القوى داخل المؤسـسـات التمويلية الدولية وبخاصـة صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإقامة نظام جديد في الإقراض للحالات الطارئة.

وجهت منظمة الاونكتاد بضـرورة إعادة النظر في سـياسـة إطلاق قوى السـوق التي سـادت الاقتصـاد العالمي، وفرضـت على الدول النامية لعقود طويلة ماضـية، وبخاصـة بعد أن تأثرت هذه الدول بتراجع حجم المسـاعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة ونزوح رؤوس الأموال الخاصـــة والتي عمدت إلى تصـفية محافظها المالية في الدول النامية لتعديل أوضـاعها في البلد الأم وذات الوضـــع انتهجته العديد من البنوك الخاصـــة وصـــناديق الاسـتثمار. كما تعرضـت الدول النامية لانكماش إيراداتها من الخارج سـواء نتيجة انخفاض الطلب العالمي على صـــادراتها الســـلعية، أو نتيجة تدهور حصيلة تحويلات العمالة في الخارج إلى الوطن الأم.

أصبحت التكتلات الاقتصادية العالمية أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية على سبيل المثال تختلف

---

[34] – قبل انعقاد القمة توقع البعض فشل قمة لندن 2009، على غرار ما حدث في مؤتمر لندن في عام 1933 عندما انسحب الرئيس الأمريكي روزفلت من المؤتمر.

ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروفه في الدول المتقدمة على النمط نفسه . ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم بسبب التحولات والتغيرات العالمية الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

ويعد التكتل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة بين مجموعة من الدول، وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف الأعضاء في التكتل بغية خلق مزيد من التداخل بين الهياكل الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية وتكوين كيان اقتصادي واحد يسعى إلى أهداف اقتصادية محددة.

***

أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

Economic Bloc and Member Nations

Economic Bloc and Member Nations (Membership date)	Population in Millions (2008)	GDP in Trillion $US PPP (2007)
NAFTA: Canada (1989)، United States (1989)، Mexico (1994).	457.3	17.617
EU: Belgium (1957)، France (1957)، Italy (1957)، Luxembourg (1957)، Netherlands (1957)، West Germany (1957)، Denmark (1973)، Ireland (1973)، United Kingdom (1973)، Greece (1981)، Portugal (1986)، Spain (1986)، East Germany (1990 reunification)، Sweden (1995)، Finland (1995)، Austria (1995)، Estonia (2004)، Latvia (2004)، Lithuania (2004)، Poland (2004)، Czech Republic (2004)، Slovakia (2004)، Slovenia (2004)، Hungary (2004)، Cyprus (2004) and Malta (2004)، Bulgaria (2007)، Romania (2007).	502.5	15.203
Mercosur: Argentina (1991)، Brazil (1991)، Uruguay (1991)، Paraguay (1991)، Venezuela (2011).	267.4	2.895
ASEAN: Indonesia (1967)، Malaysia (1967)، Philippines (1967)، Singapore (1967)، Thailand (1967)، Brunei (1984)، Vietnam (1995)، Laos (1997)، Burma (1997)، Cambodia (1999).	601	3.084
EFTA: Austria (1960–1995)، Denmark (1960–1973)، Iceland (1960)، Norway (1960)، Portugal (1960–1986)، Sweden (1960–1995)، Switzerland (1960)، United Kingdom (1960–1973)، Finland (1986–1995)، Liechtenstein (1991).	12.6	0.567
Andean Community: Bolivia (1969)، Chili (1969–1976)، Colombia (1969)، Ecuador (1969)، Peru (1969)، Venezuela (1973–2006).	101.1	0.903

CAFTA: Salvador (1961-1971، 1991)، Guatemala (1961-1971، 1991)، Nicaragua (1961-1971، 1991)، Honduras (1962-1971، 1991)، Costa Rica (1963-1971، 1991).	33	0.059
Caricom: Barbados (1973)، Guyana (1973)، Jamaica (1973)، Trinidad and Tobago (1973)، Antigua and Barbuda (1974)، Belize (1974)، Dominica (1974)، Grenada (1974)، Montserrat (1974)، Saint-Kitts-and-Nevis (1974)، Sainte-Lucie (1974)، Saint-Vincent-et-Grenadines (1974)، Bahamas (1983)، Suriname (1995)، Haiti (2002).	15.9	0.091
BRICS: Brazil (2010), Russia (2010), India (2010), China (2010), South Africa (2011)	2,966,63	22,539

***

الفصل الثاني

تجارب التكتل الاقتصادي العربي

في ظل جامعة الدول العربية

المبحث الأول – الوطن العربي وجامعة الدول العربية:

- الموقع الجغرافي للوطن العربي.
- جامعة الدول العربية.
- ميثاق الجامعة العربية.
- أهداف جامعة الدول العربية.
- جامعة الدول العربية والتكتل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني – التكتل الاقتصادي العربي (الواقع، الأهداف، المعوقات، الاستراتيجية).

- أهداف التكتل الاقتصادي العربي.
- مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تحديات التكتل الاقتصادي العربي.
- معوقات التكتل الاقتصادي العربي.
- تفعيل التكتل الاقتصادي العربي.
- استراتيجية التكتل الاقتصادي العربي.
- مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تمثل محاور نشاط السوق العربية المشتركة.
- عوامل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي.

المبحث الثالث – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- القواعد والأسس لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- المشاكل والصعوبات التي تعترض تنفيذ الكامل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ملحق – درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

تجارب التكتل الاقتصادي العربي

في ظل جامعة الدول العربية

المبحث الأول

الوطن العربي وجامعة الدول العربية

يمتد الوطن العربي في قارتي إفريقيا وآسيا من المحيط الأطلسي غرباً، إلى الخليج العربي شرقاً، بين خطي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء و37 درجة شمال خط الاستواء تقريباً، وبين خطي طول 15 درجة غرباً، و60 درجة شرقاً، وهو بذلك يغطي 39 درجة عرضية و75 درجة طولية. وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 13 مليون كيلو متر (23% من تلك المساحة في القارة الآسيوية، 77% منها في القارة الإفريقية). وهو بذلك أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنه يفوق بمساحته مساحة القارة الأوروبية.

الموقع الجغرافي للوطن العربي: الدول العربية ذات موقع جغرافي استراتيجي هام، ويصل امتدادها من الغرب إلى الشرق حوالي 6000 كيلو متر ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال 5000 كيلو متر.

ويطل الوطن العربي على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويسيطر على أهم ثلاثة ممرات مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهو يتحكم في أربعة مواقع بحرية بالغة الأهمية هي: مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز. وتمتد السواحل العربية حول محيطات وبحور وخلجان ليصل طولها إلى حوالي 22828 كيلو متر.

تبلغ مساحة الدول العربية مجتمعة 14.2 مليون كيلو متر مربع وهي تشكل 10.2 بالمائة من مساحة العالم، ويتوزع سكان الوطن العربي البالغ عددهم 367.40 مليون نسمه في عام 2012 بين قارتي آسيا وأفريقيا يمثلون 4.8 بالمائة من عدد سكان العالم البالغ حوالي سبعة مليارات نسمه ويتوقع أن يصل حجم السكان إلى نحو 460.00 مليون نسمة بحلول عام 2025

وإلى نحو 600.00 مليون نسمة في عام 2050، ويبلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية 140.9 مليون عامل أي بنسبة تزيد عن 30 بالمائة من إجمالي السكان. وتعد الدول العربية من أغنى مناطق العالم بالنفط والغاز حيث تصل نسبة احتياطي النفط المؤكد 57.6 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي 29.5 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وبلغ حجم إنتاج الدول العربية من النفط 23.00 مليون برميل يومياً بنسبة تصل إلى 31.7 من الإنتاج العالمي، كما بلغت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية 419.1 مليار دولار، وهي تشكل أكثر من 65 بالمائة من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية التي بلغت 659.6 مليار دولار، في حين وصلت قيمة الواردات السلعية العربية إلى 373.0 مليار دولار تشكل نسبة 3.00 بالمائة من الواردات العالمية، في عام 2006. بلغت قيمة التجارة الخارجية بين الدول العربية (التجارة العربية البينية) في عام 2006 حوالي 55.4 مليار دولار تشكل نسبة 11.2 بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية.

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام 2006 حوالي 1276.3 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 16.9 بالمائة، ومعدل نمو 5.7 بالمائة بالأسعار الثابتة، وفي عام 2011 حوالي 2365.00، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 4142.00 دولار في عام 2006.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2011- 2000 (مليار دولار)

2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
715.00	1154.00	1371.00	1589.00	1999.00	1736.00	2005.00	2365.00

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2012 ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 20.

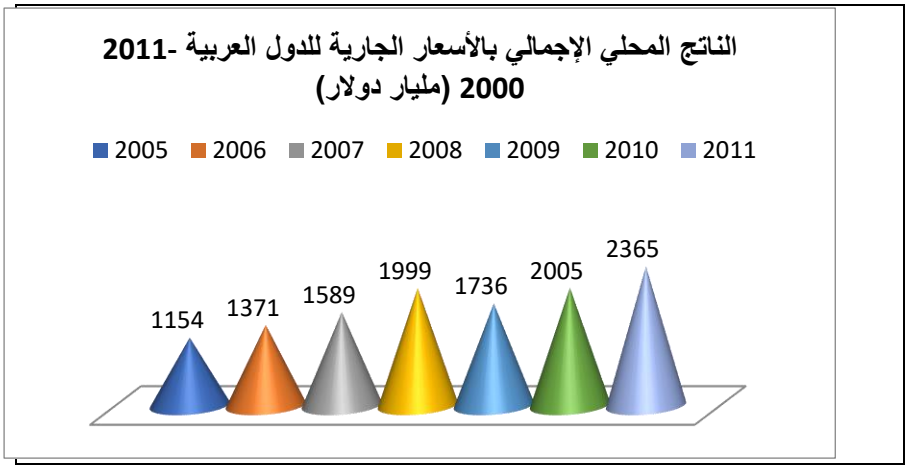

من الصعب تحديد حجم الأموال العربية المهاجرة خارج الوطن العربي بسبب تعدد أشكال ومناطق الاستثمارات العربية إضافة إلى السرية التي تحيط بكثير من الحسابات. تتفاوت التقديرات حول حجم الثروات العربية المهاجرة والتي تقدر ما بين 800 – 2400 مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة من الدول العربية المصدرة للنفط.

توضح لنا هذه الأرقام والإحصائيات رغم التباين في تقديراتها وضعاً اقتصادياً عربياً غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذا يعني فشل الدول العربية في التغلب على انقساماتها السياسية وتحييد المصالح الاقتصادية المتبادلة عن تقلبات السياسة العربية، ولم تتمكن الحكومات العربية من تفعيل عمل اقتصادي عربي مشترك وتكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال.

جامعة الدول العربية هيئة عربية تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي. وبذلك تكون الجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تتميز عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة تسكنها أمة عربية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة وآمال وطموحات مشتركة، وينص ميثاقها على أنها تأسست استجابة للرأي العام في الدول العربية. وتعد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، فقد تأسست في 22 آذار 1945 وهذا يعني أنها تأسست قبل منظمة الأمم المتحدة بثلاثة شهور.

منذ تأسيس الجامعة العربية في عام 1945 مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل عدة تعد في حقيقتها محاولات لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية وتنمية المبادلات التجارية للوصول إلى مرحلة التكامل

الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، فهل استطاعت الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية؟

تبلورت فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية واتضحت معالمها خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية. على المستوى أدى تزايد الاحتكاك بالغرب نتيجة البعثات التعليمية إلى الانفتاح على بعض الأفكار والتيارات السياسية التي كانت تعتمل فيه، وفى مقدمتها الفكرة القومية. وبدت أن هناك درجة معقولة من التبادل التجاري وانتقال الأشخاص وبخاصة بين دول المشرق العربي على نحو كأنه يوفر الأساس المادي للوحدة إضافة إلى الأساس الروحي والثقافي.

عندما اجتمعت لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة 25 أيلول إلى 7 تشرين الأول 1944 رجحت اللجنة الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. كما استقرت على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بـ "جامعة الدول العربية".

قبل أن يتفق المؤسسون على الاسم (جامعة الدول العربية)، كان من الممكن أن يكون اسم الجامعة العربية (التحالف العربي) وفقاً للمقترح السوري أو (الاتحاد العربي) كما كانت تقترح العراق، إلا أن الوفد المصري رأى أن اسم (الجامعة العربية) الذي تقدم به أكثر ملاءمة من الناحيتين اللغوية والسياسية ويتوافق مع أهداف الدول العربية، وفي النهاية اتفق الجميع على التسمية **(جامعة الدول العربية)**. وأصدر المندوبون العرب الذين حضروا اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية بروتوكولاً عرف باسم بروتوكول الإسكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة وينص على موافقتهم على إنشاء **جامعة الدول العربية.**

- بروتوكول الإسكندرية:

- نص بروتوكول الإسكندرية على المبادئ الآتية: [35]

- قيام **جامعة الدول العربية** وتضم الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون للجامعة مجلساً (مجلس الجامعة) تمثل فيه الدول الأعضاء على قدم المساواة.

---

[35] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 113.

- **مهمة مجلس الجامعة هي:** مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقات للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية.
- قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة ونافذة.
- لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها.
- يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها.
- الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلاً.

كما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلسطين جزأً هاماً من البلاد العربية، وحقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية.) ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية وذلك في 7 تشرين الأول 1944 باستثناء السعودية التي وقعته في 3 كانون الثاني 1945 واليمن التي وقعته 5 شباط 1945.

ميثاق الجامعة العربية:

مثّل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده كل من اللجنة السياسية الفرعية التي

أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها ومندوبي الدول العربية الموقعين على بروتوكول الإسكندرية، مضافاً إليهم مندوب عام كل من السعودية واليمن وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية بوصفها مراقباً. وبعد اكتمال مشروع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعا عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية في الفترة بين 17 فبراير/شباط و3 مارس/آذار 1945 تم إقرار الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية بتاريخ 19 مارس/آذار 1945 ووقع عليه مندوبو الدول العربية (وعددها سبع دول) في احتفال أقيم لهذا الغرض بقصر الزعفران بالقاهرة في 22 مارس/آذار 1945. وأصبح يوم 22 مارس/آذار من كل عام هو يوم الاحتفال بالعيد السنوي لجامعة الدول العربية.

أهداف جامعة الدول العربية:

تهدف جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات وتمتين الروابط بين الدول العربية، وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية، على أساس احترام استقلال هذه الدول وسيادتها، وتوجيه جهودها لما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها استجابة للرأي العام العربي في جميع الدول العربية. كما تهدف إلى تعاون الدول الأعضاء في الجامعة تعاوناً وثيقاً وفقاً لأنظمة كل دولة منها وظروفها الموضوعية وبخاصة في المجالات الآتية: [36]

1. الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك أيضا التبادل التجاري والمعاملات الجمركية والنقود والزراعة والصناعة.

2. شؤون الاتصالات والمواصلات، الطرق والسكك الحديدية والطيران والملاحة والبريد والبرق والهاتف.

3. الشؤون الاجتماعية والثقافية والصحية.

4. المحافظة على السلام والأمن العربيين، إذ تختص الجامعة العربية بمنع الحروب بين الدول العربية وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء.

---

[36] – انظر كمال غالي، ميثاق جامعة الدول العربية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، القاهرة 1948ص36 وما بعدها. والدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 116.

بالإضافة إلى الأهداف المنصوص عليها صراحة في ميثاق الجامعة العربية، يمكننا استخلاص أهداف أخرى من نص الميثاق بصورة ضمنية ومن بينها:

– **تحرير الوطن العربي:** وبخاصة الدول المحتلة احتلالاً عسكريا من قبل دول أجنبية، بالرغم من عدم تضمين الميثاق نصوصا صريحة تطالب بالمواجهة المباشرة مع الدول الاستعمارية. ولكن هدف تحرير فلسطين كان دائما أحد الأهداف الرئيسية لجامعة الدول العربية.[37]

– **تحقيق الوحدة العربية:** لم ينص ميثاق الجامعة العربية صراحة على اعتبار الوحدة العربية من أهداف الجامعة. إلا أن البعض يرى أن التمهيد لتحقيق الوحدة العربية يعد الهدف الأصيل والبعيد للجامعة. ويرى فريق آخر في الجامعة العربية (بديلا هزيلا للوحدة العربية)[38] حيث أكد ميثاق الجامعة على استقلال الدول العربية وسيادتها. **ولتحقيق هذه الأهداف أنشئ العديد من المؤسسات وأبرمت عدة اتفاقات منها:**

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.
- التعريفة الجمركية الموحدة.
- إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

أوجبت المادتان الخامسة والسادسة من الميثاق على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، لتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي، كما أوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها إما بالتحكيم أو بالوساطة، ومن واجبات مجلس الجامعة حال نشوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع، فإذا حدث خلاف بين دولتين عربيتين لا يحق للجامعة أن تتدخل لفضه إلا إذا طلب منها ذلك، كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة. وقد تم تعديل هذا النظام بعد توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950، والتي أقرت اتخاذ التدابير والوسائل – بما في ذلك القوة المسلحة – لرد أي اعتداء يقع على دولة من

---

[37] – د. محمد السعيد القاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية بيروت ص457 1983.

[38] – د. محمد طلعت الغنيمي، الجامعة العربية، دراسة قانونية وسياسية منشأة المعارف الإسكندرية 1974 ص74.

الدول الأعضاء، كما أقرت الاتفاقية قاعدة الأغلبية (أغلبية الثلثين)، وتركت الاختصاص النهائي في حفظ السلام لمجلس الأمن. [39]

بحلول عام 2012 أتمت الجامعة العربية ست وستين عاماً على نشأتها التي تؤرخ لنشأة النظام الإقليمي العربي وتطبعه بالسمة المتفردة التي ميزته ثم لازمته: السمة القومية، واتسعت عضوية الجامعة من سبع دول عربية هي الدول العربية المستقلة في أوساط الأربعينيات من القرن العشرين لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي. وشهدت الجامعة العربية تطورات كبيرة واجتازت مراحل عديدة وعاصرت محاولات مختلفة لإعادة الهيكلة هي مراحل ومحاولات عاكسة لجهود تحديث النظام الإقليمي العربي.

– **جامعة الدول العربية والتكتل الاقتصادي العربي:** اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى: [40]

1. تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون بهدف استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الدول العربية و توظيفها في خدمة عملية التطور و النمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن.

2. تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى، عن طريق التصدير والاستيراد ويتم هذا عن طريق المبادلات التجارية بين الدول العربية أو مع بقية الدول النامية.

3. من أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني لا بد من عقد اتفاقيات بين الدول العربية، تنظم طرق وأشكال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات: الزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. لا بد أيضاً من تأسيس الهيئات والمؤسسات التي تعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى لأجلها الدول العربية في موضوع الوحدة الاقتصادية.

---

[39] – المادة الحادية عشرة من اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام 1950،

[40] – انظر، مجلة أخبار البترول و الصناعة، أبو ظبي، نوفمبر 1988 العدد 220، مقالة لمؤلف الكتاب، ص17.

تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عام 1950. ونصت المادة السابعة من المعاهدة على (تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية، وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف). كما نصت المعاهدة على إنشاء المجلس الاقتصادي والذي أصبح اسمه فيما بعد بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتبع لجامعة الدول العربية، ويتألف هذا المجلس من وزراء الدول التي وقعت على المعاهدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، وتم إنشاء إدارة في جامعة الدول العربية باسم (الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية) يرأسها أمين عام مساعد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد تم في نطاق الجامعة العربية إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، وكان من أبرز الأعمال المبكرة في هذا المضمار عقد (اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية) للعام **1953**، (واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال) في العام ذاته، (واتفاق بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية) ومن تلك الأعمال ما تم في السنين اللاحقة من عقد اتفاقات عديدة بخصوص إنشاء مشروعات عربية مشتركة، كان أولها مشروع (شركة البوتاس العربية) لم ينفذ، (الشركة العربية لناقلات البترول)، (المؤسسة العربية للإنماء)، (حل مكانها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي). ومن الأعمال الجماعية أيضاً (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية). [41]

منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 وحتى يومنا هذا تأسس الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تسعى وتعمل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منظمة التنمية الزراعية، منظمة التنمية الصناعية، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي، صندوق النقد العربي، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الدول العربية مثل اتفاقية إنشاء السوق

[41] – د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص28.

العربية المشتركة، اتفاقية النقل الجوي، وكذلك وضع عدد من الاستراتيجيات العربية التي تهدف إلى تطوير وتعميق التعاون العربي في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية، هنا نواجه سؤالاً هاماً جداً حول مدى مساهمة هذا الإطار المؤسسي الكثيف في صنع وتطوير التعاون العربي على طريق الوحدة الاقتصادية العربية والوحدة الشاملة، إن معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات والاتفاقيات والاستراتيجيات، يقتضي التعرف عليها أولاً ثم دراسة أثرها في حركة التبادل التجاري والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول العربية. [42]

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسة:

أ – مساعدة الدول العربية في الحصول على استقلالها ودعم جهود التحرر من الاستعمار، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال في مجال دعم جهود التحرر في دول مثل الجزائر، وسلطنة عمان، واليمن الجنوبي (قبل وحدة شطري اليمن)، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر في اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقدم، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي سبع دول.

ب – المشاركة في حل وتسوية أهم المنازعات العربية – العربية، منها النزاع المصري – السوداني عام 1958، والنزاع المغربي – الجزائري عام 1963، والنزاع اليمنى – اليمنى عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها، وهي نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الدول الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي – العراقي عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

ج – تشجيع التعاون العربي – العربي عبر مجموعة المنظمات المتخصصة التي تشكلت على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه. ففي إطار الجامعة، تم إنشاء منظمات اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشئون العلمية والثقافية، ووسائل

[42] – انظر، ملف المستقبلات العربية البديلة، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، العدد 2 القاهرة تشرين الأول 1986م ص 10.

الاتصال والإعلام، ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة. وخارج إطار الجامعة نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... الخ.

د- تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، والصندوق العربي للقروض، إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا في حقبة السبعينيات.

تراجع دور الجامعة العربية في السنوات الأخيرة عربياً، ولعبت دوراً سلبياً في بعض القضايا بدلاً من السعي لحل المشاكل التي واجهتها الدول العربية. وسواء أكانت الجامعة العربية فكرة عربية صافية وتسعى لتحقيق الوحدة العربية أم كانت فكرة الجامعة العربية إنكليزية الأصل وضعها (إيدن) في محاولة لإجهاض فكرة القومية العربية والوحدة العربية الحقيقية. فالجامعة العربية اليوم حقيقة واقعة، علينا أن نطورها ونحولها إلى هيئة عربية تخدم الوحدة العربية وتسعى لتحقيقها.

هوية جامعة الدولة العربية

تاريخ التأسيس	22 مارس/آذار 1945
المقر الرسمي	القاهرة – جمهورية مصر العربية
عدد دول التأسيس	7 دول
عدد الدول الأعضاء	22 دولة
عدد الأمناء منذ التأسيس	6 أمناء
الأمين الحالي للجامعة	نبيل العربي

المصدر: الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك،

مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 114.

مقالة

جامعة الدول العربية Arab League

منظمة إقليمية تأسست سنة 1945 لتضم الدول العربية، وكانت بداية الجامعة العربية، حسب ما يصرح موقع الجامعة، المبادرة التي طرحها رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس سنة 1944 ودعوته كل من رئيس الوزراء السوري (جميل مردم) ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية (بشارة الخوري) للتباحث معهما في القاهرة حول فكرة « إقامة جامعة عربية لتوثيق العرى بين البلدان العربية المنضمة لها»، وذلك بعد أن كان رئيس الوزراء البريطاني قد أكد في 1943/2/24 في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمى إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية ».

وحسب الموقع نفسه: اجتمعت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة 9/25 إلى 1944/10/7 رجحت الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. كما استقرت على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بـ «جامعة الدول العربية» وآثرته على مسمى «التحالف» و «الاتحاد» كون الأول يشير إلى علاقة عارضة والثاني يعبر عن علاقة تجب الاختصاصات المتفق على تحويلها للمنظمة العربية الناشئة. وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة والذي نص على المبادئ الآتية :

قيام جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.

مهمة مجلس الجامعة هي: مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقات للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية.

قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة ونافذة .

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها.

يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها .

وأخيراً الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجماعة بحدودها القائمة فعلاً. كما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلسطين ركناً هاماً من أركان البلاد العربية وحقوق العرب فيها لا يمكن

المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية).

ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية وذلك في 1944/10/7 باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتاه في 1945/1/3 و 1945/2/5 على التوالي بعد أن تم رفعه إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد.

سعت الجامعة العربية لأن تطلق العديد من المبادرات والمحاولات لرفع مستوى التنسيق والتضامن بين الدول العربية على مختلف المستويات، إلا أن جهودها لقيت انتقادات واسعة من الشعوب والنخب العربية على السواء، حيث لم تتمكن الجامعة من أداء أدوار سياسية ملموسة في الأزمات التي نشبت في العالم العربي، كما أنها لم تحقق التقدم المرجو على مستوى الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، أو حتى تحقيق مستوى ملموس من التكامل في هذا المجال، وتضم الجامعة في هيكلها مجموعة من المنظمات التابعة مثل، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

تعتبر القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية التي تضم في عضويتها اليوم 22 دولة، تتابعت في انضمامها للجامعة، وكانت كل من مصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسوريا، هي الدول المؤسسة للجامعة، بينما كانت آخر دولة عربية تنضم للجامعة هي جزر القمر التي انضمت سنة 1993، وفي الجامعة ثلاث دول بصفة مراقب وهي الهند وفنزويلا وإريتريا، وأشرفت الجامعة على انعقاد ثلاثة وثلاثين مؤتمرا لرؤساء الدول العربية، منها تسع قمم طارئة بسبب ظروف ملحة كان من أشهرها القمم التي انعقدت بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام المنفردة مع إسرائيل وهو الأمر الذي أدى لمقاطعة الدول العربية لمصر، ونقل مقر الجامعة مؤقتا لتونس، والقمة التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت، وكذلك عقدت قمتان اقتصاديتان أتت نتائجهما دون المأمول خاصة لوجود قناعة لدى الشعوب العربية بضرورة التكامل الاقتصادي كمدخل للارتقاء ببقية أوجه التعاون العربي.

المصدر : http://www.alrai.com/article/575364.html

***

المبحث الثاني

التكتل الاقتصادي العربي

(الواقع – الأهداف – المعوقات – الاستراتيجية)

مثل التكتل الاقتصادي أحد أهم جوانب العمل العربي المشترك لدى جامعة الدول العربية منذ تأسيسها، عبر عنه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي في عام 1953، وكذلك إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957، ثم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964، وبعدها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتبدو أهمية البحث في موضوع التكتل الاقتصادي العربي وخطورته كونه يمر الآن في مرحلة مراجعة وبخاصة موضوع ارتباطه بالظرفية والتطورات العالمية التي غيرت معالم الخريطة الاقتصادية وأصبح أهم ما يميزها، اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية إن ذلك يدفعنا لتجديد الدعوة من أجل تحقيق التكتل الاقتصادي العربي وعدم الاستمرار في هدر إمكانية الوحدة الاقتصادية العربية، والوطن العربي غني بمقوماته ورجاله، ولكن لابد من التنسيق والتعاون ليصبح العرب قادرون على مواكبة عولمة الاقتصاد ومواجهة المشاريع الاقتصادية الإقليمية المطروحة كالشراكة المتوسطية والشرق أوسطية، وما يترتب عليها من نتائج تخص مختلف البلدان العربية.[43]

كما تبدو أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك من ناحيتين: الأولى _ أنه يتضمن العديد من الجوانب الإنتاجية، التمويلية، التسويقية، انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج، التبادل والعلاقات الاقتصادية مع الخارج. الثانية _ أن هذا العمل لا يتم وينتهي مرة واحدة في نقطة زمنية معينة ولكنه يتطلب بعداً زمنياً يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية، وهو بعد زمني متحرك لا يثبت عند تاريخ معين في المستقبل، حيث إن هذا المستقبل نفسه ينتقل ويتحرك، وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي إطار

[43] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق 2009، ص 207.

حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين، يأتي تحركه المتتالي خلال فترات زمنية عديدة يجب أن يقطعها للوصول لهذا المستقبل المحدد.[44]

وبما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) و في الوقت نفسه هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية التكتل الاقتصادي العربي والتكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، وعليه فإن العودة إلى استراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصور واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي بنوعيه القطري والمشترك، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي، ومن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب وتكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها. [45]

مع مرور الزمن تزايدت أهمية وضرورة التكتل الاقتصادي العربي، ويمكن القول أن التكتل الاقتصادي يمثل رافعة للعمل العربي المشترك وبخاصة في فترات تأزم العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية. حيث تطرقت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت في عام 1950 إلى التكتل الاقتصادي، ودعت إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وإلى قوننتها، وتبنت فكرة تأسيس مجلس اقتصادي يكون له دور استشاري من خلال تقديم مقترحاته لحكومات الدول العربية حول ما يراه كفيلاً بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

وحين انعقد مؤتمر المستثمرين العرب في الإسكندرية بتاريخ **29**/5/1995 شارك في أعماله أكثر من ألف مستثمر عربي، أجمع الحضور على ضرورة مواجهة التحديات بقيام التكتل الاقتصادي بإنعاش وتفعيل

---

[44] – محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 ص 1009.

[45] – انظر، التكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13–15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

التكامل الاقتصادي العربي، وأكد المؤتمرون أن البدء بمنطقة تجارة حرة ربما يكون الخطوة الصحيحة على طريق تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك.

واتخذت القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في عام 1996 قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة تكتل اقتصادي عربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقام المجلس بالفعل بوضع برنامج تنفيذي لإنشاء المنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في 1998/1/1. كما أطلق وصف "القمة الاقتصادية" على قمة عمان في عام 2001، وهي أول قمة دورية تنعقد إعمالاً لقرار قمة القاهرة في عام 2000– وتبنت هذه القمة المبادرة المصرية الخاصة بعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2001 تحت شعار " الارتقاء بأداء الاقتصادات العربية ".

تنوع ظروف البلدان العربية وتفاوت أوضاعها:

أظهرت الدراسات تنوع ظروف البلدان العربية وتفاوت أوضاعها مثل التفاوت من حيث المساحة وعدد السكان وتركيب هياكلها الاقتصادية وتوزيع القوى المنتجة والثروات الطبيعية إضافة إلى اختلاف مستويات التنمية الشاملة وحجم السوق المحلية. يتراوح عدد سكان الدول العربية بين أقل من 593 ألف نسمة (قطر) وأكثر من 90 مليون نسمة (مصر) ومتوسط دخل الفرد يتراوح من 260 دولار في (الصومال) إلى أكثر من 40000 دولار في (الكويت) وأكثر من 50000 دولار في دولة قطر. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة. على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه المجموعة من الدول كسوء استغلال الموارد الاقتصادية إضافة إلى كونها اقتصاديات مزدوجة مؤلفة من اقتصاد وطني متخلف يتعايش إلى جانب اقتصاد متقدم يرتبط بالاقتصاد العالمي المتقدم، كما أن الاقتصاديات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية كما تتميز الاقتصادات العربية بضيق السوق المحلية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

أما من حيث نمط نمو إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: وتشمل الإمارات، السعودية، عمان، قطر، ليبيا، الكويت، إذ تبلغ نسبة الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة 64.4% من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها لا يمثل أكثر من 9.8% من إجمالي السكان في الدول العربية، المجموعة الثانية: وتشمل البحرين، وتونس، والجزائر، وسورية، والعراق، ومصر والناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يشكل نسبة 29.6% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين يمثل عدد سكانها 54.8% من إجمالي السكان في الدول العربية، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن، ولبنان، والمغرب، وتبلغ نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة حوالي 4.4% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل 14.9% من إجمالي السكان الدول العربية، أما المجموعة الرابعة: وتشمل جيبوتي، الصومال، السودان، موريتانيا، اليمن، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 1.6% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى 20.5% من إجمالي سكان الدول العربية.

ومع ذلك (فالمنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية التجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد). لذا يجب أن يظل التكتل الاقتصادي العربي هو الأصل والقاعدة والمنطلق، وأن تكون التكتلات الإقليمية العربية إن وجدت مجرد تفرعات عنه تستسقي من مصادره القومية والشمولية وتصب في أهدافه الوحدوية العربية. **ومن أهم أهداف التكتل الاقتصادي العربي:**

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استناداً إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات الدول العربية.
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.

- إدخال الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف المتمثل في الوحدة الاقتصادية. [46]

- مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك:

بدأت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك المنظم مع قيام جامعة الدول العربية عام **1945**، وصدور عدد من مواثيق واتفاقيات التعاون الاقتصادي والأمني والاجتماعي، وشقت محاولات التعاون والتكامل الاقتصاديين طريقها إلى خمسة محاور رئيسة، وهي التجارة، والمعونات، والاستثمار، والقطاعات الإنتاجية، والقطاع العمالي، وأخذت هذه المحاولات شكلين رئيسيين، أحدهما ثنائي والآخر جماعي، وكان الشكل الأخير حتى عهد قريب يتم عادة في ظل الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة.

وضعت مسيرة التكامل الاقتصادي العربية لنفسها في البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية وحركيتها، ومع أن القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفاً واضحاً فقد كانت ترمي إلى تكثف تكتل وتجميع الجهود العربية في الصالح المشترك، وفي سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم في العيش الآمن الكريم والمساهمة في الحضارة العالمية، وقد التقى الهدف الأمني مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أساساً لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسي والعسكري والاقتصادي لدرء الخطر الإسرائيلي، والثاني يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات المجزأة التي أقيمت في المنطقة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وقد سارت هذه الحركة شوطاً في الاتجاه الصحيح، غير أنها توقفت في النهاية عند سد لم تستطع اختراقه، وهو سد الأسوار الحمائية المختلفة التي أقامتها الدول العربية وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة، وفي إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولي والحمائيات القطرية فان الحمائيات تبدو الآن وكأنها امتلكت الساحة تماماً وتغلب القطري على القومي.

إن الخيار الثاني المطروح في الساحة العربية هو الخيار التكتلي الإقليمي القائم على ساق جغرافية، وهناك نوع آخر من الخيارات التي تتبدى من منطلق جغرافي أو تاريخي أو عقائدي بحكم موضع الأمة العربية من هذه المنطلقات

---

[46] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص212.

الثلاث، وهو موقع مركزي، فالعامل الجغرافي يطلق أحاديث عن تكامل بين دولة عربي أو أكثر ومنطقة محاذية له، مجلس التعاون الخليجي _ اتحاد دول المغرب العربي _ مجلس التعاون العربي _ دول إعلان دمشق.

ثمة خيار من نوع مختلف يتجاوز الإطار الجغرافي والتاريخي والقومي ويقوم على أساس من توازنات القوى العالمية، وهو أن تنجذب مسارات الدول العربية إلى مراكز القوة المختلفة، وهناك مسار آخر أخذ يحدث تأثيراته الكبرى في مصائر الأمم والشعوب، وذلك هو التغير الحاصل في حجم وحدات الإنتاج الاقتصادي، فالمنشآت الاقتصادية قد كبر حجمها من الشركة الصغيرة إلى الشركة الكبيرة، فالشركة الكبرى العملاقة، ومن الشركة القطرية إلى الشركة عابرة القومية (متعدية الجنسية) فالأممية.[47]

مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمرحلتين رئيستين: استمرت **المرحلة الأولى** من العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى أوائل السبعينات تمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلالها من تحقيق إنجازات هامة على طريق بناء السوق العربية المشتركة، كان أبرزها استكمال أسباب تحقيق حرية تبادل المنتجات الوطنية والإعلان عن قيام "منطقة للتجارة الحرة" في 1971/1/1 بين أربع دول مؤسسة هي الأردن، وسورية، والعراق، ومصر. كما تمكن من اتخاذ خطوات هامة على صعيد تحقيق حرية انتقال الأشخاص وتنظيم استثمار رؤوس الأموال وانتقالها.

علاوة على ذلك، فقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية خلال هذه المرحلة بكل الجهد لتعبيد الطرق أمام إنجازات أخرى في هذا المضمار، واتخذ خطوات وإجراءات تهدف إلى إنشاء اتحاد عربي للمدفوعات بلغت ذروتها عام 1970، حيث اعتبر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الاتحاد قائماً لأغراض المعلومات والإحصائيات، وترك للدول اتخاذ الإجراءات للتصديق على الاتفاق الخاص بذلك ودفع رأس المال المقرر. كما بدا المجلس مصمماً على التقدم في بناء السوق العربية المشتركة بشكل عاجل انطلاقاً من منطقة التجارة الحرة والاقتراب بها إلى الاتحاد الجمركي، حيث حدد لنفسه بداية فترة خمس سنوات اعتباراً من أول عام 1965 لإنجاز توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية وخمس سنوات لاحقة اعتباراً من أول عام 1970 لتوحيد الرسوم الجمركية،

---

[47] – انظر، تقرير: الدورة الثانية والثلاثون لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المصدر السابق ص11.

وفي مطلع عام 1970 قرر إضافة هذه الأحكام إلى قرار السوق العربية المشتركة على أن يبدأ تنفيذ توحيد التعريفة الخارجية في أول عام 1972. كما اهتم مجلس الوحدة الاقتصادية بموضوع تبادل المعلومات التجارية وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وسعى من جانب آخر إلى تعزيز السوق العربية المشتركة كتكتل سواءً من خلال مواقفه تجاه الاتفاقيات الثنائية التي تعقد مع الدول غير الأعضاء، أو من خلال محاولاته لعقد اتفاقيات مشتركة مع البلدان والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وتمتد المرحلة الثانية من السبعينات وحتى بداية التسعينات فعلى الرغم مما بذله مجلس الوحدة الاقتصادية من جهود، جاء الحصاد متواضعاً باستثناء ما تحقق على صعيد توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية، بصدور الصيغة النموذجية للقانون الجمركي، وبعض الأدلة الجمركية الأخرى، وتبنى عدد متزايد من الدول الأعضاء في المجلس لهذه الصيغة النموذجية كأساس استمدت منه قوانينها الجمركية. وما تحقق أيضاً على صعيد توسيع قاعدة عضوية السوق بانضمام ثلاثة دول عربية هي ليبيا (1977) وموريتانيا (1980) واليمن الديمقراطية (1981). وفي حين انضمت ليبيا على أساس التطبيق الكامل لإحكام السوق فإن كلاً من موريتانيا واليمن الديمقراطية انضم على أساس صيغة مرنة تتضمن شروطاً تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل منهما باعتبارهما من الدول العربية الأقل نمواً.

حاول مجلس الوحدة الاقتصادية، ولا يزال، استكمال بناء السوق العربية المشتركة إلا أن مصاعب وعقبات متنوعة ومتعددة اضطرته في بعض الأحيان للتريث في البت في بعض القضايا لفترات طويلة نسبياً، والى التأخر في إنجاز بعض الأهداف عن البرنامج الزمني الذي سبق أن حدده لنفسه والتخلي في بعض الأحيان عن البحث في اتجاهات معينة. كما أن وتيرة انضمام الدول إلى المجلس على الرغم من بطئها، لا زالت أسرع بكثير من وتيرة الالتزام بتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة.

ولقد وقف مجلس الوحدة الاقتصادية أكثر من مرة، منذ مطلع هذه المرحلة وقفة مراجعة شاملة بهدف تطوير السوق العربية المشتركة والسير بها خطوات إلى الأمام، كما تم في الأعوام 1972 و1979 وفي عام 1984، تمخض عن ذلك صدور قرارات وإجراءات من شانها حل بعض من أهم الصعوبات القائمة. ولازال المجلس يسعى، بين وقت وآخر، لإزالة ما استجد من عقبات

وقيود، وإيجاد وسائل لتنظيم المدفوعات، ووضع برامج للتبادل التجاري، والعمل على السير باتجاه التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة، علاوة على قيامه بمحاولات جادة لتوسيع قاعدة عضوية السوق العربية المشتركة التي تضم ستاً من الدول الأعضاء في المجلس، باستثناء مصر التي علقت عضويتها في المجلس والسوق في عام 1979، وبما يكفل انضمام الدول الأعضاء الخمس الأخرى في المجلس والتي لا تزال خارج السوق العربية المشتركة.

اصطدم التكتل الاقتصادي العربي بعقبات التجزئة والقطرية التي كانت تقيده وتحد من مداه ومن سرعته، واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها، وتحفظ بعضها الآخر على كثير من بنودها وأحكامها، كذلك فان بعض الدول التي وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعلي.

- تحديات التكتل الاقتصادي العربي:

واجه التكتل الاقتصادي العربي جملة من التحديات أهمها:

هناك تناقض ظاهر بين مفهومي التكتل والوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما في إطار قضية واحدة، فالتكتل يتعلق باستقلال الأجزاء، والوحدة تتعلق بتذويب الأجزاء في إطار الجماعة، وعلى الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكتل هو أحد طرق التوحيد، وهنا يصبح التكامل العربي وسيلة وليس هدفاً نهائياً في حد ذاته، ولابد للعمل العربي المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح.

بدهيٌ أن أهم الصعوبات الراهنة، يرتبط بواقع العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء وانعكاساته الحادة على العلاقات الاقتصادية فيما بينها. سيما في المجال الثنائي وكذلك التبدلات العميقة في طبيعة البنى الاقتصادية للدول الأعضاء وزيادة ارتباط هذه البنى وتبعيتها للعالم الخارجي، والتي ظهرت بشكل خاص مع مطلع النصف الثاني من السبعينات خلال ما هو متعارف على تسميته (بحقبة النفط). إضافة إلى عدم التوصل بعد إلى إيجاد حلول عملية مناسبة في مجال تسوية المدفوعات، وتوحيد التعريفة الخارجية وعدم وجود صيغ تنظيمية ومؤسسية ترعى التبادل التجاري البيني وتؤدي إلى تنميته.

(وفي تحد ثان، ما زالت التنظيمات فوق القطرية وضرورتها لتحقيق القطرية والتوحيد لا تواجه بصراحة وفاعلية على مستوى الدول العربية شأنها في ذلك شأن كل دول العالم النامي، وقد قطع بعض التكتلات شوطاً بعيداً في هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخاباً مباشراً وحقق النجاح الذي يطيب للبعض أن يستشهد به يوماً، أما نحن في التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق عليها فقط، وما زالت توصيات المجلس الاقتصادي خاضعة للقاعدة نفسها، حتى بعد تسميتها قرارات). [48]

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الدول العربية وهي سعي مجموعات إقليمية من الدول العربية للتعاون الجماعي فيما بينها، (مجلس التعاون الخليجي) ويسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي، وهذا يعطي الدول المتعاونة إمكانية تلافي نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات وهي بذلك تحقق لنفسها مزايا في مضمار التكامل الإنتاجي والتسويقي معاً.

معوقات التكتل الاقتصادي العربي:

صعوبات وعقبات عديدة ومتنوعة اعترضت حركة التبادل التجاري البيني بشكل خاص ومسيرة السوق العربية المشتركة بشكل عام، منها ما يقلل في الوقت الراهن فرص استنفاذ الإمكانيات القائمة، ومنها ما يمكن أن يعرقل تعظيم التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة في المستقبل.

أدى الأداء المتواضع للسوق العربية المشتركة، بوضعها الراهن والذي كان بطبيعة الحال نتيجة لصعوبات أشير إليها أعلاه، إلى الترويج لأفكار تتلخص بان السوق العربية المشتركة تمثل " مدخل تحرير التجارة " القائم على أساس إلغاء القيود والرسوم، وهو مدخل عاجز عن تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. فهل يتوجب على الدول العربية البحث عن مدخل آخر، غير السوق العربية المشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية؟ **يواجه التكتل الاقتصادي العربي العديد من المعوقات والصعوبات أهمها:**[49]

---

[48] – د. عبد العال الصكبان، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، مجلة المستقبل العربي العدد 46 كانون الأول 1982 ص69.

[49] – إحسان هاني سمارة، التكامل الاقتصادي العربي المحددات و الآفاق، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. تونس.

1. عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.

2. تنظيم وتخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداً لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادي العربي نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادي العالمية وإسقاطاً لآلية عملها بدون النظر إلى البون الشاسع في اختلاف المستويات والظروف والأهداف بين التجربة العربية والتجارب العالمية.

3. افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربي إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارة الإنشائية كذلك تضمنت نصوصاً يسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.

4. ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.

5. ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.

6. عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.

7. المعاناة من النزوع إلى المحلية والولاءات السياسية في عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة والحد من الولاء القومي.

8. ضعف قابلية الدول العربية في تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها.

9. ضعف بنية البحوث الأساسية والتطبيقية وفاعليتها، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.

10. التناقضات التي تسود أساليب التنمية العربية.

11. التباين بين الدول العربية في بنية السياسات الاقتصادية والحماية التي تتبعها.

12. انخفاض قابلية الدول العربية النفطية في تقديم الإعانات والقروض الميسرة للدول العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الدول وبالتالي إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الإيمان بالعمل العربي المشترك.

13. سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي.

14. الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربي بين الدول العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الدول العربية مسافات شاسعة. [50]

وفي الأجل الطويل، يمكننا القول إن أهم الصعوبات التي يمكن أن تعرقل مسيرة التكتل الاقتصادي العربي هي تعثر النمو الاقتصادي في أكثر الدول الأعضاء واستمرارية تأكيد الصفة القطرية، غير المنسقة قومياً لأنماط التنمية والإنتاج، واستمرار نهج إقامة صناعات متماثلة بديلة عن الاستيراد، وعدم إجراء تقسيم إقليمي مناسب للعمل فيما بينها، وعدم وجود برامج مشتركة للتبادل التجاري مبينة على التنسيق والتكامل، وكذلك عدم تعزيز إمكانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كمنظمة قومية وتكتل إقليمي. لازالت التجزئة في لوطن العربي تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطري واختلاف مستويات النمو والتطور للدول العربية وهذا الوضع يصعب معه إحداث تكتل اقتصادي عربي وتنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

- تفعيل التكتل الاقتصادي العربي:

يتطلب تفعيل التكتل الاقتصادي العربي قبل كل شيء تحديد استراتيجية اقتصادية عربية موحدة، والشيء الذي يميز الاستراتيجية هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، وما تتضمنه لتحديد مسار حركة هذا المجتمع في سبيل الوصول إلى هذه الأهداف وتحقيقها. حيث يتم تحديد منطلقات وأهداف وأولويات برامج وآليات التكتل الاقتصادي بين الدول العربية. إن فعالية التكتل الاقتصادي العربي رهن بتخليص الموارد العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي. **ويمر تفعيل التكتل الاقتصادي العربي عبر ثلاث عمليات متتابعة:** [51]

- إرساء الاستراتيجية التي يقوم عليها التكتل الاقتصادي العربي شريطة أن تكون فلسفة هذا العمل واضحة ومعرفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد يفسر

---

[50] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص 223.

[51] – إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ووثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982 ص 5.

من كل جهة حسب هواها في هذه الاستراتيجية، كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافاً رئيسة واقعية، واضحة، تنسجم وإمكانات الأمة العربية. وإطلاق القوى الإبداعية المنتجة للإنسان العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسئولياتها وجني ثمارها وعوائدها.

- تخطيط العمل العربي المشترك وذلك بوضع خطة قومية طويلة الأجل تكون إطار الخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي تم وضعها، على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.
- تنفيذ خطة التنمية القومية وذلك من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسئولية تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في خطة التنمية القومية، شريطة أن لا تنعكس الخلافات السياسية وآثارها السلبية على تنفيذ هذه المشاريع مع الالتزام الكامل للحكومات العربية في تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية. [52]

كيف يمكن أن يتحقق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية؟ يقوم هذا التعاون قبل كل شيء على مبادئ التقسيم العربي للعمل، كما أن أشكال التعاون متعددة: تنسيق خطط الاقتصاد الوطني للتنمية، التجارة، القروض والتسليف، بناء المشاريع الاقتصادية الكبيرة المشتركة التعاون في ميدان النقل والمواصلات، ومن الضروري تحقيق التخصص والتعاون في الإنتاج على صعيد الدول العربية، وعندما يتم دراسة وتقييم الموارد والأيدي العاملة وتوفر الخامات وغير ذلك من الإمكانيات، يتم الاتفاق فيما بين الدول العربية بشأن الإنتاج الذي سينتجه كل دولة منها وبأي كمية لتلبية حاجة الدول العربية الشقيقة الأخرى، لم يعد في الوضع الاقتصادي المعاصر بمقدور دولة واحدة بمفردها، خصوصاً إذا كان صغيراً، أن ينتج جميع أصناف المنتجات الضرورية، لأن إنتاجاً كهذا سيكون قليل الكمية وعالي التكاليف.

أن التخصص على صعيد الدول يتيح تركيز إنتاج سلعة ما في أحد أو عدد من الدول العربية، و إن تقسيم العمل على هذا النحو يؤدي إلى زيادة الإنتاج، تخفيض التكلفة، زيادة إنتاجية العمل، تحسين نوعية المنتج، كما

---

[52] – التكامل الاقتصادي العربي، ندوة، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تونس 1989، ص264.

يؤمن تطوير الاقتصاد و رفع مستوى المعيشة في جميع الدول العربية. (ولم لا نكون، نحن العرب، كسائر الأمم: نركز اهتمامنا على المستقبل وتحدياته، ليمكننا تحقيق مزيد من العمل المشترك مسترشداً باحتمالات المستقبل، يمكننا توجيه جهودنا إلى مجالات أوسع رحابة، وأعمق تأثيراً، وأبعد مدى). [53]

- استراتيجية التكتل الاقتصادي العربي:

تمكن العرب من إنجاز عدد من الخطوات الهامة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بعد أن تم تخصيص القمة العربية التي استضافها الأردن في عام 1980 للجوانب الاقتصادية حيث عرفت بـ (القمة الاقتصادية العربية)، والتي أقرت عدداً من الوثائق الهامة وفي مقدمتها استراتيجية العمل العربي المشترك للفترة من 1980 إلى 2000. وبانتهاء أجل هذه الاستراتيجية أصبح من الضروري النظر في وضع استراتيجية جديدة تحدد معالم الحركة خلال العقدين المقبلين في مجال التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها على مجمل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى مهام مؤسساته. انطلاقاً من هدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي والسعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الاقتصادي العربي، لا بد من وضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة. **تقوم استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي الجديدة للعشرين سنة القادمة 2000 - 2020 على مجموعة من الأهداف والمحاور أهمها:**

- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية.
- إقامة اتحاد جمركي عربي.
- إقامة منطقة استثمارية عربية تتضمن برامج التنسيق والتعريف والترويج للاستثمار.
- تحرير وضمان الاستثمار وتسوية منازعاته.
- تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها وتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي .

---

[53] - الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص 225. من خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في افتتاح ندوة استشراف مستقبل العالم العربي، تونس 1987/10/17.

- إقامة منطقة تكنولوجية عربية تتضمن برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وتحويل الوطن العربي إلى منطقة إلكترونية، ونشر التجارة الإلكترونية.
- تطوير البنية الأساسية العربية.
- قيام السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات
- النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية وتطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة .
- إقامة منطقة مواطنة عربية تتضمن برامج التقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة، تحقيق التماسك الاجتماعي،
- الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا، وتبادل زيارات الشباب والطلبة.
- معالجة قضايا المرأة وتمكينها.
- اعتماد برامج تدريب مشتركة.
- اعتماد برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية موحدة.
- وضع برامج للتصنيع المشترك.
- إقامة صناعة إلكترونية عربية.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق مجموعة الأهداف التي حددتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية التي تمت الموافقة عليها عام 1957ودخلت حيز التنفيذ عام 1964 لبلوغ الوحدة الاقتصادية العربية المقبلة بدعم جهود الدول العربية الرامية إلى إزالة الفوارق القائمة بينها وتعزيز قدراتها نحو تحقيق تنمية عربية جديرة بالاعتبار.

والحقيقة أن بواعث وأسباب وضع هذه الاستراتيجية والعمل على تنفيذها لا تعود فقط إلى ضرورة التحدث باللغة التي يتحدثها العالم اليوم والأهمية المحورية للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية المعاصرة وانتشار التكتلات الاقتصادية، بل يرجع إلى المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية، ولأسباب عديدة في مقدمتها من المنظور الاستراتيجي ودفع العلاقات الاقتصادية العربية نحو التكامل والتعاون يجعل منها أداة للتنمية والتقدم والقوة الذاتية والأمن القومي وسداً منيعاً في وجه المخاطر الدولية والإقليمية المحدقة

بالوطن العربي وأساساً للحوار مع التكتلات الاقتصادية المتنامية والنظام التجاري العالمي الجديد. [54]

ومن أبرز نقاط استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي الجديدة:

- استخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الدول العربية وتوظيفها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق أفضل مردود.
- الاعتماد على الكوادر الوطنية الفنية المؤهلة مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في تطويرها وتوطينها.
- تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.

يجب ألا تقتصر آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك على مجرد بناء وإقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة والأموال، لا نستطيع أبداً أن نشك في جدوى وفعالية بناء مثل هذه المشروعات، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية لكن العمل الاقتصادي العربي المشترك يحتاج إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي والاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين الدول العربية. [55]

ويمكن تحديد أهداف استراتيجية التكتل الاقتصادي العربي بالنقاط الآتية:

- تخليص الموارد المادية والثروات الطبيعية في الدول العربية من أي سيطرة أجنبية وتوظيفها في عملية التنمية.
- تحرير الاقتصاد العربي من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، وبناء صناعات متطورة.
- زيادة دور وفعالية الاقتصاد العربي وتحقيق مكانة معقولة في الاقتصاد العالمي.
- تحرير الإنسان العربي وإطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية.

---

[54] – إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس 1982.

[55] – انظر، الاقتصاد العربي العدد الثاني 55 كانون الثاني 1981 بيروت ص 4-10.

- تحقيق الأمن القومي الذي يتضمن (الأمن الفكري، الأمن العسكري، الأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي والأمن المائي).
- تسريع وتائر النمو الاقتصادي، بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بين القطاعات والأقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية.

إن تحقيق أو تنفيذ الاستراتيجية يتطلب شروط ووسائل عمل تؤدي إلى ذلك، وتتميز الاستراتيجية عادةً بالشمولية وضرورة التنسيق والتكامل بين جوانبها المختلفة (الأهداف، المسارات، الحركة، المتطلبات، والشروط) وهذا ينطبق على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.[56]

وهذا يتطلب (إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الدول العربية، يحقق التطور والتحرر للدول العربية، ويستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد الدول العربية وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة بين دوله). ترتيباً على ما تقدم يمكننا تقديم تصور علمي لاستراتيجية فعالة للتكتل الاقتصادي العربي يقوم على مبادئ أساسية ومحاور رئيسة يتم تطبيقها كحزمة كاملة وفقاً لما يأتي: تتضمن المبادئ الأساسية: تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن العمل السياسي والخلافات الطارئة بين الدول العربية. وعدالة توزيع المنافع والأعباء على الأطراف كافةً. وربط مراحل التكامل بمراحل التنمية الشاملة. وتوحيد الموقف تجاه العالم الخارجي. [57]

أما المحاور الرئيسة فهي أربعة محاور:

- تنمية القوى البشرية العربية،
- تدعيم البنى الأساسية،
- التنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي،
- التصنيع.

---

[56] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص 228.

[57] – انظر، د. سعيد عبد الخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية: المسار والمصير، مجلة شؤون عربية العدد ص194 وما بعدها.

لا بد من تجاوز حدود الكيانات الوطنية الصغيرة والأسواق المحلية المحدودة إلى كيان اقتصادي إقليمي عربي أكبر وأسواق أوسع بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة لمواجهة والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وتدفق الاستثمارات. ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ومن أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تمثل محاور نشاط السوق العربية المشتركة:

1 . المدخل الاستثماري: تم إقرار اتفاقيتين لتنمية الاستثمار وحمايته. وتأسيس أربع شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس أموال حكومية، في أربع قطاعات اقتصادية رئيسية هي: التعدين، والثروة الحيوانية، والدواء والمستلزمات الطبية والصناعة، كما تم إعداد مشروع قانون عربي موحد للشركات المشتركة.

2 . المدخل الإنمائي: وضعت دراسات ونماذج للتنسيق والتوحيد الإنمائي، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في إطار جماعي. ومشروع مبدئي لاستراتيجية برامج عمل المجلس في إطار التكامل الاقتصادي العربي. للسنوات العشر القادمة.

3 . المدخل الفني: جرى إنشاء عدد كبير الاتحادات النوعية العربية المتخصصة (24) اتحاد حتى الآن تعمل في نطاقها عشرات القطاعات التي تمثلها مئات المؤسسات والهيئات الإنتاجية / السلعية والخدمية / في الدول العربية). وكذلك تم إنشاء المكتب المركز العربي للإحصاء. وتقديم معونات فنية للدول أعضاء المجلس في هذا المجال.

3 . المدخل المالي: قام المجلس بإعداد مشروعات اتفاقيات / مؤسسات لكل من صندوق النقد العربي. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. واتفاقيات في المجال الضريبي، ومشروع اتحاد عربي للمدفوعات واتفاقية انتقال رؤوس الأموال. وأخرى لتسوية منازعات الاستثمار.

4 . مدخل النقل والمواصلات: تم إعداد مشروع (اتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت) ومشروع شركة عربية مشتركة للنقل البرى.

5 . مدخل القوى العاملة: تم إقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية، وقواعد ومشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء.

وتم تحديد أهداف الاستراتيجية بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له أمتنا العربية. كما أكدت الاستراتيجية على ضرورة تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والحفاظ على هذه القوى داخل أراضي الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية.

مما تقدم يتضح أن التصور العملي الذي نراه مناسباً للتكتل الاقتصادي العربي لا بد وأن يبدأ جزئياً حتى نصل الشمولية، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات وبالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق والنجاح، إذ يمكن في هذه الحالة أن يكون التكامل في نشاط أو أكثر و قطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة والقطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي، فهذا هو الطموح الذي لا يسمح بتحقيقه الواقع ولا الإمكانات ويعتبر المشروع المشترك رغم أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحديد، فإنه يظل أهم أداة لتحقيق التكامل العربي، وإن كان هذا لا يمنع أن يقوم المشروع الخاص الفردي أو الخاص المشترك بدور هام في هذا الصدد إذا ما توفرت له الرؤية بعيدة المدى. **والاقتصاديون العرب مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتفكير في مخطط للتكتل الاقتصادي العربي، يؤدي إلى تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ويتضمن هذا المخطط العمليات الآتية:**

- ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يتضمن توسيع أفقها القومي، في كل هذا الواقع العربي الذي يشهد تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية، فليس أقل من العمل على حث كل دولة للتفكير في

مصالحها القطرية على ألا يضيف عقبة أو صعوبة جديدة تعرقل العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل النظر إلى مصالحها القطرية في الأمد الطويل، لإزاحة العقبات أو الصعوبات القائمة حالياً ليعجل في عملية التكامل الاقتصادي العربي. أن هذا الترشيد لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأنشطة والأجهزة التخطيطية في الدول العربية.

- اختيار مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد إلى دعم ودفع التنمية القومية (الدول الأخرى)، مثل: الموارد المائية، ومصادر الطاقة الطبيعية، والهياكل الأساسية وغيرها، لأنه من الأفضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري.
- الالتفات الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية، مثل القضايا والمشاكل التي قد يكون من الصعب على أي دولة مواجهتها بمفردها سواء لارتفاع نفقاتها المالية أو لتجاوزها قدراتها البشرية المتاحة والممكنة، أليس من الممكن الترشيد وتجنب ازدواجية الإنفاق؟
- لماذا ينصرف الذهن عادة عند الحديث عن التكامل العربي إلى دور الحكومات والأنظمة ولا ينصرف أيضاً إلى دور الشعوب والأفراد؟ إن إنجاز التكامل ليس مسؤولية الحكومات والأنظمة فقط، بل هناك دور هام يجب أن تؤديه الشعوب في الدول العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات.

ويمكننا ذكر بعض عوامل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي: [58]

1. توافر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي، أي أن تكون التنمية العربية ذاتية المركز. وهذا يقاس بدرجة قوة علاقات التشابك وعلاقات الترابط الأمامية والخلفية في بنية الإنتاج الوطني على مستوى الدولة أو على مستوى الوطن العربي.
2. القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، من خلال:

- التحكم في توقيت فتح وتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات،

[58] – د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، كتاب الهلال العدد 585 أيلول 1999، ص ص 257 – 263.

- حصر حجم الدين الخارجي وأعباء خدمته السنوية، وضبط عمليات الاقتراض قصير الأجل وبخاصة بالعملات الأجنبية،
- الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي،

3. تنوع سلة الصادرات من حيث الهيكل السلعي أو التنوع الجغرافي، وكذلك بين السلع التقليدية والسلع عالية التقنية.
4. تطوير رأس المال البشري، عن طريق تحسين المهارات وتطوير التدريب والتأهيل لقوة العمل الوطنية.
5. تطوير القدرات الذاتية التكنولوجية.
6. تعديل نمط توزيع الدخل.
7. خلق منطقة تكاملية اقتصادية عربية.
8. القضاء على الفساد وآلياته.

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي تصور أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

إن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل منطلقاً للتنمية، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوربية بدأً بالاقتصاد، تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً، ومن ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً للتكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، هناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي والمواطَني بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

ورغم كل ما قيل حول التكتل الاقتصادي العربي أو ما حرر من اتفاقيات، فإن مسيرة التنمية في البلدان العربية اتخذت الخط القطري، وكانت مخططات التنمية العربية متباعدة عن بعضها البعض ولا تعكس سوى واقع التجزئة الاقتصادي، وليست المشكلة في قصور الفكر عن تشخيص أسباب عجز الجهود الإنمائية وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل في غياب أي ارتباط بين

أهداف التنمية في المفهوم القومي والمسار الذي يؤدي إلى بلوغها، وما يتم فعلاً على أرض الواقع. [59]

لا يمكن أن يظل التكتل الاقتصادي العربي دائماً مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد الأدنى لأنه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية، ولا مستقبل للعرب في ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة في عالم الغد، إن العمل العربي المشترك والفعال هو الممكن الوحيد للأمة العربية لكي تخرج من تخلفها وتتخلص من تبعيتها على الساحة العالمية، والظروف العربية الراهنة من انقسام وتفارقات تدعونا أكثر من أي وقت مضى، وتدعو كل من له غيرة وانتماء عربيين للدفع أكثر باتجاه إعادة النظر في أساليب العمل الاقتصادي العربي المشترك بل إعادة صياغة أساليب التوحيد العربي على أساس أكثر صلابة و رصانة من الصيغ الترقيعية التي اتبعت حتى الآن. [60]

***

[59] انظر، الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، إلى الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الرباط 5 _ 8 أيار 1992.

[60] انظر، مجلة (شؤون عربية) العدد 63، أيلول 1990.

المبحث الثالث

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتسم التجارة العربية البينية بالضعف مقارنة بالتجارة البينية لمناطق أخرى من العالم، سواء تعلق الأمر بدول صناعية كالاتحاد الأوروبي أم بدول نامية كأميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وضعف مبادلات التجارة البينية يعني ضعف المصالح المشتركة وبالتالي غياب المواقف الموحدة في المحافل الدولية بما فيها منظمة التجارة العالمية. وغياب هذه المواقف وسط تكتلات اقتصادية إقليمية يقود إلى تحمل سلبيات التنظيم الجديد للتجارة العالمية دون الاستفادة القصوى من إيجابياته. وقد أبدت الدول العربية رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي عبر اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981، حيث نصت مادتها الثامنة على ما يلي: (يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لفرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية). [61]

خلال الفترة 1980 – 1998 ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العالمية (قيمة الصادرات والواردات السلعية) من 3802 مليار دولار إلى 10635 مليارا، أي بنسبة 180%، في حين هبطت قيمة التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من 347 مليار دولار إلى 290 مليارا أي بنسبة سالبة قدرها 16%. حدث هذا التباطؤ رغم تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية ورغم الاتفاقات التفضيلية التي عقدت في التسعينيات. **ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة أهمها:**

- ازدهار المبادلات الأوروبية والأميركية والآسيوية بمعدلات عالية جدا، في حين تدهورت الأسعار الحقيقية للنفط مما أثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية.
- كما تخبطت دول عربية بصراعات عسكرية عنيفة أفضت إلى تردي أجهزتها الإنتاجية فانعكس الأمر على تجارتها الخارجية وأدت إلى تفاقم مديونيتها.

[61] – الدكتور صباح نعوش، المصدر السابق.

- أضف إلى ذلك تحسن التجارة البينية للتجمعات الإقليمية في حين سجلت التجارة العربية البينية ركودا واضحا.

في حين وصل إجمالي حجم التجارة العربية إلى حوالي 639.5 مليار دولار في عام 2004 وكان حجم التجارة العربية البينية منها حوالي 64.5 مليار دولار، وهذا يشكل حوالي 10.0% فقط من حجم التجارة الخارجية العربية الكلية.

تستخدم عملية فرض الرسوم الجمركية لتوفير الحماية للسلع والمنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، ويشترط من الناحية المبدئية أن تكون هذه الحماية محددة بمدة زمنية تستغلها الصناعات الوطنية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. بيد أن هذه الرسوم انحرفت عن هذا الهدف إثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لغاية منتصف الثمانينيات حيث تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تستطع السياسات المالية للدول العربية الاعتماد على الضرائب المباشرة نظراً لكثرة التهرب منها وتدني مستويات الدخول الفردية. وأمام هذا الوضع كان لا بد من اللجوء المتزايد للضرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجمركية، فتحول الهدف الأساسي لهذه الأخيرة من اقتصادي إلى مالي بحت، وأصبحت تفرض تعرفه مرتفعة على السلع المستوردة حتى عند عدم وجود سلع وطنية مماثلة. وفي النتيجة النهائية لم تتقدم الصناعة الوطنية وتقيدت المبادلات البينية والخارجية وتعثرت الاستثمارات الأجنبية.

تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة، فالمنطقة الحرة (مثل المنطقة الحرة في مطار دمشق أو مدينة عدرا) هي عبارة عن تحرير منطقة ما أو مدينة أو ميناء (مثل ميناء بور سعيد في مصر) تجارياً، بمعنى أن كل المنتجات التي تدخل إلى هذه المنطقة تعتبر منتجات مصدرة، وكل المنتجات التي تخرج منها تعتبر مستوردة. وللمناطق الحرة أهداف عديدة منها تنمية صناعة معينة أو صناعات، وقد تكون لتنمية التجارة أو لتحقيق الهدفين معاً. أما منطقة التجارة الحرة فهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير التجارة فيما بينها، وعادة يتضمن هذا التحرير قوائم للسلع يتم تحريرها تدريجيا وسلع أخرى يتم إعفاؤها فوراً وهي السلع ذات الرسوم

الجمركية المنخفضة، يتضمن التحرير بعض السلع التي لا يتم تحريرها مثل تجارة السلاح أو الخمور والتي تسمى بالقوائم السلبية. [62]

ومن أهم مزايا إقامة منطقة تجارة حرة بين دولتين عربيتين اختصار الفترة الانتقالية التي يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية إلى خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات. والجدير بالذكر أن هناك اتفاقات تجارية بين بعض الدول العربية يتم بموجبها إعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية وسوف تكون هذه المنتجات معفاة فوراً، بالإضافة إلى العمل على أن تكون القائمة السلبية للسلع التي تطلب كل دولة أرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية في أضيق الحدود.

ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر إيجابية فيما يتعلق بتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أصبح من الضروري أن تتطور منطقة التجارة الحرة في المستقبل إلى مستويات أعلى من التعاون الاقتصادي العربي كالاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية. وتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والتجارة البينية العربية، وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. لكن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها. [63]

- الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي في دورته رقم 59، والتي عقدت في القاهرة، البرنامج التنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى اعتباراً من 1998/1/1، حيث تبدأ الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فيما بينها بنسب متساوية على مدى عشر سنوات (بمعدل 10% سنوياً) حتى نصل إلى مرحلة الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في عام 2007. ويحق لمن يرغب من الدول العربية في استثناء بعض السلع التي تطلب أي دولة عربية إرجاء إعفائها خلال السنوات العشر المذكورة، وذلك لمراعاة الصناعة المحلية

---

[62] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص244.

[63] – الدكتور صباح نعوش، بحث تحرير التجارة العربية البينية، الجزيرة نت.

فيها نظراً لاختلاف مستويات الصناعة في هذه الدول وحرصاً على تطور الصناعات الناشئة. [64]

تحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 حزيران / يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم للإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. لذلك اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317 د. 59 حول هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى مبادئ منطقة التجارة الحرة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة الناظمة للتجارة الدولية. وتضمن القرار رقم 1317 د. 59 الصادر بتاريخ 19 / 2/ 1997 ما يلي: [65]

- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال مدة عشر سنوات ابتداء من أول عام 1998.
- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يواءم قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

[64] - الأهرام الاقتصادي، العدد 1482، تاريخ 1997/6/2 ص 20.

[65] – انظر، الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية على شبكة الانترنت،

.http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110

- تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يواءم تحقيق وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي الاجتماعي قبل نهاية عام 1998 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.
- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة.
- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها.

– **القواعد والأسس لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى:** حدد البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى الأسس والقواعد الآتية: [66]

1. يعد البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

2. تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1.

3. تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4. تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

---

[66] – المصدر السابق، http://www.arableagueonline.org

5. مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

6. تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المعتمدة دولياً فيما يتعلق بمكافحة الإغراق.

7. الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8. إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة السابعة أعلاه.

9. بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج. [67]

10. **تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:** يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما يطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية الآتية:

---

[67] – تحفظ وفد العراق على ما ورد في المادتين 5 و 6 من القواعد والأسس الواردة في "أولاً "من البرنامج ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المرجعية الوحيدة التي تحدد أحكام الفقرتين 5 و 6 في أولاً وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام بأي نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات المرجعية في إطاره بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة.

1. السلع العربية الزراعية (النباتية والحيوانية) والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

2. السلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعفاءها قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

تحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه. تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (H S) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج. [68]

– **القيود غير الجمركية:** تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته الفقرة السادسة من المادة الأولى من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي: (التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد). [69]

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات

---

[68] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص255. وكذلك،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110

[69] – الفقرة السادسة من المادة الأولى من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 – د 43 لعام 1997 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

قواعد المنشأ: يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن السلع كافة التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 د 56 بتاريخ 1996/9/13 ، ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراراه رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين.

ويشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ألا تقل القيمة المضافة على إنتاجها في الدول الأطراف عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، كما يجب أن تصحب المنتجات في هذه الدول بشهادة منشأ مصدقة من جهة حكومية مختصة، ويجب أن يطبق نموذج شهادة المنشأ العربية الموحدة.

– تبادل المعلومات والبيانات: تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية.

– **المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً:** تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها. والدول العربية الأقل نمواً الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.[70]

[70] – انظر، الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، صادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110

– **آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات:** المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس أن يقوم بالمهام الآتية:

- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان الآتية: [71]

لجنة التنفيذ والمتابعة: وتتكون من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك. وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج. وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي.

لجنة المفاوضات التجارية: تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج. بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

لجنة قواعد المنشأ العربية: تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

الأمانة الفنية: تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[71] – المصدر السابق، http://www.arableagueonline.org..

وينص البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي، على إمكانية اتفاق دولتين عربيتين أو أكثر على إمكانية تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق البرنامج التنفيذي أي في مدة تقل عن العشر سنوات. وتتجه بعض الدول العربية (مثل مصر) إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول العربية بشكل ثنائي (مثلاً مع الكويت، تونس، لبنان).

تفترض منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء فيما بين الدول العربية. وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ. أما الدول الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها. وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ 832 سلعة. وبطبيعة الحال كلما كثر عدد الاستثناءات تضررت مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية العربية. كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة. وحتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تفضي إلى فشل المنطقة الحرة وضع البرنامج الضوابط التي تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية المبررات المقنعة من الناحية الاقتصادية وألا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات وألا تزيد قيمة السلع المستثناة على 15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

الصنف الأول: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنوياً اعتباراً من عام 1998، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

الصنف الثاني: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها. ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة كالضرائب على الدفاع. وأيضا الضرائب التي تسري على المنتجات المستوردة دون المنتجات المحلية كالرسوم القنصلية. وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للتخفيض.

الصنف الثالث: إلغاء القيود الكمية. وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فوراً. إنها الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة كالرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

تقتصر الالتزامات المذكورة على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا أمر متعارف عليه في المناطق الحرة في العالم لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق تعرفه جمركية منخفضة سلعة من بلد أجنبي وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق تعرفه جمركية مرتفعة. ولكن متى تعتبر السلعة عربية تعفى من الرسوم الجمركية ومتى تعد أجنبية لا يسري عليها الإعفاء؟ هذا السؤال معقد لتشابك العمليات الإنتاجية من جهة ولتباين درجات الإنتاج في البلدان العربية من جهة أخرى.

– **قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** حدد قرار المجلس الاقتصاد والاجتماعي رقم 1336/ د/60 الصادر بتاريخ 1997/9/17، قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القواعد العامة، قواعد المنشأ بما يتعلق بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. [72]

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.

لأغراض تطبيق قواعد المنشأ العربية تم توضيح معاني عدد من المصطلحات والكلمات الواردة في الاتفاقية فالتصنيع هو العملية أو سلسلة العمليات التي تخضع لها المدخلات الإنتاجية لإنتاج المواد أو المنتجات أو السلع. أما المواد الداخلة في الإنتاج فهي المواد الخام و/أو المواد الأولية و/ أو المنتجات نصف المصنعة و/ أو الوسيطة المستخدمة في إنتاج السلع. والمنتج هو الذي تم تصنيعه حتى لو كان مدخلا إنتاجيا لعملية تصنيع أخرى.

---

[72] – انظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org..

والسلعة هي: المنتجات النهائية الناشئة عن التعدين أو الاستخراج أو الزراعة أو الصيد أو الناشئة عن عملية التصنيع. ويتم تحديد الدول العربية الأقل نمواً استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- **معيار المنشأ الوطني:** تم تحديد معيار المنشأ بحيث تعدُ المنتجات الآتية المتحصل عليها كلية في الدولة العضو المصدرة ذات منشأ وطني:

1. المنتجات التعدينية أو الخام التي تستخرج من أرضها أو مياهها أو قاع بحارها.
2. المنتجات الزراعية التي تجنى أو تحصد فيها.
3. الحيوانات التي تولد وتربى فيها
4. المنتجات المتحصل عليها من الحيوانات التي تربى فيها.
5. المنتجات المتحصل عليها بالقنص أو صيد الأسماك فيها.
6. منتجات الصيد البحري والمنتجات البحرية الأخرى التي تستخرج من السلع المصنعة لدى أي من الأطراف العربية والتي يدخل في إنتاجها مدخل "مدخلات" من منشأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها.
7. المنتجات المعدة و/أو المصنعة على ظهر السفن والمصانع التابعة لها من المنتجات المشار إليها في الفقرة (6) أعلاه على سبيل الحصر.
8. الأصناف المستعملة التي تجمع فيها ولا تصلح إلا لاسترجاع المواد الخام.
9. الفضلات والخردة الناتجة عن عمليات الصنع التي تدور فيها.
10. البضائع المنتجة فيها على سبيل الحصر من المنتجات المشار إليها في الفقرات (1) إلى (9) أعلاه.

- **حساب القيمة المضافة:** يتم حساب القيمة المضافة وفقا للعناصر والأسس الآتية: [73]

- الأجور والمرتبات كافةً: وتشمل الأجور النقدية والعينية ونفقات التدريب والمزايا المختلفة ومكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية لعمال الإنتاج والعاملين في الجهاز الإداري والفني المتعلقين بالإنتاج مباشرة

[73] – انظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت،
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110

كالمشرفين وموظفي مراقبة الجودة والتخزين والتغليف، أو غير مباشرة كالجهاز الإداري والمحاسبي وموظفي التسويق.

- استهلاك الأصول الثابتة: ويشمل استهلاكات المباني الصناعية والمعدات والآلات، وكذلك المباني السكنية المملوكة للشركة التي لا تدخل في بند الإيجارات، والمتعلقة مباشرة بنشاط التصنيع، كل ذلك وفقاً لنسب الاستهلاك التي تقرها الجهات الرسمية المختصة، ولا يدخل استهلاك أي أصل في حساب القيمة المضافة متى ما وصلت القيمة الدفترية إلى صفر.
- الإيجارات: وتشمل إيجارات الأراضي الصناعية المستخدمة المحلية والمستودعات والمباني الصناعية ومحلات تسويق المنتجات (صالات العرض الخاصة بمنتجات المصنع) وسكن العمال غير المملوكة للمنشأة.
- تكلفة التمويل: وتشمل إجمالي التكاليف على القروض المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة المعرفة أعلاه أو لتمويل النشاط المباشر للمؤسسة، أو تكاليف هذه القروض وفقاً للنظم السارية في كل دولة.
- المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني: وتشمل المواد الخام الأساسية والمواد الوسيطة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، ويغطى مفهوم المنشأ الوطني ما تم إنتاجه في إحدى الدول الأعضاء ويحقق صفة المنشأ الوطني.
- نفقات أخرى منوعة: وتشمل تكاليف التحاليل المخبرية ونفقات الأبحاث والتطوير ورسوم التأمين والأخطار على المباني والآلات وتكاليف ورسوم براءات وحقوق الاختراع والملكية الفكرية العربية المتعلقة بالإنتاج وتكلفة إيجار الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- الوقود والكهرباء والماء: وتشمل كافة نفقات الوقود والكهرباء والماء المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- المصروفات العمومية والإدارية: وتشمل مصروفات البريد والبرق والهاتف والمطبوعات والاشتراكات وغيرها.

كما يتم حساب نسبة القيمة المضافة وفقاً لأحد الأسلوبين التاليين: إما وفقا للصيغة التجميعية لعناصر القيمة المضافة وتكون على النحو التالي:

نسبة القيمة المضافة =	**القيمة المضافة (مجموع العناصر من 1إلى 8)**	**100 X**
	القيمة النهائية للسلعة باب المصنع	

قيمة السلعة باب المصنع = القيمة المضافة + المدخلات الأجنبية (ناقصاً الرسوم والضرائب المفروضة عليها). أو باستخدام القيمة النهائية للسلعة وتحسب على النحو التالي:

نسبة القيمة المضافة المحلية =	**القيمة النهائية للسلعة باب المصنع – قيمة المواد المستوردة الداخلة في التصنيع (ناقصا الرسوم والضرائب المفروضة عليها)**	100X
	القيمة النهائية للسلعة باب المصنع	

وتحسب القيمة المضافة وفقا لذلك باعتبارها: الفرق بين القيمة النهائية للسلعة المنتجة حتى انتهاء عملية التصنيع التي أجريت عليها وقيمة المواد المستوردة الداخلة في عملية الإنتاج (ناقصاً الضرائب والرسوم المفروضة عليها)، ولا تدخل في ذلك المواد ذات المنشأ الوطني والمستوردة من دولة عربية طرف في الاتفاقية، أو أي بلد عربي يرتبط معها باتفاق تعاون أو تكامل، وتعامل باعتبارها سلعاً أو مواد محلية.

تحسب القيمة النهائية للسلعة المنتجة على أساس (قيمة التكلفة لهذه السلعة) لا يدخل في حساب القيمة النهائية للسلعة أي مبالغ مدفوعة مقابل فرض رسوم جمركية أو رسوم إنتاج محلية تكون قد فرضت عليها أو على مدخلات إنتاجها.

وتحسب قيمة المواد الداخلة في عملية الإنتاج على أساس السعر الذي اشتريت به من الخارج "سيف" وفق القيمة الجمركية المعتمدة بمعرفة الدولة عند وصول المواد إلى بلد الإنتاج ولا تتضمن قيمة مصاريف النقل الداخلي أو غيرها من المصروفات التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية بشكل مباشر.

يؤخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة وفق أحكام الاتفاقية كأساس لتحديد قواعد المنشأ للسلع العربية مع الأخذ في الاعتبار أي من المعيارين التاليين:

أ- معيار تغيير البند الجمركي على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية.

ب- معيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية.

أما بالنسبة لقواعد المنشأ التراكمي فتعامل مدخلات الإنتاج المستوردة من بلد عربي آخر معاملة المدخلات الوطنية إذا ما توفرت فيها نسبة الـ 40% في بلد المنشأ.

دون الإخلال بالقاعدة الثالثة من قواعد المنشأ العربية تحتسب براءات الاختراع والرسوم المدفوعة مقابل استخدامها ضمن القيمة المضافة العربية عند حسابها في الدول العربية الأقل نمواً. وتعظيماً لاستفادة الدول الأطراف في الاتفاقية يراعى أن يتم التشاور بينهم مستقبلاً لمواءمة قواعد المنشأ مع ما سوف يتم الاتفاق عليه بين كل طرف وأي من التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك بما لا يخل بالتزامات أي منهم تجاهها.

- **عمليات التصنيع الثانوية**: يعتبر أي من العمليات الآتية عمليات تصنيع ثانوية وغير كافية لإكساب المنتج صفة المنشأ الوطني:

أ- العمليات لضمان حفظ السلع لغايات النقل أو التخزين كالتهوية أو التمليح أو إزالة الأجزاء التالفة أو ما شابهها.

ب- عمليات التعبئة والتجميع البسيط وعمليات تقديم السلعة للبيع بالتجزئة كالتغليف وإعادة التغليف.

ج- عمليات تصنيع بسيطة أخرى مثل:

- الإذابة البسيطة بالماء أو بأي مذيب آخر أو المزج والخلط البسيط لمادتين أو أكثر.
- التنظيف بما في ذلك إزالة الصدأ والشحوم والدهان أو غير ذلك.
- تشذيب وقص المواد الزائدة.
- الفحص، الاختبارات، الترقيم، التعليم (علامات)، الفرز أو التدريج.
- الطلاء أو الغسيل أو التعقيم.
- عملية تزيين المنسوجات في إطار إنتاج المنسوجات كالمتعلقة بالطي، التهذيب، الزخرفة البسيطة، التطريز البسيط والعمليات الأخرى المشابهة.

ويجب ألا تمثل الإجراءات التنفيذية المتصلة بقواعد المنشأ الوطنية التي تضعها الدول العربية قيوداً على التبادل التجاري فيما بينها. كما يجب ألا يؤدى تطبيق قواعد المنشأ العربية في حد ذاتها إلى إيجاد آثار تقييدية أو

مشوهة للتجارة العربية أو مخلة بها، وهي لا تفرض شروطاً صارمة غير ضرورية أو تتطلب الإيفاء بشرط معين لا يتعلق بالتصنيع كشرط أساسي لتحديد بلد المنشأ.

تقوم قواعد المنشأ لدى الدول العربية على أساس معيار إيجابي (القواعد التي تمنح المنشأ) ويسمح بالعمل بالمعيار السلبي كجزء من توضيح معيار إيجابي أو في الحالات الفردية عندما يكون التحديد الإيجابي للمنشأ غير ضروري.

– **إثبات المنشأ:** يجب أن تكون المنتجات ذات المنشأ الوطني وفق قواعد المنشأ العربية والمتبادلة بين الأطراف ولغايات الاستفادة من الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية مصحوبة بشهادة منشأ وطنية وفقاً للنموذج المعتمد كما يجب أن تستوفى جميع حقولها. **ويتم منح وإصدار شهادة المنشأ وتصديقها وفقاً لما يلي:** [74]

1. تمنح شهادة المنشأ للسلع العربية ذات المنشأ الوطني (تحدد كل دولة الجهة التي تصدر وتصدق على شهادات المنشأ فيها).

2. يجب أن تتضمن شهادة المنشأ اسم وعنوان المصنع ورقم وتاريخ فاتورة الشحن وموقعة من قبل المصدر.

3. يجب أن يعبأ نموذج شهادة المنشأ بأحرف مطبوعة ويكون وصف البضاعة في المكان المخصص لذلك من النموذج دون مجال للشطب أو الإضافة.

4. تصدر شهادة المنشأ من بلد المنشأ لتلك السلعة عند تصدير البضاعة ويجوز في ظروف استثنائية إصدارها بعد التصدير أو من بلد مكان التصدير عندما يكون هناك خطأ أو إغفال غير مقصود في الشهادة ويجب في هذه الحالة أن تحمل الشهادة علامة خاصة تبين الظروف التي أصدرت فيها.

5. الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضاً يجب أن يحتفظ كل منهما بنسخة منها والمستندات المرفقة بها لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها وذلك وفقاً للقواعد المطبقة لدى كل من الجانبين.

6. شهادة المنشأ سارية المفعول لمدة (أربعة أشهر) من تاريخ إصدارها في البلد المصدر وتقدم خلال هذه المدة.

---

[74] – انظر، قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت، http://www.arableagueonline.org..

7. شهادة المنشأ يجب أن تقدم للسلطات الجمركية في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن يكون قد مضى عليها أكثر من أربعة أشهر من تاريخ صدورها.

8. في حال فقدان أو تلف شهادة المنشأ يحق للمصدر أن يطلب من السلطات التي أصدرت هذه الشهادة إصدار نسخة أخرى حسب نموذج وثائق التصدير الموجودة لديها وفى هذه الحالة يجب أن يدون عليها بوضوح كلمة "نسخة ثانية غير أصلية" "بدل تالف أو فاقد".

نموذج شهادة المنشأ العربية: تم تحديد نموذج شهادة المنشأ العربية وشكلها ومضمونها وفقاً لما يلي (أنظر النموذج المرفق):

- أن يكون النموذج موحداً ويحمل شعار الجامعة العربية والدولة المصدرة للشهادة.
- أن تتضمن شهادة المنشأ معلومات وافية عن السلعة تتضمن نوعها ووزنها وعدد الطرود والعلامات التجارية للسلعة وقيمتها.
- أن يذكر في الشهادة رقم وتاريخ الصنع.
- أن تحدد القيمة النهائية للسلعة، تسليم المصنع دون إضافة الرسوم والضرائب والأرباح.
- ألا يكون في الشهادة فراغات يمكن التلاعب بها.
- أن تكون الأختام واضحة.
- تحديد الجهات التي تصدر الشهادة والتي تصدق عليها في كل دولة، وأن يجرى إبلاغ الأمانة العامة للجامعة العربية بأسماء تلك الجهات ليجري تعميمها على الدول الأعضاء في الاتفاقية.

يجب أن تزود الجهات المعنية " التي تصادق على الشهادات" في الدول الأطراف بعضهم البعض بنماذج الأختام المعدة للتصديق على شهادات المنشأ وعناوين الجهات المسئولة عن إصدار هذه الشهادات مع إيداع صورة منها لدى الأمانة العامة للجامعة العربية.

أ- تعمل السلطات المختصة في البلدان الأطراف وتتعاون فيما بينها على مراجعة شهادات المنشأ أصلاً ومضموناً.

ب- يمكن للسلطة المختصة في أحد الأطراف أن تطلب من نظيرتها في البلد الآخر القيام بمراجعة لاحقة أولية لبيانات شهادة المنشأ مبينة في طلبها العناصر التي تستدعى إيضاحات إضافية: وفى هذه الحالة يسمح بدخول

البضائع المتعلقة بشهادة المنشأ موضوع المراجعة اللاحقة إلى البلد المستورد مع تقديم ضمان مؤقت "قابل للاسترجاع" للرسوم والضرائب المستحقة للترتيبات والإجراءات المعمول بها في البلد المستورد. ويجب أن يتم وضع دلالة المنشأ الوطني على البضاعة بشكل واضح وغير قابل للإزالة وفقاً لطبيعة البضاعة.

- **المرور في إقليم غير أقاليم الدول الأطراف:** المنتجات التي منشؤها أحد الأطراف يتم نقلها مباشرة دون أن تمر بأقاليم غير أقاليم الأطراف العربية ومع ذلك فإن تلك المنتجات يمكن نقلها بالمرور في إقليم غير أقاليم تلك الأطراف بما في ذلك إمكانية شحنها أو تخزينها المؤقت في مثل تلك الأقاليم ما دام المرور بهذه الأقاليم تقتضيه أسباب جغرافية وما دامت المنتجات قد بقيت تحت إشراف السلطات الجمركية لبلد المرور أو الإيداع ولم تجر عليها عمليات غير عمليات التفريغ وإعادة الشحن وأية عمليات أخرى تهدف للمحافظة على حالتها.

قواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية القواعد العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الدولة: .....

.....

شعار

الدولة المصدرة

شهادة منشأ

بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

التجاري بين الدول العربية

المصدر وعنوانه:		الدولة المانحة:	
المستورد وعنوانه:		رقم وتاريخ الفاتورة:	
عدد ونوع وأرقام وعلامات الطرود	نوع البضاعة	الوزن القائم	الوزن الصافي	القيمة بالعملة المحلية
القيمة الإجمالية رقما وكتابة:				

بيان عناصر الإنتاج

عناصر الكلفة الأولية	الكمية	القيمة
مكونات ذات منشأ أولي		
المجموع		
الكلفة النهائية للإنتاج:		

أصرح أنا المصدر أدناه وبصفتي المخول بذلك أعلاه، وبأن المعلومات الواردة أعلاه هي من مقتضاي .... وأن نسبة القيمة المحلية المضافة تشكل نسبة ..... "رقماً وكتابة" من كلفة الإنتاج النهائية.

التوقيع

أشهد ..... بأن المعلومات الموضحة أعلاه هي من مقتضاي ..... وأن نسبة القيمة المحلية المضافة تشكل..... "رقماً وكتابة" من كلفة الإنتاج النهائية.

تحريراً في.....

تصديق الجهة الحكومية المختصة

توقيع وختم الجهة التي أصدرت الشهادة

المصدر: الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص274.

– **تسوية النزاعات:** في حال وجود خلافات أو نزاعات ناتجة عن تطبيق قواعد المنشأ العربية يحول هذا النزاع إلى لجنة تسوية المنازعات، وذلك للتحقق وعلاج الشكاوى واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها وعدم تكرارها بما في ذلك حظر التعامل مع المصدر الذي يثبت إخلاله المتعمد بقواعد المنشأ أو بيانات الشهادة وذلك مع عدم إخلال بالقوانين واللوائح السارية في كل دولة طرف، على أن يتم إخطار الجانب الآخر بهذه الإجراءات في حينه.

انسجاماً مع مبدأ الشفافية، تبلغ الدول العربية الأمانة العامة، خلال الفترة الانتقالية، إلى حين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية، قوانين ونظم وأحكام تطبيق قواعد المنشأ لديها. وعند إدخال تغييرات على قواعد المنشأ الوطنية أو إدخال قواعد منشأ جديدة لا تطبق الدول العربية هذه التغييرات بأثر رجعي.

يعدُ أي إجراء إداري تتخذه دولة عربية فيما يتعلق بتحديد المنشأ ويكون مخالفاً لقواعد المنشأ المتفق عليها قابلا للمراجعة من قبل جهاز فني لتسوية

المنازعات متخصص في هذا الموضوع، وذلك وفق أحكام الفصل الرابع من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وتعتبر هذه القواعد ملزمة للدول الأطراف وواجبة التطبيق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– المشاكل والصعوبات الرئيسة التي تعترض تنفيذ الكامل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعاني منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مجموعة من القيود يأتي في مقدمتها القيود غير الجمركية، التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية وصعوبة الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال والمستثمرين في بعض الدول العربية.

القيود غير الجمركية: وتشمل القيود غير الجمركية القيود الإدارية والفنية والكمية والمالية:

– القيود الإدارية وانعكاساتها على مدة العبور وكلفة التجارة وتنافسيتها: (تتضمن القيود الإدارية اشتراط تقديم طلب للحصول على إعفاءات جمركية، والقيود الموسمية الزراعية، واشتراط الحصول على رخص للتصدير والاستيراد، والمبالغة في التثمين الجمركي، إلى جانب طول وتعقيد إجراءات التصديق على وثائق شهادات المنشأ وفواتير التصدير والاستيراد ووثائق ضمان التأمين، والتأخير والقيود في الإجراءات الجمركية الحدودية بالنسبة إلى كل من مدة العبور والوقت المستغرق لمراجعة المستندات ولمعاينة البضائع ومطابقتها وإجراءات التفتيش، وتكرار هذه العمليات عند كل منفذ جمركي في ظل استمرار العمل بالأساليب القديمة في الكثير من المرافق الحدودية). [75]

وتعد مشكلة طول مدة العبور وبخاصة إجراءات التفتيش وطول مدتها من المعوقات التي تواجه التجارة البينية العربية في العديد من المنافذ الحدودية العربية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة العملية التجارية ويضعف كفاءتها، كما يؤثر في جودة البضائع ونوعيتها في السلع الحساسة، وبخاصة المنتجات الغذائية. كما أن ارتفاع التكاليف الخاصة بتأمين الوثائق والمستندات اللازمة والتأخير غير المبرر على الحدود الجمركية وانتشار الرشوة تعطل الفوائد

[75] – تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسة أعدتها السيدة مي دمشقية سرحال، بيروت شباط (فبراير) 2008.

المحققة من إزالة التعريفات الجمركية، كما تجعل التصدير بين الدول العربية يستغرق وقتا أطول من التصدير للدول الأخرى، مما يضعف تنافسيتها. كما يفتقر العديد من المنافذ الجمركية في الدول العربية إلى المرافق اللازمة من مختبرات الفحص والحجر.

– **القيود الفنية المغالاة في المواصفات والمعاناة في فحص العينات:** تتضمن القيود الفنية التشدد والمبالغة في تطبيق المواصفات، والمغالاة في اشتراط دلالة المنشأ، والقيود على الوزن، وطول وتعقيد إجراءات الكشف والمعاينة، بالإضافة إلى القيود الصحية، والاشتراطات البيئية. وتعد القيود على المواصفات من أهم القيود التي تواجه الشركات التجارية العربية الخاصة. وبناء على الأحكام التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن الدول العربية الأعضاء في المنطقة ملزمة باعتماد المواصفات القياسية العربية التي يتم إقرارها، وتطبق المواصفات الوطنية على السلع المستوردة في حال عدم وجود مواصفات عربية لها. وينبغي الاّ يؤدي تطبيق الاشتراطات حول المواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول السلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة. لكن السماح بتطبيق المواصفات الوطنية على سلع لا تتوفر مواصفات عربية لها ما يتخذ ذريعة للمغالاة والتشدد في تطبيق المواصفات. [76]

– **القيود الكمية والمالية:** تشمل القيود الكمية منع استيراد بعض السلع، والقيود على الحصص. فيما تمارس القيود المالية من خلال المبالغة في رسوم العبور، وارتفاع رسوم التصديق على الوثائق، وتطبيق الرسوم التصاعدية، والمغالاة في رسوم الكشف والمعاينة، وكذلك بالنسبة للرسوم على تحويل العملات.

وبصورة عامة هناك مغالاة في حماية المنتجات المحلية في عدد من الدول العربية وبالنسبة لبعض السلع مثل المنتجات النسيجية والدوائية. وهناك صعوبة بالغة تصل إلى حد الاستعصاء بالنسبة لتسجيل المنتجات الصيدلانية في كل من الأردن والسعودية ومصر وسوريا وعُمان. ويمارس بعض الدول فرض الرسوم أو المنع من استيراد بعض السلع، كما الحال بالنسبة لسوريا بفرض رسوم على تصدير الزيوت النباتية، ومنع استيراد مواد التنظيف

[76] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009 ص276.

المحصورة بالقطاع العام، وكذلك محضرات اللحوم والدواجن والورق المستخدم في صناعة السجائر التي يمنع استيرادها ويمنع مرورها عبر أراضيها. وهناك أعباء مالية غير مبررة، مثل تقاضي رسوم بدل عمل إضافي خارج الدوام الرسمي ورسوم بدل ترفيق في عدد من الدول العربية، إلى جانب الرسوم المرتفعة على الشاحنات في بعض الدول العربية.

- **التأخر في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية:** يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المفترض ابتداء من 2008/1/1 تطبيق قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية المتفق عليها على أسس تفضيلية، والبدء باستخدام نموذج شهادة المنشأ العربية المعتمدة وملحقاتها.

أما بالنسبة إلى السلع غير المتفق عليها، فقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة مكونة من كل من السعودية والمغرب لإعداد مقترح لقواعد المنشأ التفصيلية لها، والتي سيطبق عليها القاعدة العامة المطبقة قبل عام 2008 المعتمدة على القيمة المضافة، بأن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 40% من القيمة النهائية للسلع تسليم المصنع بصفة انتقالية ريثما يتم الاتفاق عليها. وتحتسب القيمة المضافة على أساس سعر السلعة تسليم باب المصنع مخصوما منه القيمة الجمركية لكل منتج ليس له صفة المنشأ يدخل في إنتاج السلعة. [77]

- **مشكلة التأشيرات وعراقيل تنقل الأشخاص ورجال الأعمال والمستثمرين:** يعد تحرير التنقل البيني للأشخاص وخصوصا رجال الأعمال والمستثمرين من المواضيع التي يجب التأكيد على أهميتها والعمل على تحقيقها. وهذا الموضوع يأتي في طليعة اهتمامات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ولطالما تم التأكيد عليه، خصوصا مع تعرض العديد من رجال الأعمال العرب إلى تأخير أعمالهم بسبب صعوبة التأشيرات، أو إلى التأخير والوقوف لساعات في المطارات وما ينطوي عليه

[77] – سعر تسليم باب المصنع، يعني سعر المنتج الذي يتم سداده، للمُصنع تسليم باب المصنع في الدولة العربية العضو التي يتم فيها آخر عملية تجهيز أو تشغيل أو تصنيع، ويشمل هذا السعر قيمة جميع المواد المستخدمة مخصوماً منها أية ضرائب أو رسوم داخلية (غير جمركية) يمكن أن يعاد سدادها عند تصدير السلعة.

ذلك من ضيق وتعب وحرج. وغالبا ما تنعكس الحساسيات والإشكاليات السياسية بتداعيات مهينة على العمال ورجال الأعمال والأشخاص العاديين، سواء في مجال عملهم أم بالنسبة لتنقلهم بين بلد عربي وآخر. كما هناك أنواع أخرى من القيود على حركة الأشخاص بين البلاد العربية، مثل القيود التي تفرض على حركة نقل الأموال الشخصية للمسافرين في بعض الدول العربية.

وينطوي موضوع تحرير التنقل لرجال الأعمال على حساسية خاصة، بالنظر لأهميته وانعكاساته على التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية، مما يستدعي المبادرة إلى وضع آلية لتسهيل الدخول إلى البلاد العربية لرجال الأعمال والأفراد الذين يرغبون بزيارة الدول العربية للاستثمار أو لمتابعة مشاريعهم أو التعرف على فرص الاستثمار.

– **قصور البيانات والمعلومات:** تعد مسألة قصور البيانات والمعلومات مسألة مهمة للغاية نظرا للنقص الفادح في البيانات والمعلومات والإحصاءات العربية المعلنة حول إمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين، وكذلك المعلومات المتصلة بالإجراءات والسياسات الجمركية، وبالسياسات المالية والنقدية وفرص التمويل والاستثمار وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون والمستوردون، لتمكينهم من وضع القرارات الصحيحة في مجال التسويق تصديراً واستيراداً.

يصدر عن المنظمات العربية المتخصصة عدد من التقارير السنوية الهامة في هذا المجال، ونذكر منها **(التقرير الاقتصادي العربي)** الذي يصدر بشكل دائم منذ عام 1961 عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية باللغتين العربية والإنكليزية، مشكلا سجلا وتحليلا موثقا عن التطورات الاقتصادية العربية على المستوى القطري لجميع الدول العربية. كما هناك **(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية)** الذي يصدر سنويا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار متناولا مختلف التطورات الاستثمارية في البلاد العربية، بالإضافة إلى **(التقرير الاقتصادي العربي الموحد)** الذي يصدر عن أربع جهات رسمية عربية ويتناول التطورات والإحصاءات على المستوى العربي البيني. والمشكلة أن هذا التقرير بالذات يتأخر كثيرا في الصدور، بسبب إصرار الجهات الرسمية العربية على مراجعة مضمونه قبل إصداره بشكل رسمي، علما أنه بالإمكان إصدار نسخة أولية منه تسبق الإصدار النهائي الرسمي.

– **تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** وبهدف تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا بد من:

- تسريع العمل بإعداد مواصفات موحدة لجميع السلع العربية، خصوصا بالنسبة للسلع الأكثر تبادلاً بين الدول العربية، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية في هذا المجال.
- مراعاة توافق المواصفات القياسية العربية مع المواصفات الدولية، وفي حالة عدم وجود مواصفة عربية للسلعة يتم اعتماد المواصفة الدولية لحين إصدار مواصفة قياسية عربية موحدة لها.
- تسهيل الاعتماد المتبادل لشهادات المطابقة من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية في مجال السلع الأكثر تبادلاً، وتطوير أجهزة الاعتماد الوطنية، مع السعي لإنشاء جهاز عربي للاعتماد.
- اعتماد الشفافية خصوصا في تقرير النظم المعتمدة للمواصفات تجنبا لأية اتجاهات حمائية لمصالح معينة. [78]

وإلى جانب مشكلة المواصفات، تبرز مشكلة تأخر إجراءات فحص العينات وتكرارها والمغالاة في الشروط. وتأخذ المدة المستغرقة لإجراءات فحص العينات والتحاليل المخبرية للسلع والمنتجات وقتا طويلا نسبيا، حيث تتراوح هذه المدة ما بين 45 – 60 يوما في بعض الدول العربية.

بعد أن قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية بما يتفق مع مبادئ وأهداف جامعة الدول العربية، تقدمت الجمهورية العربية السورية بمشروع اتفاقية لإقامة سوق عربية مشتركة، **واستناداً للمشروع تهدف الاتفاقية إلى ما يلي:**

1. (تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية. والأطراف وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.
2. زيادة وتوسيع التجارة العربية البينية.
3. تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

---

[78] – تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسة أعدتها السيدة مي دمشقية سرحال، بيروت شباط (فبراير) 2008.

4. تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق في المجالات الصناعية والزراعية والطاقة والنفط إضافة إلى تنسيق الخطط الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف.

5. تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في دعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

6. دعم التعاون الفني وتبادل المعلومات وتيسير الاتصالات بين المراكز المتخصصة.

7. توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.

8. تشجيع المؤسسات التمويلية العربية والمصارف المتخصصة في تمويل التجارة العربية البينية.

9. التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.

10. تنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية). [79]

وتنص المادة التاسعة عشرة على ضرورة توفير الصيغ المناسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال، وبخاصة حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية الانتقال والإقامة والعمل، وحرية التملك والإرث والوصية. [80] وقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على تحرير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية الأعضاء للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها في أي من الدول الأعضاء. وتعامل جميع هذه المنتجات معاملة المنتجات الوطنية. أما المنتجات الصناعية العربية فيتم تبادلها بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي وعن طريق تخصيص الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بنسبة مئوية سنوية محددة، إلى أن يتم الإلغاء الكامل للرسوم والضرائب بأنواعها خلال فترة زمنية محددة.

---

[79] – صحيفة تشرين العدد 6846 تاريخ 1997/6/26.

[80] – جميع هذه الحريات قد وردت في ديباجة قرار إنشاء السوق العربية المشتركة رقم 17 تاريخ 1964/8/13.

– **نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فوائد عديدة أهمها:

- حافز ومبرر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمواجهة عولمة الاقتصاد.
- تشجيع الاستثمار المشترك بين البلدان العربية.
- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- إعطاء مؤشر للمستثمرين عن وجود سوق مهمة ومتنامية على مستوى الدول العربية.
- إعطاء مؤشر عن تزايد انفتاح الدول العربية على الاقتصاد العالمي.
- تحسين شروط إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية.
- حافز للمنتجين للاهتمام أكثر في تطوير مؤسساتهم الإنتاجية لمواجهة المنافسة.
- زيادة إنتاجية العمل ووحدة رأس المال.
- استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج الدول العربية وتحفيزها للعودة.
- زيادة حجم التجارة العربية البينية.

ولا بد من معالجة الآثار المالية السيئة الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية، إذ تعتمد البلدان العربية غير النفطية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الإيرادات العامة في كل من مصر وسورية والأردن وتونس والمغرب واليمن. ولما كانت ميزانيات بعض هذه الدول تعاني من عجز فإن أي تقليص لهذه الرسوم يقود إلى ارتفاع العجز المالي مما يستوجب تغطيته بالقروض الداخلية والخارجية فتتراكم الديون أو بالإصدارات النقدية فترتفع الأسعار أو بهذين الأسلوبين معاً.

(يتعين عدم المبالغة في حجم هذه الآثار السيئة نظرا لضعف المبادلات البينية، لكن خطر تفاقم العجز قائم بسبب التحرير التجاري. وتختلف درجة الخطر حسب أهمية الواردات البينية، فكلما ارتفعت حصة هذه الأخيرة هبطت الحصيلة الضريبية. وعلى هذا الأساس فإن تحسين العلاقات الاقتصادية

العربية يجب أن يعوض الخسارة المالية عن طريق رفع مستويات الاستثمارات والمبادلات البينية). [81]

وقد دعا المشروع إلى إقامة اتحاد إقامة اتحاد جمركي بين الدول العربية بحيث تعمل الدول الأطراف على وضع حد أدنى لتعرفه جمركية موحدة وإقامة (جدار جمركي) يطبق تجاه العالم الخارجي ويكون من أهداف توحيد التعرفة الجمركية توفير الحماية للمنتجات الوطنية لمواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة. كما دعا المشروع أيضاً إلى عدم خضوع المنتجات العربية التي يتم تبادلها بموجب الاتفاقية إلى أية قيود غير جمركية.

وقد نص المشروع على ضرورة تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بتطبيق مبدأ اتفاقية وتبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ هذه الاتفاقية. ودعا المشروع إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وتسهيل سيل انتقالها واستثمارها وتوفير الضمانات اللازمة بما يحقق القائدة لاقتصاديات الدول المستقبلة والدول المرسلة لرأس المال، والمستثمرين، كما نص المشروع على ضرورة إقامة أسواق مالية عربية متطورة تهدف إلى حشد الموارد وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية ووفقاً لأوضا ع وظروف كل دولة.

وبنفس الوقت تعمل الدول العربية على تنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار بغية توفير المناخ الاستثماري الملائم وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع المشتركة. وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها.

***

[81] – الدكتور صباح نعوش، المصدر السابق.

ملحق

درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي

عن طريق التجارة الخارجية

تعرضت بيئة التجارة الدولية في الفترة الأخيرة إلى تغيرات قوية (ورايدكالية) وأضحى أمام كل دول العالم في التعامل مع السوق العالمي التجارية أحد خيارين،

الأول – **الاندماج** في السوق العالمية،

الثاني – **العزلة**. [82]

أما الاندماج في السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية مع باقي دول العالم. فمن الممكن أن يكون اندماجاً إيجابياً، إذا انخرطت الدولة في المبادلات التجارية الدولية بشكل فاعل ومؤثر في التغيرات في بيئة العلاقات التجارية الدولية، وبخاصة إذا استطاعت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع السوق العالمية. ويكون الاندماج اندماجاً إيجابياً إذا حاولت الدولة أن تتفاعل بكفاءة ومرونة مع التغيرات في بيئة التجارة الدولية وتقبل ما يحقق مصالحها ويعظم مكاسبها وترفض ما يتعارض مع مصالحها أو تتحايل عليه. ويكون الاندماج سلبياً إذا قبلت الدولة كل ما يفرض عليها من البيئة التجارية الدولية وتتحول إلى متلق في علاقاتها التجارية، تنفذ لكل ما يطلب من الأطراف الفاعلة في ساحة العلاقات التجارية الدولية.

إن بدء تطبيق اتفاقيات الغات والتي تتضمن التحرير التدريجي للتجارة الدولية مع بداية عام 1995، يعني أن اقتصادات مختلف دول العالم ستكون مترابطة من خلال الحركة في أسواق دولية مفتوحة نسبياً. كما أن خيار الانضمام إلى اتفاقيات الغات والاندماج في العولمة الاقتصادية يعني فتح الأسواق الدولية أمام منتجات الدول الأخرى وفتح أسواق الدول الأخرى أمام منتجاتنا. وهذا يعني تعرض الاقتصادات الوطنية في أي دولة وبكافة قطاعاتها لضغوط المنافسة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار بعض فروع الصناعة، وبخاصة الصناعات ذات الكفاءة المنخفضة والتي كانت قائمة استناداً إلى مبدأ الحماية. كما يوفر الاندماج فرصاً كبيرة لنمو وتطور الصناعات ذات الكفاءة العالية والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية

---

[82] – د. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2009، 284–290.

عالية. وفي المحصلة يؤدي الاندماج في علاقات اقتصادية قوية إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويوفر إمكانية الحصول على تكنولوجيا متقدمة وعالية من الدول الأخرى بصورة أسهل، بما يزيد من القدرة على مواكبة أحدث التطورات التكنولوجيا في العالم.

وفي الاندماج التجاري من الممكن أن تسمح منظمة التجارة العالمية (W. T. O) ببعض أشكال الحماية المؤقتة لبعض الصناعات الوطنية، وبخاصة في الدول التي تقوم بإصلاحات اقتصادية وتتجه نحو إعادة هيكلة تلك الصناعات ورفع قدرتها التنافسية، لتتمكن منتجاتها من المنافسة في أسواق مفتوحة. صحيح أن عدم الانضمام إلى اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية والانعزال عن بيئة التجارة الدولية والتغيرات التي تحصل فيها يحقق ضمانة وحماية للصناعات الوطنية في أي دولة ويصبح لها فرصة النمو دون مواجهة ضغوطات المنافسة من منتجات الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، إلا أن خيار العزلة يقود إلى تخفيض كفاءة إدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية، ويؤدي إلى التخلف التكنولوجي وتراجع حوافز رفع الكفاءة. نظراً لغياب المنافسة والتحديات الخارجية وستكون محصلة النتائج للدولة التي تختار العزلة وعدم الاندماج سلبية.

ما هي درجة نزوع وميل الدولة للاندماج بالاقتصاد العالمي وإقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى. هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات التي توضح لنا ذلك وهي:

- مؤشر الميل للتجارة الخارجية.
- مؤشرات الميل للتصدير.
- مؤشرات الميل للاستيراد.
- مؤشرات عامة تعكس رغبة أو ميل أي دولة للتجارة مع الدول المختلفة.

1 – مؤشر الميل للتجارة الخارجية: يتم تحديد مؤشر الميل للتجارة الخارجية بطريقتين، كما في مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات. الأولى عن طريق الميل المتوسط للتجارة الخارجية، والثانية عن طريق الميل الحدي للتجارة الخارجية. ويتم حساب **الميل المتوسط للتجارة الخارجية** بقسمة إجمالي قيمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) على إجمالي الناتج المحلي في سنة معنية مع ضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية:

$$م\ م\ ت\ خ = \frac{ق\ ت\ خ}{ق} \times 100 \quad \text{..... .....} \quad (1)$$

م م ت خ = الميل المتوسط للتجارة الخارجية.

ق ت خ = قيمة التجارة الخارجية.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الميل الحدي للتجارة الخارجية** فيمثل العلاقة بين التغير في قيمة التجارة الخارجية والتغيير في قيمة إجمالي الناتج القومي. ويتم حسابه بقسمة الزيادة أو النقص في قيمة التجارة الخارجية على الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية مقارنة بالسنة التي سبقتها وضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية.

$$م\ ح\ ت\ خ = \frac{(ق\ ت\ خ\ ن) - (ق\ ت\ خ\ ن-1)}{(ق\ ن) \cdot (ق\ ن-1)} \times 100 \quad \text{...} \quad (2)$$

م ح ت خ = الميل الحدي للتجارة الخارجية.

ق ت خ ن = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن.

ق ت خ ن .1 = قيمة التجارة الخارجية في السنة ن . 1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن . 1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن_1.

وإذا أردنا استخدام مؤشر ميل التجارة الخارجية الحدي والمتوسط فانه ينبغي أن نأخذ متوسط الميل الحدي للتجارة الخارجية لدولة معنية خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، لتلافي الحصول على نتائج منحرفة عن الواقع بسبب الظروف الطارئة والاستثنائية عندما يحدث التغيير في قيمة التجارة الخارجية أو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومفاجئ.

2 . مؤشر الميل للتصدير: يتم تحديد الميل للتصدير عن طريق مؤشرين الأول – هو **الميل المتوسط للتصدير**، والثاني – هو **الميل الحدي للتصدير.**

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للتصدير** بنسبة قيمة صادرات الدولة إلى قيمة الناتج الإجمالي فيها.

$$\text{م م ت} = \frac{\text{ق ص}}{\text{ق}} \times 100 \quad \text{... (3)}$$

م م ت = الميل المتوسط للتصدير.

ق ص = قيمة الصادرات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – مؤشر **الميل الحدي للتصدير:** ويتم حسابه بنسبة حجم الزيادة أو النقص في قيمة الصادرات إلى حجم الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي خلال سنة ميلادية محددة، وضرب الناتج بمائة، فتكون النتيجة النسبة المئوية للميل الحدي للتصدير الذي يوضح العلاقة بين التغير في قيمة الصادرات والتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

$$\text{م ح ت} = \frac{\text{ق ص ن} - \text{ق ص ن}-1}{\text{ق ن} - \text{ق ن} -1} \times 100 \quad \text{..... (4)}$$

م ح ت = الميل الحدي للتصدير.

ق ص ن = قيمة الصادرات في السنة ن.

ق ص ن –1 = قيمة الصادرات في السنة ن –1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن–1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن –1.

ونظراً لتعرض الصادرات أحياناً لظروف طارئة تؤدي إلى تغير حاد واستثنائي سلبي أو إيجابي في قيمتها، فإنه توخياً للدقة يتم حساب الميل المتوسط للتصدير والميل الحدي للتصدير لعدة سنوات (خمس أو عشر سنوات). ومن أهم فوائد حساب مؤشر الميل للتصدير، بناء توقعات مستقبلية لصادرات أي دولة للإسهام في تحديد السياسة التجارية المناسبة.

3 . مؤشر الميل للاستيراد: يتم تحديد مؤشر الميل للاستيراد بطريقتين، الأولى عن طريق **الميل المتوسط للاستيراد** والثانية **الميل الحدي للاستيراد.**

أ – يتم حساب **الميل المتوسط للاستيراد** بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال سنة ميلادية وضرب الناتج بمائة لتصبح النتيجة نسبة مئوية.

$$\text{م م س} = \frac{\text{ق س}}{\text{ق}} \times 100 \quad \text{.....} \quad (5)$$

م م س = الميل المتوسط للاستيراد.

ق س = قيمة المستوردات.

ق = قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ب – أما **الميل الحدي للاستيراد** فهو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الواردات إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، خلال فترة زمنية محددة. أي التغير الذي يحصل في العام الحالي مقارنة بالسنة السابقة:

$$\text{م ح س} = \frac{\text{ق س ن} - \text{ق س ن}-1}{\text{ق ن} - \text{ق ن}-1} \times 100 \quad \text{.....} \quad (6)$$

م ح س = الميل الحدي للاستيراد.

ق س ن = قيمة الواردات في السنة ن.

ق س ن –1 = قيمة الواردات في السنة ن –1.

ق ن = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن.

ق ن–1 = قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة ن –1.

ويفضل حين حساب الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد لدولة في عدة سنوات ماضية، تلافياً للوقوع في الأخطاء الناجمة عن التغيرات الطارئة والمفاجئة التي يمكن أن تحدث للواردات أو للناتج المحلي الإجمالي.

الملاحظ من التحليل التاريخي أن المجتمعات التي كانت ترغب في العزلة في علاقتها الاقتصادية مع المجتمعات الأخرى وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي قد عانت من الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات التنمية. في حين استطاعت المجتمعات التي كانت ترغب بعلاقات اقتصادية واسعة وتسعى للتكامل اقتصادياً وتجارياً مع مجتمعات أخرى أن تحقق نفوذاً اقتصادياً شاملاً وواسعاً عندما كان اندماجها إيجابياً في علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى كما حققت دول أخرى تدهوراً اقتصادياً عندما كان اندماجها هذا اندماجاً سالباً. ***

الفصل الثالث

التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي والتكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

المبحث الأول – التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي:

- المعاهدات الرئيسة التي أسست لقيام الاتحاد الأوروبي.
- مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- مراحل تطور الوحدة الاقتصادية الأوروبية.
- مرت عملية تداول اليورو بمرحلتين رئيستين.
- وظائف استخدام اليورو كعملة دولية.
- الالتزام الصارم بضبط الميزانيات في دول اليورو.
- التفاؤل بتحسن الاقتصاد في دول منطقة اليورو مع طرح العملة الجديدة.
- اليورو أكثر المشروعات طموحا على طريق الوحدة الأوروبية.
- اتفاقية نيس في الاتحاد الأوربي.
- الوحدة الأوربية على عدة مسارات.

المبحث الثاني – التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

- أسباب نشوء وتطور تكتل دول بريكس.
- الدول الأعضاء في تكتل الـ بريكس.
- دور الاقتصادات الصاعدة.
- اللقاءات الرسمية لتكتل دول الـ بريكس.
- مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس إبريل 2011 وإعلان سانيا.
- مؤتمر القمة الخامسة لمجموعة دول البريكس – ديربان جنوب أفريقيا آذار 2013.

المبحث الأول

التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي (EU) شراكة سياسية واقتصادية فريدة من نوعها، تضم في عضويتها 27 دولة أوروبية تهدف إلى تحقيق السلام والرخاء والحرية لمواطنيها الذين يبلغ عددهم حوالي 500 مليون نسمة، والعيش في عالم أكثر عدلاً وأكثر أمناً.

التشريع الأساسي للاتحاد الأوروبي هو المعاهدات الموقعة بين الدول الأعضاء. ترسم هذه المعاهدات السياسات الأساسية للاتحاد الأوروبي، وتوطد الهيكلة المؤسسية، والإجراءات التشريعية. ويتطور نظام الاتحاد الأوروبي السياسي باستمرار ولم يسبق له مثيل. وتقضي مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية كفرنسا وألمانيا، إلى المؤسسات الإقليمية الأوروبية. وتظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حده لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. وللاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 13 دولة من أصل ال27 الأعضاء، كما أن للاتحاد سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. [83]

تأسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (منطقة اليورو) بموجب اتفاقية ماستريخت عام 1992. ويتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد الموافقة على اتفاقية ماستريخت بالاقتراع العام كقاعدة عامة، كما يتعين أن تستجيب الدولة لمعايير التقارب الأربعة:

1. ألا يكون معدل التضخم مرتفعاً بحيث يهدد استقرار أسعار السلع والخدمات.
2. تقليص أسعار الفائدة حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته.
3. ألا يتعدى الحجم الأقصى للديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
4. ألا يزيد عجز الميزانية على 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب ميثاق الاستقرار والنمو الذي وافق عليه مؤتمر قمة دبلن عام 1996 بات من الضروري احترام هذه المعايير بصورة مستمرة وإلا تعرض

[83] – النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا واليونان.

البلد المخالف لغرامات مالية كبيرة. وتطبيقاً لهذه المعايير واستناداً إلى نصوص الاتفاقية تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة. أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمرك وبريطانيا وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، أي حسب السوق.

المعاهدات الرئيسة التي أسست لقيام الاتحاد الأوروبي:

- معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية تم التوقيع عليها في روما عام 1957،
- القانون الأوروبي الموحد لعام 1986،
- معاهدة ماسترخت هولندا عام 1992،
- معاهدة أمستردام 1997
- معاهدة لشبونة 2007.

مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسة هي أربع مؤسسات رئيسة: 1- البرلمان الأوروبي 2- المجلس الأوروبي 3 - مجلس الاتحاد الأوروبي 4 - المفوضية الأوروبية.

1 - البرلمان الأوروبي: [84]

يُنتخب البرلمان الأوروبي كل خمس سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم . وظيفة البرلمان الأوروبي الرئيسية هي إقرار القوانين الأوروبية على أساس المقترحات التي تقدمها المفوضية الأوروبية. يتشارك البرلمان الأوروبي المسؤولية مع مجلس الاتحاد الأوروبي . كما ويتشارك البرلمان والمجلس سلطة مشتركة للموافقة على الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي . وتعقد الاجتماعات الرئيسية للبرلمان في ستراسبورغ (فرنسا)، والبعض الآخر في (بروكسل) بلجيكا.

2 - المجلس الأوروبي:

يتألف المجلس الأوروبي من رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء، إلى جانب رئيس المجلس ورئيس المفوضية، وتشارك في أعماله الممثلة العليا

[84] - موقع البرلمان الأوروبي على شبكة الإنترنت http://www.europarl.europa.eu/portal/en.

للعلاقات الخارجية والسياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي. يقوم المجلس الأوروبي بتحديد الاتجاه السياسي العام وأولويات الاتحاد الأوروبي، إلا أن المجلس لا يمارس وظائف تشريعية. يدعو رئيس المجلس إلى الاجتماع مرتين كل ستة أشهر وإذا تطلب الأمر، فيعقد الرئيس اجتماعا خاصا. فترة ولاية الرئيس هي سنتان ونصف سنة ، قابلة للتجديد مرة واحدة. وعادة ما يجتمع المجلس الأوروبي في بروكسل. [85]

3 – مجلس الاتحاد الأوروبي: [86]

مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة الرئيسية للاتحاد الأوروبي لاتخاذ القرارات . المجلس يشارك البرلمان الأوروبي المسؤولية في تمرير قوانين الاتحاد الأوروبي . مجلس الاتحاد الأوروبي يتكون من وزراء الحكومات الوطنية من جميع دول الاتحاد الأوروبي . ويحضر الاجتماعات أي من الوزراء المسؤولين عن المواضيع التي ستتم مناقشتها. كل ستة أشهر، تتولى الرئاسة دولة عضو مختلفة مما يعني أنها تترأس هذه الاجتماعات وتضع جدول الأعمال السياسي العام. الرئاسة الدورية لا تنطبق على مجلس الشؤون الخارجية، الذي ترأسه الممثلة العليا للعلاقات الخارجية والسياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي.

4 – المفوضية الأوروبية: [87]

المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي وتمثل مصالح الاتحاد الأوروبي ككل. تقدم المفوضية مسودات لمقترحات قوانين أوروبية جديدة للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي . وتقوم بتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي وإدارة تمويلات وبرامج الاتحاد الأوروبي . تلعب المفوضية أيضا دور "الوصي على المعاهدات" والتأكد من أن يلتزم الجميع بمعاهدات الاتحاد الأوروبي والقوانين. تستطيع المفوضية العمل ضد الخارجين عن القانون، وأخذهم إلى محكمة العدل الأوروبية إذا لزم الأمر. تتألف المفوضية من 27 مفوض، مفوض واحد من كل دولة في الاتحاد الأوروبي. يتم اختيار رئيس

---

[85] – موقع المجلس الأوروبي على شبكة الإنترنت، http://www.european-council.europa.eu/home-page.aspx?lang=en.

[86] – موقع مجلس الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت، http://www.consilium.europa.eu/homepage.aspx?lang=en.

[87] – موقع المفوضية الأوروبية على شبكة الإنترنت، http://ec.europa.eu/index_en.htm

المفوضية من قبل حكومات الاتحاد الأوروبي السبع وعشرين، والمصادقة عليه في البرلمان الأوروبي. ويتم ترشيح المفوضين الآخرين من قبل الحكومات الوطنية بالتشاور مع الرئيس الجديد، ويجب أن يصادق عليه البرلمان الأوروبي. أما المفوضون فهم لا يمثلون حكومات بلدانهم الأصلية، فكل واحد منهم يتحمل المسؤولية عن منطقة سياسية معينة وكلهم يعينون لمدة خمس سنوات.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

الدول	تاريخ العضوية في الاتحاد الأوروبي	المساحة كم مربع	عدد السكان مليون نسمه	تاريخ العضوية في منطقة اليورو
النمسا	1995	83 870	8.3	1999
بلجيكا	(1952) عضو مؤسس	30 528	10.7	1999
بلغاريا	2007	111 910	7.6	– lev (лв)
قبرص	2004	250	0.8	2008
جمهورية التشيك	2004	78 866	10.5	– (Kč)
دانمرك	1973	43 094	5.5	– (kr.)
إستونيا	2004	45 000	1.3	2011
فنلندا	1995	338 000	5.3	1999
فرنسا	(1952) عضو مؤسس	550 000	64.3	1999
ألمانيا	(1952) عضو مؤسس	356 854	82.0	1999
اليونان	1981	131 957	11.2	2001
هنغاريا	2004	93 000	10.0	- (Ft)
ايرلندا	1973	70 000	4.5	1999
ايطاليا	(1952) عضو مؤسس	301 263	60.0	1999
لاتفيا	2004	65 000	2.3	– (Ls)
ليتوانيا	2004	65 000	3.3	– (Lt)
لوكسمبورغ	(1952) عضو مؤسس	2 586	0.5	1999
مالطا	2004	316	0.4	2008
هولندا	(1952) عضو مؤسس	41 526	16.4	1999
بولندا	2004	312 679	38.1	– (zł)
البرتغال	1986	92 072	10.6	1999
رومانيا	2007	237 500	21.5	– leu
جمهورية سلوفاكيا	2004	48 845	5.4	2009
سلوفينيا	2004	20 273	2.0	2007
اسبانيا	1986	504 782	45.8	1999
السويد	1995	449 964	9.2	– (kr)
المملكة المتحدة	1973	244 820	61.7	– (£)

لم يضع الاتحاد الأوروبي في بداية تأسيسه أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي حددتها الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبن هاغن أهمها:

شروط سياسية: على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

شروط اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

شروط تشريعية: على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتاريخ العضوية في الاتحاد

المصدر: من إعداد المؤلف، بالاستناد إلى موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت، بيانات 2012.

http://europa.eu/about-eu/countries/member-countries/index_en.htm

مراحل تطور الوحدة الاقتصادية الأوروبية: مرت الوحدة الاقتصادية الأوروبية قبل الوصول إلى مرحلة طرح اليورو للتداول في عام 2002 بالتطورات الآتية:

يمثل الاتحاد الاقتصـــادي والنقدي الأوروبي أعلى درجات التكامل والاندماج الاقتصادي على صعيد التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم، فقد بلغ آخر مرحلة من مراحل التكامل والاندماج الاقتصـــادي وهي الوحدة النقدية وتداول العملة الموحدة **(اليورو)**.

لم تصل أوروبا إلى الوحدة النقدية بين عشية وضحاها، بل استغرقت عملية الوصـــول إلى هذه المرحلة أكثر من خمســـين عاماً، بدأت مع قيام مجموعة الفحم والصـــلب الأوروبية في عام 1951 وانتهت مع بداية عام 2002 عندما بدأ الأوروبيون استخدام **اليورو** كعملة أوروبية موحدة، حدث خلالها العديد من والتطورات أهمها: [88]

[88] – الجزيرة نت 2002/1/1، نقلاً عن رويتر،
http://www.aljazeera.net/economics/2002/1/1-1-6.htm

- تأسيس مجموعة الفحم والصلب الأوروبية بتاريخ 18 أبريل/ نيسان 1951 حيث قامت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في إطار مبادرة أطلقها رجل الدولة الفرنسي روبير شومان. بهدف تنسيق سياساتها الاقتصادية في مجال الفحم والحديد والصلب.

- بتاريخ 25 مارس/آذار 1957 تم تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية بين الدول الست نفسها بعد توقيع معاهدة روما. كما تأسست في اليوم نفسه المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.

- اندماج مجموعة الفحم والصلب الأوروبية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية معا في المجموعة الأوروبية، تم بتاريخ 1 يوليو/ تموز 1967.

- وفي عام 1970 عرض رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق بيير فيرنر خطة طموحة، رسم فيها استراتيجية تحقيق الوحدة النقدية لأوروبا بحلول عام 1980. لم تتحقق الوحدة النقدية الأوروبية في عام 1980 ولكنها تحققت بعد ذلك بنحو عشرين عاماً.

- تم إطلاق النظام النقدي الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا بأسعار صرف مربوطة بوحدة النقد الأوروبية، في مارس/ آذار 1979، لكن أسعار الصرف تظل قابلة للتعديل عبر آلية ضبط أسعار الصرف الأوروبية.

- الاتفاق في قمة المجموعة الأوروبية التي انعقدت في ديسمبر/ كانون الأول_1985 على سن القانون الأوروبي الموحد لإنشاء سوق موحدة بحلول عام 1992.

- صدور تقرير ديلور في أبريل/ نيسان 1989 يتضمن خطة بثلاث مراحل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية. [89]

- تعد قمة ماستريخت التي انعقدت في ديسمبر/ كانون الأول 1991 من أهم الأحداث التي مرت بها عملية الوحدة النقدية الأوروبية. وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على معاهدة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية والتي وضعت جدولاً زمنياً يتسم بالمرونة وحددت الشروط الاقتصادية للاشتراك في العملة الأوروبية الموحدة. ونتيجة للضغوط الشديدة في أسواق الصرف الأجنبي التي تعرض لها كل من الجنيه

[89] – وضع التقرير رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية جاك ديلور.

الإسترليني والليرة الإيطالي، تم خروج هاتين العملتين من آلية ضبط أسعار الصرف الأوروبية في سبتمبر/ أيلول 1992.

- تأسيس معهد النقد الأوروبي في فرانكفورت ألمانيا، كنواة للبنك المركزي الأوروبي، في يناير/ كانون الثاني 1994.

- وكان ما جرى في ديسمبر/ كانون الأول 1995 من أهم أحداث الوحدة النقدية الأوروبية حيث تم اختيار اسم اليورو للعملة الجديدة في قمة للاتحاد الأوروبي بمدريد.

- وفي القمة نفسها تم تأكيد أول يناير/ كانون الثاني 1999 كموعد لبدء التعامل بالعملة الجديدة بين البنوك كوحدة نقد حسابية.

- وتقرر أن يبدأ التداول باليورو وطرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية من هذه العملة في عام 2002.

- وقع زعماء الاتحاد الأوروبي في قمة دبلن التي انعقدت في ديسمبر/ كانون الأول_1996 على اتفاقية الاستقرار والنمو التي تهدف إلى ضمان التزام دولهم بمعايير صارمة لضبط الميزانيات بعد بدء العمل باليورو.

- وفي مارس/ آذار 1998 أوصت اللجنة الأوروبية بانضمام 11 دولة إلى الاتحاد النقدي بعد تقويم أدائها الاقتصادي عام 1997. وهي النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

- أقر زعماء الاتحاد الأوروبي رسميا في مايو/ أيار 1998 طرح اليورو للتداول بمشاركة الدول التي أوصت اللجنة الأوروبية بانضمامها إلى الاتحاد النقدي وهي الدول المذكورة في الفقرة السابقة، أما بريطانيا والدانمرك والسويد فقد اختارت عدم المشاركة في الوحدة النقدية حاليا في حين اعتبرت اليونان غير مؤهلة للاشتراك.

- وبتاريخ الأول من يناير/ كانون الثاني عام 1999 تم طرح اليورو رسميا كعملة حسابية لتحل محل سلة عملات وحدة النقد الأوروبية (الإيكو). وفي 4 يناير/ كانون الثاني تم تحديد سعر صرف اليورو بما يعادل 1.17 دولار. ولم ينه اليورو عامه الأول إلا وأصبح سعر الصرف حوالي دولار واحد لكل يورو واحد.

- ثم هبط سعر صرف اليورو بتاريخ 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2000 إلى أدنى مستوى له على الإطلاق حيث وصل 0.82 دولار لكل يورو. وهذا يعني أن اليورو قد خسر حوالي 30% من سعره عند طرحه في يناير/كانون الثاني عام 1999.

- انضمت اليونان إلى العملة الموحدة في أول يناير/ كانون الثاني 2001 بعد بذلها جهود كبيرة لتحسين وضعها الاقتصادي، لتصبح العضو الثاني عشر في الوحدة النقدية الأوروبية.

- وبتاريخ 30 أغسطس/ آب 2001 كشف البنك المركزي الأوروبي عن أوراق النقد والقطع المعدنية من فئات اليورو المختلفة التي سيتم تداولها في أيدي نحو 300 مليون أوروبي في مطلع عام 2002.

- في منتصف الليل من 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 تعلن اثنتا عشرة دولة أوروبية رسمياً التخلي عن عملاتها الوطنية وتبدأ باستخدام العملة الأوروبية الجديدة الموحدة اليورو. سيظل الأول من يناير/كانون الثاني 2002 ماثلاً في التاريخ الأوروبي لأنه يمثل يوم انطلاقة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو).

- ثم ارتفع سعر صرف اليورو ليصل في نيسان/ابريل 2013 إلى مستوى 1.30 دولار لكل يورو.

مرت عملية تداول اليورو بمرحلتين رئيستين:

المرحلة الأولى - بدأت في مطلع عام 1999 واستمرت لغاية نهاية عام 2001، وفي هذه الفترة استخدم اليورو كعملة رسمية لكنها حسابية، أي غير متداولة. وقد كان من اللازم في بداية هذه الفترة تحديد سعر نهائي لا يقبل المراجعة لتعادل العملات الوطنية مع العملة الجديدة، فالمارك الألماني يعادل 0،511 يورو والفرنك الفرنسي يعادل 0،152 يورو وهكذا.

المرحلة الثانية: بدأت اعتباراً من مطلع عام 2002 ليصبح **اليورو** عملة متداولة بشكل أوراق نقدية بسبع فئات من 5 إلى 500 يورو، وبشكل قطع معدنية بثماني فئات من سنت واحد - وهو الجزء المئوي للعملة الموحدة - إلى 2 يورو. ويتزامن طرح **اليورو** مع سحب العملات الوطنية تدريجياً لغاية اليوم الأخير من شهر يونيو/حزيران 2002، ولكن يمكن اختصار هذه المدة، ففي فرنسا مثلاً سيختفي الفرنك من التداول في 17 فبراير/شباط المقبل. وبعد انتهاء الأجل المحدد للسحب يصبح **اليورو** العملة

الوحيدة المتداولة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، أما العملات الوطنية التي لم تسحب فلا يمكن استبدالها إلا في البنوك المركزية، وتسقط بعد مضي عشر سنوات بالنسبة للفئات الورقية وسنة واحدة للقطع المعدنية.

وظائف استخدام اليورو كعملة دولية: [90]

عندما تستخدم هذه العملة الدولية بشكل واسع في المبادلات المالية العالمية فهي تقوم بثلاث وظائف رئيسة:

1. **الوظيفة الأولى** اعتماد الدول على هذه العملة في تكوين احتياطياتها الرسمية. يشكل الدولار 56،4% من احتياطيات البنوك المركزية في العالم مقابل 13،7% بالمارك الألماني و8،3% بالعملات الأوروبية الأخرى و7،1% بالين.

2. **الوظيفة الثانية** عندما تقوم بتسوية المبادلات التجارية الخارجية، حيث إن 47،6% من المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 15،3% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 6،3% وعملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة اليورو بنسبة 5،0%.

3. **الوظيفة الثالثة** للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية، وتعكس هذه الوظيفة أيضاً سيطرة العملة الأميركية حيث تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 18،1% بالين و16،1% بجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك.

وتعد منطقة **اليورو** أكبر قوة تجارية في العالم لا تنافسها أية دولة أو مجموعة. ومن المتوقع أن يصبح **اليورو** العملة الدولية الأولى.

بدء التداول الرسمي للعملة الأوروبية الموحدة "اليورو":

مع بداية عام 2002 احتفلت 12 دولة أوروبية ببدء التداول الرسمي للعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" فيما وصف بأنه أكبر ثورة نقدية في التاريخ. فقد بدأ المواطنون في هذه الدول بعد منتصف الليل في 31 /12 /2001 استخدام العملة الجديدة في المحلات التجارية ووسائل المواصلات. وسيتم ضخ أكثر من 15 مليار ورقة مالية و50 مليار قطعة نقدية في أوروبا، على أن يتم إلغاء العملات الوطنية كليا في غضون شهرين. وقد

---

[90] – صباح نعوش، باحث اقتصادي/ فرنسا، الجزيرة نت 2002/1/1.
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/1/1-1-1.htm

وصـــل ســـعر صـــرف اليورو صـــباح اليوم إلى 0.8915 دولار أميركي و117.32 ينا يابانيا. [91]

يؤكد المسؤولون الأوروبيون السياسيون أن اليورو قد حمى منطقته من التقلبات الناتجة عن المضـــاربات وعن الارتفاعات المفاجئة لنســـب الفوائد، الأمر الذي ســـــاعد على النمو في دول المنطقة، رغم التأرجح الناتج عن الانكماش في الاقتصـــاد الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001 في كل من نيويورك وواشنطن. [92]

لقد شـــجع تداول اليورو حدوث عمليات دمج ضـــخمة بين الشـــركات الكبرى مثل دمج شـــركة (فيفندي) مع شـــركة (يونيفرســـال) ودمج شـــركة (ديملر) مع شركة (كرايزلر)، الأمر الذي عزز قيام هيكلية صـناعية جديدة في دول منطقة اليورو. (لقد ســـــاهمت العملة الأوروبية الموحدة في انفتاح الدول الأوروبية الـــ /12/ على العالم، إذ لم يكن بالإمكان تصور حصول عمليات الاستثمار الفرنسية والإسبانية في أمريكا اللاتينية التي تمت خلال الســـنتين الماضـــيتين لو كانت العملات المعتمدة هي الفرنك الفرنســـي أو البيزيتا الإســـبانية، وعلاوة على ذلك فقد نجح اليورو في منافســـة الدولار كعملة إصـدار في سـوق الأسـهم، مما دفع المديونين إلى اعتمادها لسـداد ديونهم).

الالتزام الصارم بضبط الميزانيات في دول اليورو: [93]

يجب أن تلتزم دول منطقة اليورو التزاماً صـارماً بضـبط ميزانياتها حيث إن تدعيم الأسس الاقتصادية في هذه الدول هو الضمانة الأكيدة لقوة اليورو الذي طرح للتداول الرســـمي مع بداية عام 2002. وأكدت اللجنة التنفيذية الأوروبية على موقفها من البند الذي ينص على ألا يتجاوز عجز الميزانية في أية دولة من دول اليورو نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي. لكن هذا لا يعني أن الوضع جيد بالنسبة للميزانيات في دول اليورو. بل يعني أنه مع انتعاش الاقتصـاد ستعود الميزانيات لأوضـاعها السابقة واقترابها من التوازن.

---

[91] – الجزيرة نت 2002/1/1 http://www.aljazeera.net/economics/2002/1/1-1-2.htm

[92] – صحيفة البعث 20 12 2001، عن اللوموند، ترجمة إبراهيم أحمد.

[93] – المصدر رويترز، الجزيرة نت

.http://www.aljazeera.net/economics/2001/11/11-22-4.htm ،2001/11/22

كما أن العجز المعدل دوريا للميزانيات لم يتدهور في عام 2001 وهذا يتطلب المزيد من السعي لإصلاح الميزانيات برغم التباطؤ. [94]

التفاؤل بتحسن الاقتصاد في دول منطقة اليورو مع طرح العملة الجديدة:

مع بداية انطلاق عملة اليورو أعرب مسؤولون أوروبيون عن اعتقادهم بأن اليورو الذي سيحل محل العملات الوطنية لـ 12 دولة أوروبية لا يزال مقوماً بأقل من قيمته الحقيقية لكنهم أبدوا تفاؤلا بإمكانية تحسن قيمته أمام الدولار، كما أبدوا تفاؤلا بأن توفر العملة الجديدة فرصة كبيرة لتحسن الاقتصاد في العام الحالي 2002. [95]

الخبراء متفقون على أن القيمة الحقيقية لليورو أكبر مما هي عليه الآن وشدد على أن وجود يورو قوي سيصب في مصلحة القارة الأوروبية. سترتفع قيمة اليورو أمام الدولار وأن اقتصاد المنطقة سينتعش في العام الحالي نافيا إمكانية حدوث ركود. (أعتقد أننا بلغنا القاع منذ وقت طويل.. وأنا أتوقع تحسنا أثناء عام 2002 بالرغم من أنه سيكون بطيئا. لا أتوقع ركوداً). ولكن فيم دويسنبرغ رئيس البنك المركزي الأوروبي يتوقع أن اقتصاد منطقة اليورو في الأجل الطويل قد يتفوق حتى على الاقتصاد الأميركي وأضاف أن هذا (لن يحدث ما لم يكن القادة في أوروبا راغبين في تنفيذ إصلاحات هيكلية في بلادهم لكي نبدو أكثر شبها بالولايات المتحدة). [96]

ويستبعد بعض المسؤولين الأوروبيين أن يتسبب طرح اليورو للتداول في زيادة التضخم في منطقة اليورو وهو أكبر مصادر القلق بشأن العملة الجديدة لدى شعوب دول المنطقة. وقال وزير المالية الفرنسي لوران فابيوس: (إن أثر اليورو على التضخم سيكون قريبا من الصفر. وإذا نظرت إلى الصورة الكبرى فلن يكون هناك أثر على التضخم). ويرى البعض أن طرح اليورو للتداول قد يسهم حتى في الحد من التضخم. وذلك بسبب (توافر شفافية في الأسعار بقدر أكبر داخل منطقة اليورو سيعزز المنافسة ويفرض مزيدا من الضغط على الأسعار. وسينعكس هذا في تغير الأسعار إلى مستويات أقل). [97]

---

[94] – مفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية بالاتحاد الأوروبي بيدرو سولبيس.

[95] – الجزيرة نت 2001/12/31 -http://www.aljazeera.net/economics/2001/12/12-31 .5.htm

[96] – محافظ بنك فرنسا المركزي جان كلود تريشيه في مقابلة صحيفة.

[97] – بابا ديماس محافظ البنك المركزي اليوناني.

كما إن هناك مجالا للمزيد من تحركات أسـعار الفائدة داخل منطقة اليورو إذا كانت الظروف مواتيه فإذا انخفضت أسعار الفائدة فسيكون ذلك مفيداً. وكان البنك المركزي الأوروبي قد خفض أسعار الفائدة أربع مرات بما مجموعه 150 نقطة أساس من بينها تخفيضين بمقدار نصف نقطة مئوية لكل منهما عقب هجمات 11 سبتمبر/ أيلول على الولايات المتحدة لتصل إلى 3.25 بالمائة. وكان دويسنبرغ رئيس البنك المركزي الأوروبي قد حذر من أن أسعار الفائدة المنخفضة وحدها لا يمكن أن تدفع اقتصاداً للنهوض من عثرته، لكنه يتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي ليصل إلى معدل سنوي يزيد عن 2 بالمائة بحلول نهاية عام 2002 بشرط أن يتحقق انتعاش في الاقتصاد الأميركي وذلك بالمقارنة مع المعدلات الحالية التي تدور حول 1.3 بالمائة.

اليورو أكثر المشروعات طموحاً على طريق الوحدة الأوروبية:

يعد إدخال اليورو دائرة التعامل اليومي أكثر المشروعات طموحاً على طريق الوحدة بين دول الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يؤدي طرح العملة الجديدة للتداول إلى تعزيز الوشائج الاقتصادية والسياسية في منطقة اليورو. وقد أعربت المفوضية الأوروبية يوم الأربعاء عن سعادتها لما لقيته العملة الأوروبية الموحدة – اليورو– من رواج مع بداية تداولها في اثنتي عشرة دولة أوروبية.[98]

وقد أكدت المفوضية الأوروبية أنها تعتقد أن كميات العملات الورقية والمعدنية التي طرحت من اليورو كافية لاحتياجات السوق، غير أن المراقبين يتوقعون اصطفاف طوابير طويلة أمام نوافذ الدفع في المتاجر التي استدعت عمالاً إضافيين. وسيظل بوسع المستهلكين في منطقة اليورو استخدام عملاتهم الوطنية خلال فترة انتقالية تستمر لحوالي شهرين، لكن الحكومات الأوروبية حثت تجار التجزئة على إعطاء الأولوية لليورو الأمر الذي أسفر عن حالات قليلة من الارتباك لدى المتعاملين.

وقال جيراسيموس توماس المتحدث باسم الشؤون المالية في المفوضية الأوروبية إن عدداً كبيراً من الناس أقدموا على سحب أوراق اليورو من ماكينات الصرف الآلية مبدين حماساً ظاهرا لليورو. ففي بلجيكا كان حجم

---

[98] – بي بي سي، عن طريق الانترنت 2002/01/02 .
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1738000/1738912.stm.

الأموال التي سحبت حتى الساعة السابعة صباحا بتوقيت جرينتش من عملة اليورو أكثر مما تم سـحبه خلال نفس اليوم بأكمله من العام الماضـي. أما الإيطاليون فقد سحبوا أكثر من مليون يورو ورقية حتى منتصف اليوم.

وقد بدا أن هناك بعض المشـكلات في التعامل مع اليورو في المتاجر الأوروبيـة بـالرغم من أن عمليـة طرح أوراق البنكنوت والعملات المعـدنيـة الجديدة قد مضت سلسة في أول أيامها. وقد حذرت السلطات الأوروبية في منطقة اليورو المحال التجارية والمسـتهلكين من النقود المزيفة مشـيرة إلى احتمال أن يسـتغل المزيفون فرصـة عدم معرفة المسـتهلكين باليورو لطرح عملاتهم المزيفـة. كمـا ظهرت بعض الحوادث الطريفـة التي رافقـت أكبر عملية لتغيير العملة في التاريخ مثل عدم توافر القطع النقدية الصـغيرة لدى التجـار، أو الإفراط في فحص الأوراق النقديـة الجـديـدة لتجنـب التزوير. و**متجر يبيع السلع بخمسة عشر يورو للسلعة الواحدة.** [99]

اتفاقية نيس في الاتحاد الأوربي:

بدأ التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي حول **اتفاقية نيس** في كانون الأول/ديسمبر 2000 ودخلت حيز التطبيق في أول شباط/فبراير 2003. وقد أقرت المعاهدة إصلاحات دستورية أساسية، وتنص **المبادئ الأساسية لاتفاقية نيس:** [100]

1 . على صعيد مجلس الوزراء الأوروبي: يحق لكل دولة عضو في الاتحاد عدد معين من الأصوات عند التصويت على القرارات بالغالبية الموصوفة في الاجتماعات الوزارية.

أقرت اتفاقية نيس توازناً جديداً في الأصوات من 3 إلى 29 (في مقابل 2 إلى 10 سابقاً) بهدف أخذ الأهمية الديمغرافية لكل بلد في الاعتبار. وتم الحفاظ على التكافؤ بين الدول الأعضاء الكبار (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا) في حين حصلت الدول الأعضاء الصغار على ضمانة جديدة بحيث لا يمكن الموافقة على أي قرار من دون الضوء الأخضر لغالبية الدول. يحق لأي دولة إذا شاءت أن تتأكد من أن الدول التي تؤيد قراراً معينا تمثل 62 في المائة من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي، وهذا يعد امتيازاً ديموغرافياً لألمانيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 80 مليون نسمة.

---

[99] – المصدر السابق.

[100] – المستقبل، العدد 1933، الثلاثاء 31 أيار 2005 صفحة 19، (ا ف ب).

2 . على صعيد البرلمان الأوروبي: أعادت معاهدة نيس توزيع عدد النواب في البرلمان الأوروبي بحيث ارتفع من 626 إلى 732 لأوروبا من 25 دولة ويتوقع أن يزداد العدد إلى نحو 786 بعد انضمام دول أوروبية جديدة. وقد احتفظت ألمانيا بعدد النواب نفسه (99) لكن "الكبار" الثلاثة الآخرين انخفضت حصتهم من 87 إلى 78، وبين الأعضاء الجدد تعد بولندا الأفضل تمثيلاً بـ 54 نائباً وتتساوى بذلك مع اسبانيا.

3 . على صعيد المفوضية الأوروبية: لكل دولة وفق اتفاقية نيس مفوض أوروبي واحد وبذلك ألغيت القاعدة التي تقول إن كلا من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا واسبانيا لها مفوضان في مقابل مفوض واحد لكل من الدول الأخرى. وعندما يضم الاتحاد 27 عضواً على القادة الأوروبيين أن يحددوا بالإجماع العدد الجديد للمفوضين والذي يجب " ان يكون أقل من عدد الدول الأعضاء". يعين رئيس المفوضية بالغالبية الموصوفة وليس بتوافق المجلس الأوروبي كما في السابق وتعيينه يجب أن يحظى بموافقة البرلمان الأوروبي.

تهدف اتفاقية نيس إلى تطوير عملية صـــنع القرار داخل المجموعة الأوربية، وإجراء إصلاحات تساعد الاتحاد على استيعاب أعضاء جدد يبلغ عددهم عشـــرة دول معظمها من أوربا الشـــرقية، متوقع انضـــمامهم خلال السنوات القليلة القادمة، وستشمل الإصلاحات المفوضية الأوربية، ونظام الاقتراع في مجلس وزراء الاتحـــاد الأوربي ويتوقع أن ينـــاقش الزعمـــاء الأوربيون ما يطلق عليه ميثاق الحقوق الأساسية وسيطلب منهم أيضا دعم اقتراح يدعي إلى تقدم الوحدة الأوربية على مسارات متعددة **سبب توسيع الاتحاد الأوربي** يعتقد الأعضاء الحاليون للاتحاد أن السماح بدخول أعضاء جدد سيحسن من مستقبل السلام والرفاهية في جميع أنحاء أوربا، ويخلق سوق داخلية كبيرة، وعدد كبير من المستهلكين وفرص عمل وتجارة أوسع، ومجموعة دول مجاورة مستقرة ومرفهة

مصير المفوضية الأوربية:

وبموجب اتفاقية نيس يتم إصـــلاح المفوضـــية الأوربية التي من مهامها إدارة شؤون دوائر الاتحاد الأوربي وتضم المفوضية التي يترأسها رومانو برودي تسعة عشر مفوضاً، منهم نائبان للرئيس، وفي الوقت الراهن، تعين كل دولة من دول لاتحاد الخمس عشـــرة مفوضـــاً لها، بينما يســـمح لبعض

الدول الكبيرة مثل المملكة المتحدة وألمانيا تعيين مفوض إضافي ولكن ستفقد تلك الدول، بموجب اتفاقية نيس، حقها في تعيين المفوض الثاني، بينما تتناوب الدول الصغيرة في تعيين مفوض واحد لها ويرى الزعماء الأوربيون التغيرات ضرورة للمضي قدماً في توسيع عضوية الاتحاد.

الأعضاء وحق الفيتو:

وبموجب الإصلاحات الجديدة، سيفقد الأعضاء حقهم في نقض بعض الاقتراحات ففي الوقت الراهن، يتوجب الحصول على إجماع تام للأعضاء في عدد من المجالات، ويحق للدول منفردة أن تمارس حق النقض وإذا استمر الوضع الراهن بعد توسيع الاتحاد، ستصبح عملية اتخاذ قرارات صعبة للغاية، ولذا ستلغي الاتفاقية الجدية حق الفيتو في بعض المجالات وكان من المفروض أن يلغى حق النقض في سبعين مجالا، لكنه قلص إلى أربعين ودعت بريطانيا إلى إلغاء حق النقض، وطالبت الحصول على إجماع في ستة مجالات مهمة، وهي الضرائب والدفاع والتأمين الاجتماعي والسيطرة على الحدود وتغير الاتفاقيات والمساهمات لخزينة الاتحاد.

وفي حالة إلغاء حق النقض الفيتو، سيتم توسيع صلاحية ما يدعى بنظام التصويت بالأغلبية المقيدة، ويعني أن توزيع الأصوات يتم حسب حجم الدول وأن الدول الكبيرة لها أصوات أكثر من الصغيرة، مثل بلجيكا وأيرلندا.

ميثاق الحقوق الأساسية:

يتضمن الميثاق أربعة وخمسين حقاً أساسياً متنوعاً لمواطني الدول الأعضاء، مثل الحق في الحياة، وحق الزواج والإضراب ويقول المعارضون إن ذلك سيكون أول خطوة باتجاه سن دستور أوربي موحد يمكن استخدامه لمواجهة تشريعات محلية في الدول الأعضاء لكن الزعماء الأوربيون يقولون إن قائمة الحقوق هذه ستكون بمثابة إعلان سياسي فقط، وليس مجموعة من قوانين.

الوحدة الأوربية على عدة مسارات:

يقول بعض الأعضاء إنه لا داعي للتقدم في الوحدة الأوربية على عدة مسارات، بينما يقول آخرون إن بعض الدول التي ستنضم للاتحاد ستفضل في مستويات أوسع للتعاون السياسي من دول أخرى ومن الاقتراحات الأخرى المتوقع أن تناقشها القمة الأوربية صيغة إطار يسمح لمجموعات

متعددة من الدول التقدم في مسـار التعاون السـياسـي ضـمن جدول زمني متفاوت في السـرعة وتقول بعض الدول التي تعارض ذلك إنه سـيؤدي إلى خلق اتحاد سياسي ضمن مجموعة معينة من الدول بينما تهمل دولاً أخرى.

لا تزال اقتصادات دول منطقة اليورو معرضة لمخاطر تضخمية متصلة بارتفاع الأجور والاختناقات في سوق العمل وتراخي الالتزام بالموازنات. ويعد ارتفاع سعر صرف اليورو وتراجع أسعار النفط من المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو رغم أن النمو الاقتصادي كان اقل بكثير مما شهده الاقتصاد الأميركي لأعوام عدة وارتفاع معدلات البطالة مرتفعة لا تزال هناك مخاطر متصلة بآليات الرواتب والاختناقات في بعض قطاعات سوق العمل وقدر معين من التراخي في التزام الموازنات. لكن اقتصادات منطقة اليورو قادرة على مواجهة آثار تباطؤ الاقتصاد الأميركي.[101]

يؤدي تداول اليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، ففي ظل العملات المحلية تصعب المقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا وبالفرنك في بلجيكا وباللير في إيطاليا وهكذا. فإذا أراد إيطالي مقارنة سعر سلعة معينة في إيطاليا وألمانيا وبلجيكا كان عليه إجراء عملية حسابية لتعادل اللير الايطالي مع المارك الألماني وعملية أخرى لتعادل اللير مع الفرنك الفرنسي.. في حين لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور اليورو كعملة تداول واحدة، وهذا الوضع يخلق منافسة شديدة نظراً لشفافية الأسعار.

---

[101] – رويترز، توماسو بادوا شيوبا عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي في مقابلة صحافية 2001-02-07.

خارطة الاتحاد الأوروبي

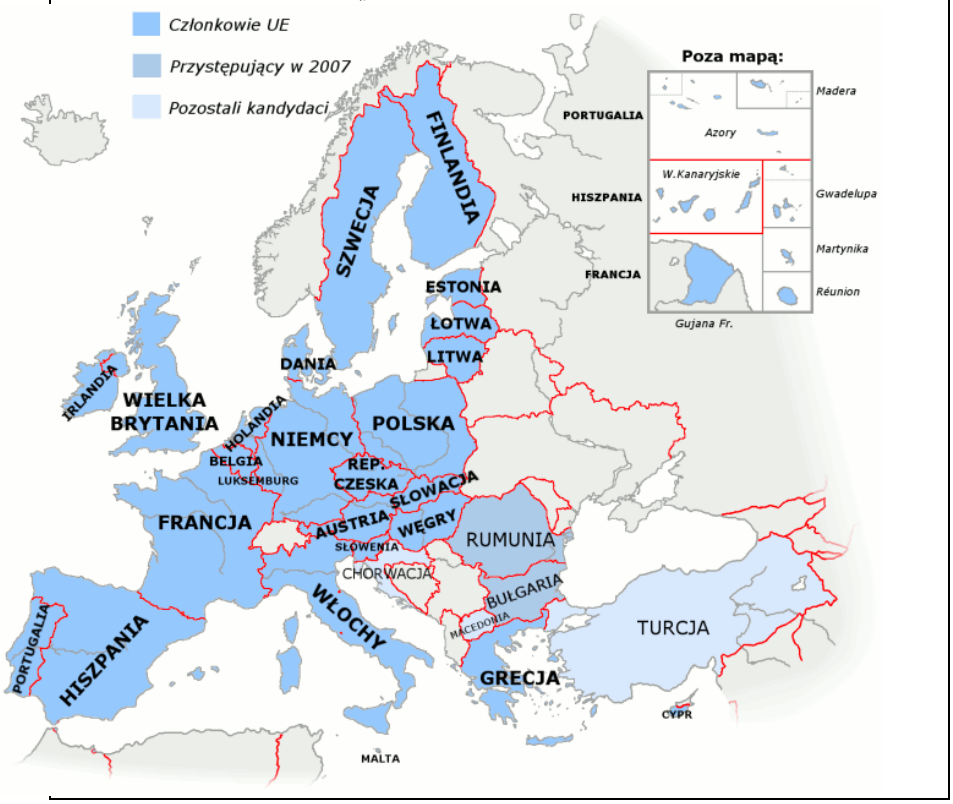

المبحث الثاني

التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

إحدى تجارب التكتل الاقتصادي الحديثة

هيمنت القوى الاقتصادية الرأسمالية التقليدية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، من خلال تمتعها بقرار فاعل في المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية الرئيسة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولوقت طويل على النظام الاقتصادي العالمي. مع تأسيس تكتل دول مجموعة البريكس ومعدلات نموها الصاعد والسريع بدأ نوع من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وهذا يدعم وجهة النظر في إعادة هيكل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، والاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب بدلاً من القوة المطلقة للدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً. [102]

مجموعة البريكس تكتل اقتصادي يتكون من مجموعة دول صاعدة، عُقدت القمة الأولى لهذه المجموعة من الدول المؤسسة: البرازيل وروسيا والهند والصين في يوليو/ تموز عام 2008 في اليابان على هامش قمة الثماني الكبار. ثم عُقدت القمة الثانية في روسيا الاتحادية في يونيو/ حزيران 2009، وفي بداية عام 2011 انضم إلى التكتل عضو خامس وهو دولة جنوب إفريقيا. ظهرت كلمة البريك لأول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001، أطلقها جيم أونيل (اقتصادي بارز في مؤسسة جولدمان ساكس)، وترمز كلمة بريك "BRIC" إلى الأحرف الأولى من أسماء الدول الأربع المؤسسة وبعد انضمام دولة جنوب أفريقيا تم إضافة حرف S لتصبح بريكس "BRICS"، وقد تنبأت بعض المؤسسات الاقتصادية بأن الحجم الإجمالي لاقتصادات هذه المجموعة من الدول سوف يتفوق في عام 2050 على الحجم الإجمالي لاقتصادات مجموعة الدول السبع الكبرى، أما بحلول عام 2025 فستتقدم اقتصاداتها على اقتصاد الولايات المتحدة. وأصبحت كلمة "بريكس" اليوم من المصطلحات المتداولة في التحليلات الاقتصادية. [103]

---

[102] – جيهان أبو اليزيد، تقرير حول (البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة)، موقع: http://www.businesstendersmag.com/ar

[103] – انظر، المصدر السابق.

وتعد مجموعة بريكس منصة هامة لإجراء الحوار والتعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والإنمائية بين الدول الأعضاء. والدول الأعضاء مصممة على مواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة فيما بينها، ودفع التعاون بطريقة تدريجية وعملية وفي ضوء مبادئ الانفتاح والتضامن والمساعدة المتبادلة. هذا التعاون شامل وغير تصادمي. والدول الأعضاء منفتحة وتؤكد على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول الأخرى، ولا سيما الدول الناشئة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية. [104]

تعود ظاهرة الأسواق الصاعدة في تاريخها إلى أواسط الثمانينات، عندما بدأ وول ستريت تشخيصها كمجموعة أصول متميزة. في البدء سميت بـ "الغريبة" أو الشاذة، حيث رأينا عدة دول صاعدة فتحت أسواقها المالية للأجانب لأول مرة، على سبيل المثال فتحت تايوان أسواقها في عام 1991، والهند في عام 1992، وكوريا الجنوبية في عام 1993، وروسيا في 1995. واندفع المستثمرون الأجانب مطلقين العنان لطفرة في أسعار أسواق الأسهم في الدول الصاعدة بلغت أحياناً نسبة 600% (بسعر الدولار) بين عامي 1987 و1994. خلال هذه الفترة ازدادت كمية النقود المستثمرة في الأسواق الصاعدة من اقل من 1% إلى ما يقرب من 8% من إجمالي سوق الأسهم العالمية.

أثناء طفرة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تضاعف متوسط الميزان التجاري في الأسواق الصاعدة كحصة من الناتج الإجمالي المحلي إلى ما يقرب 6%. ولكن منذ عام 2008، انخفضت حصة التجارة مجدداً دون نسبة 2%. تحتاج الأسواق الصاعدة الموجهة للتصدير إلى إيجاد وسائل جديدة لتحقق نمو قوي، والمستثمرون يدركون أن العديد من تلك الدول ستفشل في تحقيق ذلك: (في النصف الأول من عام 2012 ارتفع الفرق بين أفضل أداء وأسوأ أداء في سوق أسهم الدول الصاعدة من 10% إلى 35%. وخلال السنوات القادمة سيكون النمو في الأسواق الصاعدة شبيهاً بنمو الخمسينات والستينات حين كان بنسبة 5% بينما ترك السباق العديد من الدول إلى الخلف. هذا لا يعني إعادة ظهور عصر السبعينات لدول العالم الثالث. حتى في ذلك الوقت، بعض الأسواق الصاعدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان كانتا

---

[104] – النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.

تبدأن الطفرة، ولكن نجاحهما كان معتماً بسبب البؤس في الدول الأكبر كالهند، ذلك معناه أن الأداء الاقتصادي في الدول الصاعدة سيكون مختلفاً جداً).

في عام 2003 بدأت الأسواق الصاعدة الإقلاع كمجموعة. وارتفعت حصة هذه المجموعة من الناتج الإجمالي العالمي GDP بسرعة من 20% إلى 34%، بينما ارتفعت حصة الأسواق الصاعدة في سوق الأسهم العالمية من أقل من 4% إلى أكثر من 10%. [105]

(بدأ التفاوض لتأسيس مجموعة دول "بريك" في عام 2006، وعقد أول مؤتمر قمة لهذه المجموعة في عام 2009. وكان أول اجتماع لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر/ أيلول 2006 على درجة كبيرة من الأهمية حيث أعطى طابعا رسميا للتجمع الجديد. وتعد كل دول مجموعة بريكس الخمس – ربما باستثناء روسيا الاتحادية – دولاً نامية أو دولاً صناعية جديدة، وتتميز بضخامة اقتصاداتها. وقد حققت دول المجموعة – باستثناء روسيا الاتحادية – نمواً عالياً ومستديما أكثر من معظم البلدان الأخرى حتى خلال فترة الكساد. وتبدو أهمية هذا التجمع في الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع نصيبها من احتياطيات العملة الأجنبية، حيث تحتفظ هذه الدول الأربع باحتياطيات تصل نسبتها إلى نحو 40% من مجموع احتياطيات العملة الأجنبية في العالم. وتملك الصين وحدها أكثر من 2.4 تريليون دولار، كما تعد ثاني أكبر دائن بعد اليابان. يشكل عدد سكان مجموعة دول بريكس (الدول الخمس) حوالي نصف سكان العالم، ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (13.6 تريليون دولار) ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة أكثر من أربعة تريليون دولار. وتتميز دول المجموعة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة). [106]

---

[105] – يعود سببه إلى ارتفاع قيمة عملات تلك الدول.

[106] – شبكة النبأ المعلوماتية – السبت 1/كانون الأول/2012.

الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لدول البريك خلال الفترة-2015
2050(مليار دولار)

البلد	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
الصين	8,133	12,630	18,437	25,610	34,348	45,022	57,310	70,710
البرازيل	1,720	2,194	2,831	3,720	4,963	6,631	8,740	11,366
روسيا	1,900	2,554	3,341	4,265	5,265	6,320	7,420	8,580
الهند	1,900	2,848	4,316	6,683	10,514	16,510	25,278	37,668

المصدر: حسب دراسة گولدمان ساكس. Global Economics Paper No:153, March 28, 2007

أولاً – أسباب نشوء وتطور تكتل دول بريكس: تعددت الأسباب الرئيسة التي أدت إلى نشوء وتطور مجموعة دول بريكس ومن أهمها:

1 – الشعور المناهض لسيطرة وتحكم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية في الاستحواذ على قيادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومنها على وجه التحديد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة البنك الدولي وبالمقابل انفراد أوروبا الغربية بقيادة صندوق النقد الدولي وذلك منذ إنشائهما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945كما لو أن هناك اتفاقاً بينهما غير مكتوب وغير معلن. وعليه حان الوقت للدفع بممثلين من دول أخرى وفي مقدمتها الدول النامية الصاعدة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، هذا عدا عن تحكم وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في منح صك الغفران لمن ترضى عنه من الدول ليسمح له بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث قد مضى أكثر من 18 سنة على الاتحاد الروسي منذ تقديمه طلب الانضمام لهذه المنظمة لكن لم يبت في قبول عضويته حتى الآن.

2- سيطرة الدولار الأمريكي على قيادة العملات الأجنبية والتبادلات التجارية على الصعيد العالمي وبالذات في ظل ولادة عسيرة ومتعثرة وما زالت قلقة بشأن القوة الاقتصادية والنقدية لليورو كعملة منافسة وفي الوقت الحاضر يبقى تنامي دور اليوان الصيني والدعوة من قبل دول تجمع بريكس إلى استخدام سلة عملات أخرى دون الاقتصار على تداول الدولار كعملة رئيسية للتبادل التجاري.

3 – تفكر بعض الدول في لجوئها إلى تبني ضرورة التبادل التجاري فيما بينها بعملاتها المحلية، وذلك للحد من تأثير التقلبات المستمرة للدولار الأمريكي . [107]

لابد من تجنب الاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى تقلبات في أسواق الطاقة العالمية وتؤثر في تدفق حركة التجارة، ولابد من ضمان التنسيق السياسي لإنعاش النمو الاقتصادي. إن دول بريكس ستزيد من تعاونها في قضايا الإرهاب والقرصنة، وطالب رئيس الوزراء الهندي أعضاء مجموعة دول البريكس أن تتكلم بصوت واحد حول إصلاح مجلس الأمن. [108]

يعد تكتل مجموعة دول بريكس (BRICs) تجمعاً سياسياً – اقتصادياً عالمياً للدول ذات الاقتصادات الناشئة يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة إضافة إلى دعم ومساندة الدول النامية ضعيفة النمو بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ليؤمن لها الأمن والاستقرار السياسي وإنجاز التقدم الاجتماعي. وهو تجمع فريد أُنشئ في عام 2011، بالرغم من أن التفاوض لتأسيس هذا التكتل قد بدأ في عام 2006، ويضم في عضويته خمس دول ذات الاقتصادات الناشئة هي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب أفريقيا. وكانت تُسمى في البداية مجموعة "بريك" وبعد انضمام دولة جنوب أفريقيا إليها في عام 2010 أصبح اسمها مجموعة دول "بريكس". ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء. كانت اقتصادات الدول الأربع خلال عام 2001 تمثل نسبة 8% من الاقتصاد العالمي وبعد مرور عقد من الزمن ارتفعت تلك النسبة لتصبح بحدود 20% كما أن جمهورية الصين الشعبية تربعت على عرش ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي، وفي عام 2013 سبقت الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم التبادل التجاري.

ثانياً – الدول الأعضاء في تكتل الـ بريكس:

يضم تكتل الـ بريكس خمس دول صاعدة اقتصادياً من ضمنها روسيا وهي دولة متقدمة صناعياً وتقنياً ولديها إرث تقني وموارد اقتصادية متعددة وكفاءات بشرية متخصصة، إضافة إلى أربع دول من الدول النامية الصاعدة

---

[107] – د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس.. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29أبريل 2012.

[108] – رئيس الوزراء الهندي مونموهان سينغ، نقلاً عن الغارديان الفرنسية.

والمتسارعة النمو وهي جمهورية الصين الشعبية بما تمتلك من آفاق متصاعدة ومتنامية بدرجة عالية من معدلات النمو والتطور الاقتصادي، وتسهم في تقديم منتجات متنوعة ذات تكاليف إنتاج وتسويق منخفضة تشكل قاعدة أساسية للتنافس التجاري على الصعيد الدولي وعدد كبير من السكان، وكذلك تضم كلا من الهند التي يتجاوز عدد سكانها 1.2 مليار نسمة، والبرازيل وجنوب أفريقيا وتتمتع هذه الدول بإمكانيات اقتصادية وتنموية كبيرة ومحفزة.

عدد السكان والبيانات الاقتصادية لدول البريكس

عام 2012 (دولار أمريكي)

الدول الأعضاء	عدد السكان نسمة	الناتج المحلي الإجمالي Bn $	الإنفاق الاستهلاكي النهائي Bn $	الإنفاق الحكومي Bn $	التصدير Bn $	الاستيراد Bn $
البرازيل	193,946,886	2,395.9	1,266.3	846.6	256.0	238.8
روسيا	143,369,806	2,021.9	671.6	414.0	542.5	358.1
الهند	1,210,193,422	1,824.8	737.9	281.0	309.1	500.3
الصين	1,354,040,000	8,227.0	1,835.3	2,031.0	2,021.0	1,780.0
جنوب أفريقيا	51,770,560	384.3	173.8	$95.27	101.2	106.8

المصدر: الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي

"World Economic Outlook". IMF. April 2013 data. Retrieved 17 April 2013.

يعد تجمع دول البريكس (منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء في التجمع). وهي من الدول الصاعدة والتي تعد من أسرع دول العالم في النمو الاقتصادي. أما التسمية (بريكس B R I C S) فقد جاءت تعبيراً عن الحروف الأولى لكل دولة من الدول الأعضاء في التجمع باللغة الإنجليزية وهي: (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا BRAZIL, RUSSIA, INDIA, CHINA, & SOUTH AFRICA – BRICS). تصل مساحة الدول الأعضاء مجتمعة إلى حوالي 40 مليون كلم مربع وهي بذلك تشكل ربع مساحة اليابسة، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 2.9 مليار نسمة أي أكثر من 40 % من سكان الأرض، وتصل حصتها إلى أكثر من خمس الناتج المحلي الإجمالي في

العالم. ومن المتوقع أن تنافس اقتصادات دول هذه المجموعة مجتمعة بحلول عام 2050، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً. [109]

يقدر عدد سكان مجموعة دول البريكس الخمس في عام 2012 حوالي 2953320.67 ألف نسمة وهذا يشكل أكثر من 40.00 بالمائة من سكان العالم، وتتمتع هذه الدول باقتصادات من الحجم الكبير وذات تأثير إقليمي وعالمي كبير، إذ يمثل إجمالي الناتج المحلي للدول الخمس حوالي 20.48 تريليون دولار أمريكي. [110]

البرازيل:

تعد البرازيل من أكبر دول أمريكا اللاتينية مساحةً وسكاناً وثراءً بالموارد الطبيعية، تبلغ مساحتها 8.51 مليون كم مربع ويصل عدد سكانها حوالي 205716 ألف نسمه حسب إحصائيات 2012، منهم 87 بالمائة يعيشون في الناطق الحضرية. يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى حوالي 11 ألف دولار سنوياً، وتعد الصين أهم شريك اقتصادي للبرازيل وبلغت نسبة التبادل التجاري معها إلى17.3 بالمائة في سنة 2011.

الصين:

تعد الصين احد أهم عمالقة العالم اقتصادياً وبشرياً ومساحةً يبلغ عدد سكانها 1.343.239 ألف نسمة يمثلون 20.2 بالمائة من سكان العالم، تبلغ مساحتها 9.596.560 مليون كلم مربع 47 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر. اقتصادها فلاحي وصناعي وتجاري يحقق أرقاماً عالية، وهي من أكبر الدول المستهلكة للطاقة الكهربائية 9.7 بالمائة في عام 2011.

(عدد سكان الصين كبير جداً وينمو بسرعة أكبر من نمو اقتصادها. 50% من سكان الصين يعيشون في المدن، والبلاد تقترب مما يسميه الاقتصاديون "نقطة تحول ليوس" وهي النقطة التي يُستنزف فيها فائض البلد من العمال في المناطق القروية. وهذا هو نتاج لكل من الهجرة الثقيلة إلى المدن خلال العقدين الماضيين وانكماش قوة العمل بفعل سياسة الطفل الواحد. إن شعور العديد من الأمريكيين اليوم بان العمالقة الآسيويين سيتغلبون بسرعة

---

[109] – حسب دراسات مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001.

[110] – د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس .. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29 أبريل/نيسان 2012.

على الاقتصاد الأمريكي سيتم تذكرهُ كإحدى نوبات جنون العظمة للبلد، وهو اقرب إلى الضجيج الذي رافق صعود اليابان في الثمانينات). [111]

جنوب أفريقيا:

تقع دولة جنوب أفريقيا في أقصى جنوب القارة الأفريقية عُرفت بماسها، يسكنها خليطٌ من البيض والسود تبلغ مساحتها 1.219.91 ألف كم مربع عدد سكانها يصل إلى حوالي 60 مليون نسمة. في سنة 2011 وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 422000 مليون دولار، كما يصل معدل النمو الصناعي فيها 2.5 بالمائة سنوياً. تعد الصين أكبر شريك اقتصادي لجنوب أفريقيا وتصدر لها ما نسبته 12.7 بالمائة من إجمالي صادراتها، تملك موارد منجمية ضخمة أهمها الماس واليورانيوم والزنك والنحاس إضافة إلى الزراعي.

الهند:

يبلغ عدد سكان الهند 1.205.073.61 ألف نسمة حسب إحصائية 2011 يتوزعون على مساحة قدرها 3.287.590 كم مربع 30 بالمائة من السكان يعيشون في الحضر. نسبة النمو الاقتصادي فيها تفوق 5 بالمائة سنوياً وقد تصل أحياناً إلى حوالي 10 بالمائة سنوياً، نسبة النمو الصناعي حوالي 4.8 بالمائة سنوياً، تصدر للصين نسبة 11.9 بالمائة من إجمالي صادراتها، إضافة إلى الإنتاج الزراعي الكبير. وتعد الهند مجالاً خصباً للاستثمار لوفرة اليد العاملة الرخيصة والماهرة أيضاً.

روسيا:

يبلغ عدد سكان روسيا الاتحادية 147 مليون نسمة، يسكن أغلبهم في الجزء الأوروبي، تبلغ مساحتها 17 مليون كم مربع، تتميز بنشاط صناعي ضخم وهي مُصدّر للغاز ومكتفية ذاتيا من النفط وتعد روسيا ثاني منتج للقمح في العالم. وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها وتصل نسبة صادراتها لها 15.5 بالمائة من قيمة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم.

كان الاقتصاد وسوق الأسهم الروسيين من بين الأضعف في الأسواق الصاعدة، تسيطر عليهما طبقة من البليونيرات من أثرياء النفط الذين لديهم من الأصول ما يساوي 20% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أكبر حصة

[111] – يصل عدد سكان الصين إلى حوالي 1.3 مليار نسمة.

يمتلكها أثرياء في أي اقتصاد رئيسي. وعلى الرغم من بُعدها الشديد عن التوازن، تبقى روسيا عضواً رئيساً في مجموعة بريكس.

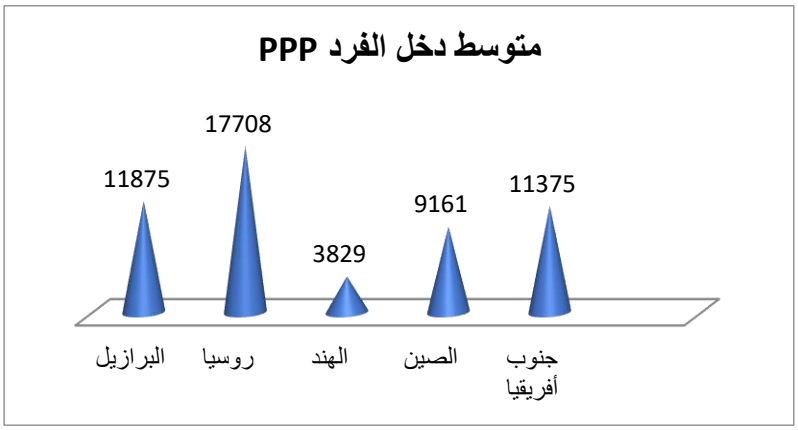

وتعد اقتصادات مجموعة دول الـ بريكس من الاقتصادات الأسرع نمواً بين الدول النامية والمؤثرة في إعادة تشكيل النظام الاقتصاد العالمي. فهل تستطيع ذلك. تمتلك دول البريكس احتياطي من الذهب كبير ومن العملات الأجنبية تبلغ قيمته أكثر من 4 تريليون دولار وهي بذلك تكون أقوى من مجموعة الدول ال 7 المتطورة اقتصاديا وحسب إحصائيات 2008 فإن البريكس تشكل 14.6 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي. [112]

عدد السكان ومؤشر التنمية الإنسانية لدول البريكس لعام 2012

الدول الأعضاء	عدد السكان نسمة	متوسط دخل الفرد PPP	معدل معرفة القراءة %	متوسط العمر سنة	مؤشر التنمية البشرية
البرازيل	193,946,886	11,875	88.6%	72.2	.730 (high)
روسيا	143,369,806	17,708	99.6%	67.7	.788 (high)
الهند	1,210,193,422	3,829	83.0%	64.2	.554 (medium)
الصين	1,354,040,000	9,161	92.2%	72.7	.699 (medium)
جنوب أفريقيا	51,770,560	11,375	86.4%	51.2	.629 (medium)

المصدر: الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي

"World Economic Outlook". IMF. April 2013 data. Retrieved 17 April 2013.

[112] – محمد الحامدي، تكتل دول البريكس.. العملاق القادم على مهل، صحيفة المسيرة العدد 10 ابريل 2013.

خلال السنوات الماضية كانت أكثر المواضيع عرضةً للنقاش والمتعلقة بهيكل الاقتصاد العالمي موضوع (صعود المتبقي)، وهي العملية التي تلتقي فيها اقتصاديات عدد من الدول النامية وبسرعة مع الاقتصاديات الأكثر تطوراً. المحرك الرئيسي وراء هذه الظاهرة كان أربعة اقتصاديات سوق للدول الصاعدة سميت بمجموعة بريكس. حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي يشهد ولأول مرة تحولاً فيه تمكن اللاعبون الرئيسيون في العالم النامي من اللحاق بالدول المتطورة بل وتجاوزهم أحياناً. [113]

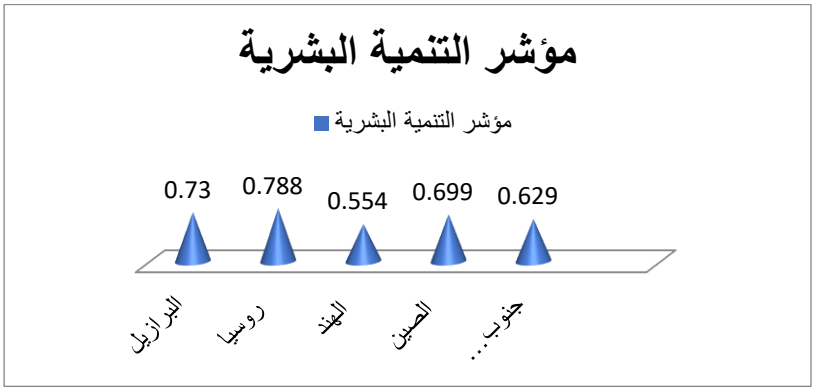

ثالثاً – تنامي دور الاقتصادات الصاعدة:

تعد الاقتصادات الأربعة الصاعدة لدول (مجموعة بريكس البرازيل الهند الصين وروسيا) هي الأكبر ضمن إقليمها إلا إنه لا يوجد بينها أية مشتركات أخرى. هي تخلق نمواً بطرق مختلفة ومتضادة أحياناً. البرازيل وروسيا مثلاً، هما من كبار منتجي الطاقة الذين يستفيدون من ارتفاع أسعار الطاقة العالية وخاصة النفط، بينما الهند كمستهلك كبير للطاقة تعاني من ارتفاع أسعار النفط. وإذا وضعنا جانباً الظروف الاستثنائية التي حصلت في العقد الأخير، فلا يُحتمل لاقتصادات هذه الدول أن تنمو بانسجام. ولو استثنينا الصين، فلا نجد بينهما الكثير من الروابط التجارية ولا اهتماماً مشتركاً في العديد من الجوانب.

إذا ما تخلت مجموعة دول بريكس عن سدس احتياطيها يمكنها تأسيس صندوق بحجم صندوق النقد الدولي. وقد وفرت العملات والأصول الأجنبية حماية وأمانا ضد الكساد الكبير، وساعدت اقتصاديات مجموعة دول بريكس لتصبح قوة مالية علاوة على كونها قوة اقتصادية في وقت تناضل فيه معظم

---

[113] – روتشير شارما (Ruchir Sharma)، تاريخ ومستقبل مجموعة دول بريكس، مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs العدد الصادر في نوفمبر/ديسمبر 2012.

الدول الغربية من أجل كبح جماح العجز في ميزانياتها وارتفاع ديونها. وتعتبر مستويات الدين العام لمجموعة دول لبريكس متواضعة ومستقرة في الغالب باستثناء الهند. [114]

(وفي المستقبل سيكون بإمكان الدول الخمس عقد الصفقات وتبادل أسناد القروض عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية أو بين الدول الخمس، وتأسيس قاعدة تعاون استثمارية وتجارية مشتركة، وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعددة المستويات بين دول المجموعة، وبذلك يمكن من خلال إطار التعاون المالي بين دول المجموعة دفع احتساب التجارة بالعملة المحلية، والتوسيع المستمر لنطاق ومجال تبادل اعتماد العملة المحلية بالعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الخمس، الأمر الذي سيسهل المبادلات التجارية والاستثمار بين دول المجموعة، ويدفع بالتعاون والاستثماري المشترك بينها).

ظهرت الدعوات في مجموعة دول الـ بريكس لبناء مؤسسات التكتل وتشكيل أمانة عامة لدول المجموعة وإنشاء بنك للتنمية بهدف تعزيز أثر المجموعة في الاقتصاد العالمي. لكن عدم التوافق الحقيقي بين دول بريكس يعد العائق الأساس وليس عدم وجود هيكل تنظيمي. تبقى دول بريكس في الكثير من الجوانب فعلاً في إطار منافسة استراتيجية. (ففي آسيا تعتبر الهند وروسيا عقبتين محتملتين أمام طموحات الصين في الهيمنة الإقليمية على القارة. وعلى الصعيد الدولي تطمح روسيا والبرازيل والهند في ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب يمكنهم من لعب دور رئيس كما تسعى الهند أيضاً إلى توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي والحصول على مقعد دائم فيه). [115]

رابعاً – اللقاءات الرسمية لتكتل دول الـ بريك:

- **مؤتمر القمة الأول لمجموعة دول البريك:**

عقد مؤتمر القمة الأول لمجموعة دول البريك في 2009/06/16 في روسيا الاتحادية ليضم رؤساء كلا من روسيا والصين والهند والبرازيل وقد ركز هذا المؤتمر على مناقشة الوسائل اللازمة لتحسين الموقف الاقتصادي على الصعيد العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات المالية العالمية، كما ناقش الزعماء الأربعة إمكانية تأمين تنسيق أفضل ما بين تلك الدول الأربعة في

---

[114] – المصدر: حسب ما ذكرته مجلة إيكونوميست البريطانية، مواقع إلكترونية.

[115] – الهيثم صالح، أسئلة كثيرة حول تجانس المجموعة الحقيقي في الأهداف السياسية والاقتصادية، قمة بريكس.. نظام عالمي جديد أم محاولة استبدال أقطاب؟ نقلاً عن الغارديان الفرنسية.

المستقبل لكي يتاح لها أن تلعب دوراً أكبر وتحتل موقعاً متميزاً في الشؤون العالمية. [116]

- **مؤتمر القمة الثاني لمجموعة دول البريك:**

استضافت البرازيل القمة الثانية لمجموعة دول البريك في برازيليا في 15 نيسان/أبريل 2010. وصدر بيان مشترك بعد مؤتمر القمة. وتم التوقيع على مذكرة تعاون بين بنوك التنمية البريك. كما صدرت الطبعة الأولى من النشرة الإحصائية لدول البريك. وخلال المؤتمرين الأول والثاني كان الحضور لرؤساء الدول الأربع فقط روسيا والصين والهند والبرازيل.

- **مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس وإعلان سانيا:**

ومن ثم عقد مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس في الصين يوم 2011/04/14 بمنتجع بمدينة سانيا جنوبي الصين وتم التركيز على ضرورة إرساء تدابير لضمان الاستقرار المالي الدولي، ودعت الدول الخمس الصاعدة اقتصاديا في بيان لها إلى القيام بخطوات لإصلاح النظام المالي الدولي باتجاه جعله أكثر تنوعا وتوازنا. تم في المؤتمر الثالث لأول مرة حضور رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إضافة إلى رؤساء الدول الأربع الأخرى المشار إليها سابقاً والمشاركة في كل من المؤتمرين الأول والثاني.

إعلان سانيا مجموعة دول البريكس إبريل 2011:

حدد الاجتماع الثالث لقادة مجموعة دول البريكس الذي عقد في مدينة سانيا بمقاطعة هانان الصين يوم 14 إبريل عام 2011 إعلان سانيا، خطة عمل كأساس لتعاون مجموعة دول بريكس لما فيه خير شعوبهم، حيث تضمنت الخطة تعزيز برامج التعاون القائمة ومجالات جديدة للتعاون ومقترحات جديدة: [117]

1. يرحب رؤساء دول وحكومات الصين والبرازيل وروسيا والهند بانضمام دولة جنوب أفريقيا إلى مجموعة دول بريك، ويتطلعون إلى تعزيز الحوار والتعاون مع جنوب أفريقيا في إطار هذا المنتدى.

2. الهدف السامي والرغبة المشتركة القوية في تحقيق السلام والتنمية والأمن والتعاون هي التي تجمع دول بريكس من مختلف القارات.

---

[116] – د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس.. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29أبريل 2012.

[117] – النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.

3. تسعى دول بريكس إلى تقديم مساهمة كبيرة في التنمية للمجتمع البشري، وبناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً.

4. ينبغي أن يكون القرن الـ21 قرناً يسوده السلام والوئام والتعاون والتنمية العلمية. تحت شعار "رؤية واسعة، ازدهار مشترك".

5. ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلاً، بحيث يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل أكثر نجاحاً.

6. تؤكد الدول الأعضاء أن الوجود المتزامن لجميع دول بريكس الخمس في مجلس الأمن خلال عام 2011 هو فرصة سانحة لتوثيق تعاونها بشأن قضايا السلام والأمن، وتعزيز التعددية الأطراف، وإجراء التنسيق بشأن الملفات قيد النظر في مجلس الأمن. وندعو إلى وجوب احترام الاستقلال والسيادة والوحدة وسلامة الأراضي لكل دولة.

7. تؤكد الدول الأعضاء مجدداً على إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله، وتؤكد أنه لا مبرر على الإطلاق، لأي عمل إرهابي. وتعتقد أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تلعب دوراً مركزياً في تنسيق العمل الدولي لمكافحة الإرهاب في إطار ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

8. تلتزم الدول الأعضاء بإجراء التعاون الدولي لتعزيز أمن المعلومات، وتولي اهتماماً خاصاً لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

9. نلاحظ أن الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيا من الأزمة المالية، لكن لا يزال يواجه عوامل غير مؤكدة. فينبغي للاقتصادات الرئيسية مواصلة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والعمل معاً على تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن في العالم.

10. تسعى الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وضمان زخم النمو القوي والمستمر لدول بريكس بما يسهم في تحقيق نمو مطرد ومستقر وصحي للاقتصاد العالمي.

11. تؤيد الدول الأعضاء مجموعة العشرين بوصفها المحفل الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي في لعب دور أكبر في حوكمة الاقتصاد العالمي.

12. تدعو الدول الأعضاء جميع الأطراف للعمل على تحقيق أهداف إصلاح صندوق النقد الدولي التي حددتها القمم السابقة لمجموعة العشرين، وتؤكد مجدداً على أن هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية ينبغي أن تعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي، ويساعد على زيادة الصوت والتمثيل للاقتصادات الناشئة والدول النامية.

13. كشفت الأزمة المالية العالمية أوجه القصور والعيوب الموجودة في النظام النقدي والمالي الدولي القائم، وتؤيد الدول الأعضاء إصلاح وتحسين النظام النقدي الدولي، وبناء نظام للعملات الاحتياطية يتميز بالاستقرار والمصداقية والأسس الواسعة.

14. تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الرقابة المالية والإصلاح المالي الدولي، وتعزيز تنسيق السياسات والتعاون في الرقابة بما يعزز التنمية السليمة للأسواق المالية العالمية والأنظمة المصرفية.

15. تشكل التقلبات الحادة لأسعار السلع الأساسية، ولا سيما للأغذية والطاقة، مخاطر جديدة أمام انتعاش الاقتصاد العالمي. وتؤيد الدول الأعضاء المجتمع الدولي في تعزيز التعاون لضمان الاستقرار والنمو القوي للاقتصاد الحقيقي عن طريق الحد من تشوهات السوق وتعزيز الرقابة والتنظيم للأسواق المالية المتعلقة بالسلع الأساسية.

16. ينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً على زيادة الطاقة الانتاجية، وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وزيادة الدعم المالي والتقني للدول النامية.

17. على المجتمع الدولي تنظيم سوق المشتقات المالية للسلع الأساسية لمنع الأنشطة التي من شأنها زعزعة استقرار الأسواق.

18. تؤيد الدول الأعضاء تطوير واستخدام الطاقة المتجددة. وتدرك أهمية دور الطاقة المتجددة في التصدي لتغير المناخ.

19. ستظل الطاقة النووية جزءاً هاماً في هيكلة الطاقة لدول بريكس في المستقبل. ويجب الالتزام الصارم بمعايير ومواصفات السلامة في تصميم وتشييد وتشغيل المحطات النووية.

20. ينبغي أن يكون مفهوم التنمية المستدامة الذي يؤكده إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الـ21 وخطة جوهانسبرج للتنفيذ والمعاهدات البيئية المتعددة الأطراف، وسيلة هامة لدفع النمو الاقتصادي.

21. تؤكد الدول الأعضاء الالتزام الراسخ بتعزيز الحوار والتعاون في مجالات الحماية الاجتماعية، والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والشباب والصحة العامة، بما في ذلك مكافحة الإيدز.

22. تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة توسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول بريكس، وتشجيع جميع الدول على الامتناع عن اللجوء إلى الإجراءات الحمائية. ونرحب بنتائج اجتماع وزراء التجارة لدول بريكس الذي عقد في سانيا يوم 13 أبريل عام 2011.

23. تؤكد الدول الأعضاء ضرورة استكشاف سبل التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الاستخدام السلمي للفضاء.

خطة العمل: كما تم رسم خطة عمل تتضمن تعزيز برامج التعاون القائمة ومجالات جديدة للتعاون ومقترحات جديدة لتفعيل التكتل الاقتصادي لدول مجموعة البريكس.

تعزيز برامج التعاون القائمة:

- تعزيز التعاون المالي بين بنوك التنمية لدول بريكس.
- تنفيذ بروتوكول التعاون القضائي بين دول البريك.
- نشر منشور الإحصاءات المشتركة لدول بريكس.
- الاستمرار في عقد اجتماع للتعاونيات.

مجالات جديدة للتعاون:

- المشاركة في إجراء بحوث مشتركة بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية.
- التحديث حسب الاقتضاء، قائمة المراجع عن دول بريكس.

مقترحات جديدة:

- إجراء التعاون في المجال الثقافي وفقا لاتفاق بين قادة دول بريكس.
- تشجيع التعاون في مجال الرياضة.
- بحث إمكانية إجراء التعاون في مجال الاقتصاد الأخضر.
- عقد اجتماع كبار المسؤولين لمناقشة سبل تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بين دول بريكس، بما في ذلك إنشاء مجموعة عمل حول التعاون في صناعة الأدوية.

إن الإسراع بوتيرة النمو المستدام في الدول النامية هو من التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم. ونعتقد أن النمو والتنمية أمر حيوي للقضاء على

الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن القضاء على الفقر المدقع والجوع هو واجب أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي للبشرية، ومن أكبر التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم، ولا سيما في الدول الأقل نموا في أفريقيا وغيرها من المناطق. [118]

- **مؤتمر القمة الرابع لدول مجموعة البريكس:**

عقد المؤتمر الرابع لدول مجموعة البريكس في مدينة دلهي في الهند تحت شعار " شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي وتحقيق الأمن والازدهار "، والذي انتهت أعماله في 29 مارس/آذار 2012 وتضمن الدعوة لإنشاء بنك التنمية بالتوافق مع البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وتضمن جدول الأعمال مناقشة أوضاع الاقتصاد العالمي، وتوثيق التعاون بين دول البريكس، ودفع العلاقات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع:

- وضع خطة تعاون مستقبلية لدول البريكس.
- تبني إعلان دلهي الذي يضع أساساً سليماً لمزيد من التعاون بين دول البريكس.
- استعداد الصين لتعزيز الشراكة مع بقية دول البريكس،
- العمل معاً من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن للاقتصاد العالمي،
- إصلاح صندوق النقد الدولي تحت إطار مجموعة العشرين.
- توافق واسع حول التنمية المستدامة، والأمن والقضايا الساخنة في العالم.
- العمل من أجل عالم متناغم مع السلام الدائم والازدهار المشترك.

كانت نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع تدعو إلى ضرورة المساهمة في دعم الدول النامية خارج حدود دول مجموعة البريكس، وتسعى الدول الخمس للحد من تحكم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مصائر بعض الدول النامية وخاصة تلك الدول ضعيفة التطور.

ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الخامس لدول تجمع بريكس عام 2013 في جمهورية جنوب أفريقيا.

---

[118] – المصدر السابق.

- **مؤتمر القمة الخامس لدول مجموعة البريكس:**

انعقد مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة ديربان (Durban) الساحلية في دولة جنوب أفريقيا خلال الفترة 26 و27 من شهر مارس/ آذار 2013، وكان على رأس جدول أعماله، موضوع إنشاء صندوق جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي المعروف، وهو ما اتفق على إنشائه في اجتماعها الأخير في نيودلهي العام 2012. الهدف المعلن لإنشاء الصندوق هو استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية، الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن بعض المراقبين يرى أن الهدف الخفي من إحداث الصندوق هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي)، لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها. فهذه المؤسسات تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في ما يتعلق بتحديد إداراتها أو سياساتها، أو بتوجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو حتى منع توجيه مواردها في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأميركية، على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، وهذا ما أدى في رأي كثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث. [119]

في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر **القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة ديربان آذار 2013**، ألقى رئيس جمهورية جنوب أفريقيا جاكوب زوما كلمة رحب فيها بعقد هذه القمة في بلاده وفى قارة أفريقيا للمرة الأولى، مؤكداً أن هذا المؤتمر يمثل فرصة لبحث قضايا التعاون في الكثير من الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية بين دول التجمع وقارة أفريقيا. وقال زوما إن عائلة البريكس تم إنشاؤها لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فيها، معرباً عن تطلعه ليشمل هذا التعاون دعم النمو والتعاون الدولي، ومؤكداً أن هذا التجمع يستهدف دعم التعاون العالمي. ستركز هذه القمة على معالجة المخاطر في العالم وتناقش أُطر التعاون بين دول التجمع والعالم، وتسعى دول التجمع إلى إنشاء احتياطي مالي خلال الفترة المقبلة، كما تم إطلاق مجلس للأعمال بين دول التجمع لضمان إقامة المشروعات التي تخدم الدول

[119] – انظر، د. أحمد علو عميد متقاعد، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي ؟ مجلة الجيش لبنان العدد 333 – آذار 2013 .

الأعضاء، وإطلاق مجلس مفكري البريكس لمساعدة الدول الأعضاء على الابتكار والتعاون لمواجهة التحديات المختلفة والفريدة في دول التجمع. وتم خلال المؤتمر مناقشة العديد من القضايا التي تهم القارة الأفريقية ومنها قضايا النمو والمشاركة الأفريقية وضرورة التركيز على تطوير البنية الأساسية لدول القارة الأفريقية التي تتعهد بالحفاظ على الإصلاحات لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو وإعادة الثقة بقدراتها .[120]

أكد رئيس وزراء الهند مانموهان سينج في كلمته أمام القمة الخامسة لتجمع البريكس **في مدينة ديربان آذار 2013**، ضرورة التصدي للتحديات الجديدة على مستوى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وضرورة تحقيق التعاون بين دول بريكس وإفريقيا، كما دعا إلى ضرورة مواجهة الإرهاب والقرصنة الالكترونية مؤكداً اقتناعه بأن تجمع البريكس سيكون له دور أكبر في السنوات المقبلة. واتخذ رؤساء دول مجموعة بريكس في **قمة ديربان** جنوب أفريقيا آذار 2013 مجموعة من القرارات أهمها: [121]

1. الإعلان عن إنشاء المجلس الاقتصادي للاستثمار بدول تجمع (البريكس).

2. تأسيس مجلس خبراء بريكس.

3. إنشاء بنك بريكس للاستثمار برأسمال يسمح بأن يكون البنك قادراً على دعم مشروعات البنية الأساسية في دول القارة الأفريقية.

4. تخصيص احتياطي نقدي يصل إلى مائة مليار دولار من خلال صندوق تمويل لدعم السيولة المالية التي تحتاجها دول المجموعة والدول النامية في مشروعات التنمية.

5. كما تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون في مجالات البنوك وتحسين البنية الأساسية في أفريقيا.

تعاني مجموعة دول البريكس كغيرها من الدول مشاكل متعددة تؤثر في مسيرتها الاقتصادية ونموها المتوقع، فالأزمة الاقتصادية أثرت بشكل ملحوظ في مستويات نموها، كما أن بعض الدول الأعضاء في التجمع لم يحقق ما كان متوقعًا من نمو اقتصادي خلال العامين الماضيين، وهي أحياناً لا تملك

---

[120] – المصدر: الأهرام اليومي
.http://digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?Serial=1231750&part=2

[121] – .http://www.vetogate.com/230009

لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري في ما بينها أولاً، ومع دول الخارج وأسواقه ثانيًا. كما يعاني بعضها من مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الاثنية والدينية في مجتمعاتها تؤدي أحياناً إلى اضطرابات موسمية تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية.

كما يعاني تكتل البريكس في الوقت الراهن من مشاكل مختلفة منها على سبيل المثال: (في البرازيل تظل نسبة النمو الاقتصادي مكانها، فيما يرتبط الاقتصاد الروسي بشكل قوي بالمواد الأولية في ظل غياب صناعة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، أما الهند فتسير فيها عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي ببطء شديد، في حين يبقى مستقبل الاقتصاد الصيني الموجه نحو التصدير مرهوناً بالوضع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة، وبالرغم من هذه الصعوبات يظل جيم أونيل، مبتكر تسمية "بريك"، مقتنعاً أن التكتل سيصبح في أفق 2050 أهم القوى الاقتصادية في العالم).[122]

أما التحديات القادمة من خارج دول التجمع تؤكد أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلّم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي المالي والاقتصادي والسياسي والعسكري أو تتخلى عنه. ولعل في مواقف دول البريكس المناقضة وغير المنسجمة مع التوجهات الغربية والأميركية، إرهاصات محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام العالمي الجديد، وربما يقوم أيضًا على إعادة الاحترام للقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشعوب وحقوقها. [123]

تواجه الدول الخمس في بريكس تساؤلات مستمرة حول مدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن قضايا دولية رئيسة نظرا لتباين أولوياتها. ومن التحديات التي تواجه بريكس ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية. لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها المحلية. وقد تنوعت القضايا التي تتناولها اجتماعات بريكس، وتعددت لتشمل التحديات الدولية متمثلة في

---

[122] – جيهان أبو اليزيد، تقرير حول (البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة)، موقع:
http://www.businesstendersmag.com/ar

[123] – د. أحمد علو عميد متقاعد، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ مجلة الجيش لبنان العدد 333 – آذار 2013 . http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=34806

الإرهاب الدولي وتغير المناخ والغذاء وأمن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمة المالية العالمية. وساهمت ثلاث قمم واجتماعات لوزراء الخارجية والمالية والزراعة والصحة وقطاعات أخرى في تعزيز أواصر التعاون بين دول بريكس بالرغم من التطلعات بالفرص الاقتصادية والتحديات المشتركة لهذه الدول.

إن بطء النمو في الاقتصاد العالمي وخاصة في الصين وفي الدول الصناعية المتقدمة يعني أن هذه الدول سوف تشتري القليل من نظرائها وهي الدول الرائدة في التصدير، كالبرازيل وماليزيا ومكسيكو وروسيا وتايوان. تحتل برامج مجموعة دول بريكس للتنمية ومحاربة الفقر مرتبة أعلى من اهتماماتها وأكثر مما هي عليه في الدول الغربية. وهذه الدول تحاول تنويع اقتصاداتها وتتحدى الأفكار الغامضة للعولمة.

(كانت نشأة البريكس تعني كذلك أشياء أخرى. كانت تعني تجديد آمال شعوب عديدة في قدرتها على اختراق حواجز الفقر والتخلف. عشنا عقوداً نجرب أنماطا للتنمية ونمتحن حقيقة الاستقلال الذي حصلنا عليه. بعضنا حصل على هذا الاستقلال بشق الأنفس والبعض الآخر وهو الأكثر عدداً حصل عليه كمنحة من الدول المستعمرة، فجاء الاستقلال في معظم الحالات مشروطاً أو مقيداً، وفى الغالب مرتبطاً بإرادة الدول العظمى. هذه الدول أعادت هيكلة الصيغة الاستعمارية والتسلطية لتتلاءم مع ظروف العصر، ولكن بدون التفريط في نظام الهيمنة. لذلك ساد الاعتقاد بين عديد من النخب أن وجود البريكس كمجموعة دولية نشيطة سوف يدفع بدماء جديدة في شرايين العالم النامي. اتضح فيما بعد، أو يتضح لنا الآن، أن " البريكس " خرجت إلى الحيز الرسمي والمعلن في وقت " حراك " اجتماعي واقتصادي أوسع شمل بدرجات متفاوتة شعوب العديد من دول الجنوب، ابتداء من أمريكا الجنوبية مرورا بأفريقيا والشرق الأوسط ودول شرق أوروبا وانتهاء بآسيا). [124]

يبدو أن قيام تكتل البريكس سيفتح الطريق أمام نماذج "موديلات" اقتصادية جديدة أو ربما لا نماذج لأن مسارات النمو اليوم تفرعت في عدة اتجاهات. (في الماضي، كانت النزعة لدى دول آسيا هي النظر إلى اليابان كنموذج، أما الدول الممتدة من البلطيق إلى البلقان فنظرت إلى الاتحاد الأوربي، بينما جميع الدول تقريباً اتخذت الولايات المتحدة كنموذج. ولكن

[124] – جميل مطر، قمة للدول الصاعدة، صحيفة الشروق الخميس 29 مارس 2012.

أزمة عام 2008 قللت من مصداقية جميع هذه النماذج. آخر أخطاء طوكيو جعلت كوريا الجنوبية التي لازالت تتميز كمنتج لمحطات الطاقة نموذجاً آسيوياً أكثر جاذبية من اليابان. الدول التي كانت تتلهف في السابق للدخول في منطقة اليورو مثل جمهورية التشيك وبولندا وتركيا، بدأت تعيد حساباتها وهي ترى العديد من الأعضاء يكافحون للوقوف على أقدامهم. وكما بالنسبة للولايات المتحدة، بدا إجماع واشنطن للتسعينات – الذي دعا الدول الفقيرة لتقليص الإنفاق وتحرير اقتصاداتها – أمراً يصعب تسويقه حينما نرى واشنطن ذاتها لا تستطيع القبول بخفض ما لديها من عجز هائل). [125]

من المتوقع أن ينعكس نجاح البريكس أو فشلها على مستقبل تجربة قمة العشرين. هذه التجربة، مثل تجارب أخرى، كان الهدف منها تمديد عمر النظام الاقتصادي العالمي الذي أثمرته اتفاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية. بمعنى آخر سوف يعني نجاح مجموعة البريكس في وضع أسس تغيرات هيكلية جديدة في النظام الاقتصادي العالمي سقوط التجارب التجميلية التي أدخلت على هذا النظام ومنها قمة السبعة الكبار (G 7) أو قمة العشرين (G 20). ولا يجوز أن نغفل حقيقة مهمة، وهي أن البريكس في حد ذاتها أحد إفرازات النظام الاقتصادي القائم، وليس بديلاً عنه أو نقيضاً له. وهذا يعني أن تكتل البريكس لا يستطيع الانفصال عن النظام القائم أو الانقلاب عليه رغم كل الانتقادات الموجهة له، وبخاصة في ظل الأزمة الراهنة في النظام الرأسمالي. أقصى ما يمكن أن تقوم به المجموعة هو أن تقود عملية تصحيح كبرى معتمدة على حالة الضعف المستشري في اقتصادات الغرب الرأسمالي، وعلى الإمكانات المتصاعدة لدول المجموعة وسمعتها كتكتل ينفذ سياسات تنموية واعدة ويقفز بشعوبه خطوات سريعة وواسعة نحو التقدم بتكلفة غير باهظة. [126]

(من الواضح أن دول البريكس تسعى حاليا إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا، فقد طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه

---

[125] – شبكة النبأ المعلوماتية – السبت 1/كانون الأول/2012.

[126] – جميل مطر، قمة للدول الصاعدة، صحيفة الشروق الخميس 29 مارس 2012.

مجموعة قليلة من الدول، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير، وقد أكدت المجموعة في أكثر من موضع أن عملية الإصلاح تعد شرطا أساسيا للتأكد من شرعية وفاعلية الصندوق. غير أن إصلاح نظام التصويت لا بد أن توافق عليه الولايات المتحدة، ولا شك أن أي عملية للإصلاح سترفض إذا ما كانت الصيغة المقترحة تخفف من هيمنتها على الصندوق، الأمر الذي ينظر إليه على أنه خط أحمر في عمليات إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن آمال دول العالم غير الغربي في احتمال حدوث إصلاح جوهري لهذه المؤسسات يحدث قدرا من التوازن بين القوى الدولية الفاعلة في هذه المؤسسات، تصبح ضعيفة للغاية نظرا للبطء الشديد لوتيرة الإصلاح في هذه المؤسسات). [127]

بالغ الكثيرون في تحميل مجموعة دول البريكس أكثر مما تحتمل، بعد أن سادت قناعة لدى بعض الاقتصاديين بأن نشأتها تعني بداية النهاية لعصر اتفاقية بريتون وودز، أي النظام الاقتصادي العالمي الذي وضعت الولايات المتحدة أسسه في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية . كما قيل أيضاً، بل وكان أملاً لدى كثير من الاقتصاديين والمفكرين وعلماء السياسة، أن تكون هذه المجموعة من الدول المؤشر الأقوى على أن تحولاً جذرياً في النظام الاقتصادي الدولي على وشك أن يكتمل، وخاصة لدى جماعة المتمردين على النظام الدولي غير المنصف كما ظهر وتطور خلال النصف الثاني من القرن العشرين. [128]

يشهد العالم تغيرات عميقة ومعقدة وكبيرة تتمثل في تقدم التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم. في ظل البيئة العالمية المتغيرة والتهديدات والتحديات العالمية المتنوعة، يتوجب على أعضاء المجتمع الدولي بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتنمية المستدامة. والالتزام بقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وتعزيز الحوكمة الاقتصادية

---

[127] – أ. د. محمد إبراهيم السقا، هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟
http:// www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.

[128] – جميل مطر، المصدر السابق.

العالمية ودفع الديمقراطية في العلاقات الدولية ورفع صوت الدول الناشئة والنامية في الشؤون الدولية على أساس الاحترام المتبادل واتخاذ القرار

مقالة حول قيادة تكتل البريكس للاقتصاد العالمي

بقلم أ.د. محمد إبراهيم السقا

هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي لدول مجموعة (البريكس BRICS والتي تمثل الأحرف الأولى من أسماء دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) بشكل واضح، فدول البريكس هي أسرع دول العالم نموا حاليا وأقلها تأثرا بأزمته، ويعول على النمو في اقتصاديات هذه الدول الأمل في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة، بعد أن كانت مهمة الولايات المتحدة في الدرجة الأولى. لقد تزايد الاهتمام العالمي بمجموعة البريكس بعد الأزمة المالية العالمية، فأثناء الأزمة واجهنا نمطين مهمين للنمو، الأول هو نمو سالب وتدهور في أداء الاقتصاديات التي كان يطلق عليها من الناحية التقليدية اقتصاديات المفتاح للاقتصاد العالمي، والثاني وهو استمرار اقتصاديات الدول الناشئة، بصفة خاصة دول مجموعة البريكس، في تحقيق معدلات نمو مرتفع على الرغم من ظروف الأزمة .

إذا استمرت دول هذه المجموعة في تحقيق معدلات نموها وتوسعها الحالي، فستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، وفي غضون مدى زمني أقصر نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية. فمن حيث الحجم يقطن مجموعة دول البريكس حوالي نصف سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين، ومن ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، ولذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا .

العالم اليوم يتابع من كثب الخطوات التي تتخذها دول مجموعة البريكس حاليا وما يصدر عن مؤتمراتها من قرارات وتوصيات في شأن المجموعة وفي الشأن الدولي. لعل من أهم القرارات التي اتخذتها قمة البريكس الأخيرة في نيودلهي أن يتم إنشاء بنك لتنمية دول البريكس لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم .

الهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، غير أن الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمكن المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من جانب، وتحرر العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في تحديد إداراتها أو سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو منع توجيه موارد هذه المؤسسات في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأمريكية على الرغم من أنها من حيث المسمى والطبيعة مؤسسات دولية، أي أنه من المفترض أنها تخدم العالم أساسا، وهو ما أدى، في رأي الكثير من المراقبين، إلى ضياع عقود من النمو على العالم الثالث .

القرار لقي صدى كبيرا على الصعيد العالمي، وأثارت القوى الاقتصادية التقليدية في الغرب الكثير من الشكوك حول قدرة المجموعة ومؤتمراتها وقراراتها على تحدي الاحتكار الغربي وهيمنته على الاقتصاد العالمي. فبعض المحللين يقلل من أهمية مثل هذه المؤسسات التي تنوي دول البريكس إنشاءها باعتبارها لن تتخطى المجال الإقليمي، وأنها ليست مرشحة لأن تلعب أي دور دولي مماثل لذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية الحالية، في رأيي أن مثل هذه النظرة تتجاهل القوة المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه القوة الاقتصادية الجديدة، باعتبارها صاحبة أكبر احتياطيات نقدية في العالم، حيث إنها بهذه الاحتياطيات الضخمة يمكن أن توفر لمثل هذه المؤسسة الجديدة طاقة مالية تتجاوز تلك المتوافرة للمؤسسات المالية الدولية الحالية، كما أنها بحكم طبيعتها كمؤسسات متعددة الأطراف ستكون بعيدة عن التأثير الأمريكي الذي طالما ثبت أنه غير عادل في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف .

من الواضح أن دول البريكس تسعى حاليا إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا، فقد طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه مجموعة قليلة من الدول، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير، وقد أكدت المجموعة في أكثر من موضع أن عملية الإصلاح تعد شرطا أساسيا للتأكد من شرعية وفاعلية الصندوق. غير أن إصلاح نظام التصويت لا بد أن توافق عليه الولايات المتحدة، ولا شك أن أي عملية للإصلاح سترفض إذا ما كانت الصيغة المقترحة تخفف من هيمنتها على الصندوق، الأمر الذي ينظر إليه على أنه خط أحمر في عمليات إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن آمال دول العالم غير الغربي في احتمال حدوث إصلاح جوهري لهذه المؤسسات يحدث قدرا من التوازن بين القوى الدولية الفاعلة في هذه المؤسسات، تصبح ضعيفة للغاية نظرا للبطء الشديد لوتيرة الإصلاح في هذه المؤسسات .

من المؤكد أن البريكس وما تملكه من قوة سكانية ضاربة وناتج قومي يزيد عن خُمس الناتج العالمي، غير مرحب بها من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لأن في ذلك تهديد لهيمنة تلك القوى على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن الوضع الاقتصادي الجديد لمجموعة البريكس لا يجعل هذه الدول تنتظر بأن تسمح لها القوى المسيطرة على المؤسسات الدولية بأن تبادر بإصلاح هيكل تلك المؤسسات، وإنما قد تجاوز ذلك بالفعل إلى إنشاء نظم منافسة لها على المستوى الإقليمي والدولي .

الخلاصة هي أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، حيث تعيد دول البريكس إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيدا عن إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا نظاما عالميا غير عادل، للأسف الشديد، يكرس لاستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء واتساع تلك الفجوة، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تلعبه قوى صاعدة غيرها، ولكن هل تستطيع مجموعة دول البريكس أن تغير قيادة الاقتصاد العالمي؟ الإجابة هي أن قيادة الاقتصاد العالمي ينتزعها من يمتلك أقوى قوة اقتصادية عالميا، وجميع المؤشرات المتاحة بين أيدينا تشير إلى أن هذه الدول في طريقها إلى ذلك.

المصدر: http:// www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.

الفصل الرابع

المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية

المبحث الأول – المنظمات الاقتصادية الدولية:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC).
- منظمة العمل الدولية (ILO).
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية(ITU) .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE).
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).
- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(UNRISD) .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو (UNIDO).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM).
- برنامج الأغذية العالمي (WFP).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو(FAO) .
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) .
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- البنك الإسلامي للتنمية (I D B).
- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- مجموعة البنك الدولي (I.B.D). وصندوق النقد الدولي (IMF) .

المبحث الثاني – المنظمات الاقتصادية العربية

- أولاً – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- ثانياً – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ثالثاً – منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC).
- رابعاً – منظمة العمل العربية.
- خامساً – المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سادساً – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد.

الفصل الرابع

المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية

المنظمات الاقتصادية كيانات تقوم بدور هام في دفع العلاقات الاقتصادية بين الدول لتحقيق النمو الاقتصادي بصفة عامة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا تقتصر العضوية في المنظمات الاقتصادية على الحكومات، وإنما قد تكون لأطراف، أو لشركات عاملة في الحقل الاقتصادي أو في مجال معين، كما هو الحال في منظمة الاتحاد الدولي للنقل الجوى (إياتا). وهناك أيضاً من المنظمات، التي أنشئت لوظيفة تمويلية إلا أنها قد تتجاوز وظيفتها وتتحول إلى رسم سياسات معينة تكون ملزمة أحياناً للدول الأعضاء في المنظمة.[129]

تعمل المنظمات الاقتصادية بشكل وثيق مع شركاء التنمية بهدف التنسيق المستمر بينهم، للاستفادة المثلى من موارد الدول وزيادة فاعلية العون الاقتصادي والإنمائي. كما تعمل المنظمات مع وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تقديم هذا العون والإسهام بتحسين مستوى حياة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير الغذاء وتحسين المستوى الصحي للمواطنين في الدول التي تحتاج لمساعدتها وتقديم الخدمات الضرورية، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة متوسط الدخل في الدول الفقيرة.

طوّرت المنظمات الدولية الاقتصادية وغير الاقتصادية عدّة آليات تعاون مع المنظمات الحكومية والمجتمع المدني بشكلٍ عام. وقد يتّخذ هذا التعاون أشكال متعدّدة: فيمكن أن يكون رسميًّا أو غير رسميّ؛ تشغيليًّا ومركّز على العمل الميداني أو مركّزًا أكثر على وضع السياسات؛ الخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم المنظمات الدولية قد اتخذت جنيف مقرًّا لها، أو تملك مكتبًا دائمًا فيها. ويتوجّب على المنظمات الحكومية وغير الحكومية الراغبة في العمل مع الأمم المتحدّة أو مع منظمات دولية أخرى، أن تحدّد نوع العلاقات التي تسعى إليها. وعليها أيضًا أن توجد تعاونًا مفيدًا لها وللمنظمات الدولية.

---

[129] – أمينة جاد، المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الطابع التمويلي، أخبار مصر 26 – 04 – 2007.

تعمل المنظمات الاقتصادية بهدف الاستفادة المثلى من موارد الدول وزيادة فاعلية العون الاقتصادي والإنمائي. كما تعمل هذه المنظمات مع وكالات التنمية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة والإسهام بتحسين مستوى حياة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين المستوى الصحي للمواطنين وتقديم الخدمات الضرورية، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة متوسط الدخل في الدول الفقيرة.

تشكلت المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، كتجمعات اقتصادية اختيارية للدول الأعضاء، وتتم عملية إدارة هذه المؤسسات وصناعة القرار فيها بدرجة حاسمة من خلال سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى. وبالتالي فإن تأسيس المنظمات الاقتصادية جاء معبراً عن مصالح الدول المهيمنة عليها كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وبنيت المنظمات الاقتصادية منذ البداية على أساس توافق الكبار في صنع القرارات لفرضها على باقي دول العالم أو استبعاد من يرفض هذه القرارات.

وهذا يجعل من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية إطاراً مؤسسياً دولياً يجسد مصالح الدول الرأسمالية الكبرى حول النظام الاقتصادي العالمي، دون أن تنطوي عملية صياغة هذا النظام على ديمقراطية حقيقية، بل على توافق الدول الكبرى على ما يحقق مصالحها بالأساس.

وكان تأسيس صندوق النقد والبنك الدولي عام 1944 مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد أن أتضح تماماً من هو المنتصر ومن هو المهزوم فيها، وتحدد دورهما وأسس عملهما على أساس معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتطور هذا الدور على ضوء الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ثم تعرض هذا الدور لتغيرات كبرى بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانهيار الأنظمة

الاشتراكية في شرق أوروبا، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية معبرة عن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى في تسعينات القرن العشرين. [130]

وفي النهاية فإن الدول العربية والدول النامية يجب أن تتعامل مع المنظمات الاقتصادية الحكومية الدولية من منطلق تحقيق المصلحة الوطنية قبل كل شيء من خلال التفاوض وقبول ما يتلاءم مع هذه المصلحة ورفض ما يتعارض معها، ويجب أن يكون هناك تعاون بين الدول العربية والدول النامية لتعديل شروط الاتفاقات الاقتصادية الدولية بشكل يجعلها أكثر عدالة وتوازناً، لتحقق مصالح مختلف دول العالم وليس مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. ولا بد من التعاون لإعادة صياغة دور المنظمات الاقتصادية الدولية بحيث يكون معبراً عن الحد الأدنى من المصالح المشتركة لدول العالم بدلاً من العمل بشكل دائم لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة. ويمكن للدول النامية أن تعمل على بناء تكتلات اقتصادية من خلال مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الدول الثماني الإسلامية ومنظمة الوحدة الإفريقية وتكتل الآسيان ومجموعة دول البريكس وغيرها، والهدف تعديل صياغة الأطر الحاكمة للمنظمات الاقتصادية الدولية لتصبح أكثر عدلاً وتوازناً وتحقيقاً لمصالح الدول الأعضاء على قدم المساواة مع مراعاة التفاوت بين اقتصادات هذه الدول. [131]

يظل دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة يتزايد باستمرار، وتظل الدول النامية عاجزة عن التحرك والتأثير نتيجة عدم قدرتها في التأثير الفعلي داخل المنظمات الاقتصادية الدولية، الناجم عن ضعف قدرتها التصويتية في المنظمات الدولية الاقتصادية. لذلك تجد الدول النامية نفسها معولمة رغماً عنها بفعل تبعيتها الاقتصادية وضعف قدرتها التفاوضية، وهي مضطرة أن تواجه مصيرها في التفكك الاجتماعي والوطني والأمراض والمجاعات. [132]

---

[130] – موقع: http://webcache.googleusercontent.com

[131] – المصدر السابق.

[132] – محمد بوبوش، باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، أكدال، المغرب، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ITO5hLW

المبحث الأول

المنظمات الاقتصادية الدولية

تعد منظمة الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية أو المنظمة الوحيدة تقريباً التي تشرف على العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية. وتتألّف منظمة الأمم المتحدة من ستّة أجهزة رئيسية، وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة للأمم المتحدة. ينظّم ميثاق الأمم المتحدة العلاقات الرسمية بين المنظمات اقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، سنحاول في هذا المبحث مناقشة أوضاع هذه المنظمات بشكل مختصر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC):

يشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويعمل تحت سلطة الجمعية العامة بهدف تنسيق عمل الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات المختصّة، الاقتصادي والاجتماعي. يضمّ هذا المجلس عدداً من لجان الأمم المتحدة ومنها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة وغيرها. يعقد اجتماعه الرئيسي في مدينتي جنيف ونيويورك مناوبةً.

منظمة العمل الدولية(ILO) :

تُعرف منظمة العمل الدولية أيضًا باسم أمانتها العامة الدائمة: مكتب العمل الدولي، وهي من المنظمات الدولية الأكثر قدماً. تأسست المنظمة في عام 1919 كجزء من معاهدة فرساي في عهد عصبة الأمم. للمنظمة هيكلية فريدة ثلاثية الأطراف، تضمّ ممثلين عن نقابات العمال الوطنية وعن اتحادات أصحاب الأعمال، الذين يشاركون بصفة شركاء متساوين، مع ممثّلين حكوميين، وذلك في أعمال الأجهزة الحاكمة. تهدف المنظمة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وحقّ العمل، والحقوق الإنسانية المعترف بها دوليّاً. تقوم منظمة العمل الدولية بصياغة المقاييس الدولية للعمل، بشكل معاهدات وتوصيات تهدف إلى وضع مواصفات دنيا للحقوق المتعلّقة بالعمل. كما تقدّم المنظمة مساعدة تقنية، وتدعم تنمية منظمات مستقلّة للعمال وأصحاب العمل.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):

تهدف المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى تشجيع استعمال أعمال الفكر البشري وحمايته. وتدير المنظمة 23 معاهدة دولية تعنى بمختلف أوجه حماية الملكية الفكرية. أمّا مهمّتها الرئيسية، فهي وضع مقاييس دولية تتعلّق بقوانين الملكية الفكرية وممارساتها، وتأمين خدمات تسجيل تسمح بحماية البراءات، والعلامات، والاختراعات. كما تؤمّن المنظمة الدولية للملكية الفكرية المساعدة التقنية والقانونية للبلدان النامية. وتوسّع المنظمة أنشطتها لتصل إلى مجموعات جديدة تعنى بالملكية الفكرية مثل: المؤسسات الصغيرة، والزارعين، والفنانين، وغيرهم.

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية(ITU) :

يعد الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية منظّمة دولية تنسّق عمليات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال وضع مقاييس ومشاركة الأطياف، بغية تعزيز تطوير تكنولوجيا الاتصالات والقضاء على التشويش المؤذي بين المحطات الإذاعية في مختلف البلدان. بالإضافة إلى ذلك، يؤمّن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مساعدة تقنية للبلدان النامية في مجال الاتصالات لسلكية واللاسلكية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز دائم من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بشكل خاص. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منتدى للنقاش، يهدف إلى وضع استراتيجيات وسياسات تنموية في اقتصاد دولي شامل. وأصبح مركزاً مهمّاً في منظمة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة المتعلّقة بالتجارة والتنمية، وللمسائل المتعلّقة في مجالات المال، والتكنولوجيا، والاستثمارات، والتنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حماية البيئة. ويشجّع استعمال البيئة العالمية والتنمية المستدامة من خلال تطوير أدوات بيئية وطنية ودولية، وتعزيز المؤسسات للاستعمال الحكيم للبيئة، وتسهيل تحويل التكنولوجيا والمعارف لخدمة التنمية المستدامة.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE):

تعد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واحدة من اللجان الإقليمية الخمسة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. وتضمّ هذه اللجنة أكثر من 50 دولة أوروبية أعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وتهدف إلى تسهيل التعاون وتبادل المعلومات في مجالات التجارة والبيئة والنقل.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA):

يشكّل صندوق الأمم المتحدة للسكان المصدر الرئيس للتمويل الدولي للبرامج التي تتعلّق بالسكان والصحة الإنجابية. ويتدخّل الصندوق في ثلاثة مجالات أساسية هي: تأمين الرعاية بالصحة الإنجابية للجميع، وتعزيز استراتيجيات التنمية والإسكان التي تسمح بتقوية القدرات، وتشجيع التوعية على مشاكل الإسكان والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان حكومات البلدان الأكثر فقراً وغيرها من البلدان المعوزة، على وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية المستدامة.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(UNRISD) :

يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بالبحث المتعدّد الاختصاصات عن الأبعاد الاجتماعية للمشاكل الراهنة المتعلقة بالتنمية. ويحاول المعهد تشجيع كافة الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. كما يحاول من خلال بحوثه أن يحفز الحوار وأن يساهم في النقاشات الدائرة حول المشاكل الأساسية للتنمية الاجتماعية.

وقد وضع المعهد "برنامج بحث حول المجتمع المدني والتيارات الاجتماعية" اعترافًا منه بأهمّية منظمات المجتمع في عمل التنمية والحاجة إلى تعزيز المجتمع المدني عادةً. يشجّع هذا البرنامج مقاربة انتقادية لمفهوم المجتمع المدني، فيتابع تطوّر هذا المجتمع، ويحاول تحسين فهم أشكال مختلفة من التنظيم المحلّي.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو(UNIDO) :

تهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى دعم جهود الدول الأعضاء فيها للتنمية الصناعية. فتقدّم العون في مجال المعرفة والمواهب والمعلومات والتكنولوجيا بغية تشجيع الدوام الكامل، واقتصاد تنافسي، وحماية البيئة.

تتركّز سياسة المنظمة على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعلّقة بالصناعة. لقد أنشأت منظمة اليونيدو "برنامج شراكة تعهّدية" من أجل تشجيع الشراكات مع الشركات الدولية المدعومة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيزها. وتتضمّن هذه الشراكة المشاركة في أنشطة البرمجة، والتعاون التقني وغير ذلك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) :

ينشط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال المساعدة على التنمية والتعاون التقني. إنّه المنسّق الأساسي للتعاون التقني للتنمية الذي يؤمّنه جهاز الأمم المتحدة بكامله. يشجّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدعم الجهود الهادفة إلى معالجة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين الحاكمية. كما يهدف البرنامج الإنمائي إلى إرساء قدرات للتنمية البشرية المستدامة في البلدان النامية.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM):

يقدّم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مساعدة مالية وتقنية للبرامج والإستراتيجيات التي تعزّز حقوق المرأة، ومشاركتها السياسية، وأمنها الاقتصادي. يكمن الهدف الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقوية المساواة بين الجنسين، وفي توعية الرأي العام فيما يتعلّق بمشاكل المرأة وهمومها.

برنامج الأغذية العالمي (WFP):

يشكّل برنامج الأغذية العالمي وكالة الأمم المتحدة الأولى من حيث مكافحة المجاعة في العالم. ويؤمّن برنامجها "أغذية لمدى الحياة" مساعدة غذائية سريعة وفعّالة لملايين من الناس بما فيهم اللاجئين والمهجّرين الذين يعيشون في حالة الطوارئ. يهدف برنامج الأغذية العالمي، من خلال برامجه إلى استخدام المساعدة الغذائية كطب وقائي؛ ويشجّع الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال برامجه "أغذية مقابل العمل."

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو(FAO) :

تهدف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى تخفيف وطأة الفقر والجوع، وذلك من خلال تشجيع التنمية الزراعية، وتحسين الغذاء، والصحة الغذائية. ورفع المستويات الغذائية والمستوى المعيشي، وزيادة الإنتاجية الزراعية،

وتحسين الحالة المعيشية لسكان الريف، وذلك من خلال المساعدة التقنية وتقديم النصائح للحكومات وإتاحة المعلومات.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) :

أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمكافحة الجوع والفقر الريفي. يموّل برامج ومشاريع ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي والدخل في المناطق الريفية في البلدان النامية، وبشكل خاص في البلدان الأقلّ نموًّا. ويشجّع الصندوق أيضاً التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتوليد المداخيل، وتحسين التغذية، والبيئة المستدامة، والحاكمية الرشيدة.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID):

تأسس صندوق الأوبك للتنمية الدولية كمؤسسة تمويل إنمائي متعددة الأطراف في عام 1976 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك O P E C.. وهو مكرس لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والبلدان النامية الأخرى. ويقوم الصندوق بالمساعدة على توفير الموارد المالية التي تحتاجها البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وجميع البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك هي، من حيث المبدأ، مؤهلة للحصول على مساعدة من الصندوق، وكذلك المؤسسات الدولية التي تفيد أنشطتها البلدان النامية.

البنك الإسلامي للتنمية (I D B):

تأسس البنك الإسلامي للتنمية وبدأ ممارسة العمليات في عام 1975. يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى حفز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء بشكل خاص وفي المجتمعات المسلمة بشكل عام وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. عدد الدول الأعضاء يصل إلى 53 دولة وهي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. يقوم البنك الإسلامي بتقديم القروض لمشاريع التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية وتقديم المساعدات التقنية لدراسات الجدوى الاقتصادية، والمشاركة في رأس مال المشاريع المجدية مالياً، وتأجير المعدات والمشاركة في الأرباح والبيع بالتقسيط.

المنظمة الدولية للهجرة(IOM) :

تقدّم المنظمة الدولية للهجرة مساعدة للحكومات وللشركاء الدوليين الآخرين في مجال الهجرة. وقد أصبحت هذه المنظمة واحدة من المنظمات الإنسانية الأكثر أهمية على الصعيد الدولي بفضل برامجها المتعلّقة بصحة

المهاجرين، ودمج اللاجئين والمهجّرين والعودة إلى الحياة المدنية. لا تنتمي هذه المنظمة إلى منظمة الأمم المتحدة، لكنّ ذلك لا يمنعها من إقامة علاقات عمل عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

منظمة التجارة العالمية(WTO) :

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تنظيم التجارة الدولية. تعمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعدّدة الجوانب يقدّم آليات لتحلّ الخلافات التجارية. تضمّ المنظمة أيضًا الاتفاقيات حول الجوانب المهمّة لحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات. (AGCS) وتتعاون المنظمة عن كثب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل بلوغ تماسك اكبر في النظام التجاري العالمي.

مجموعة البنك الدولي W B (I.B.D):

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير إحدى المؤسسات الدولية التسعة التي تشكل العمود الفقري لعمليات الإقراض والتمويل الدولية. تأسس البنك الدولي في عام 1944 وهو إحدى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر برتن ووودز إضافة إلى مؤسسات أخرى أنشأها المؤتمر مثل صندوق النقد الدولي. ويهدف البنك الدولي إلى تقديم القروض للدول الأعضاء عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية في تلك الدول، وخاصة تأمين احتياجاتها من العملات الأجنبية عند إنشاء تلك المشروعات. ويقوم البنك الدولي بتمويل جميع مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومرافق المياه والكهرباء وكذلك تمويل المشاريع الإنتاجية ومشاريع الخدمات في شتى المجالات.

صندوق النقد الدولي (IMF) :

يقوم صندوق النقد الدولي بتشجيع التعاون النقدي الدولي ويعمل على استقرار سعر الصرف، وتحفيز النمو الاقتصادي ومستوى العمل، وتقديم مساعدة مالية مؤقّتة للبلدان لتسهيل التسويات في ميزان مدفوعاتها. يقدّم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية وتقنية للدول الأعضاء.

تشكلت المنظمات الاقتصادية الدولية كتجمعات اقتصادية اختيارية للدول الأعضاء، وتسيطر على عملية إدارة هذه المؤسسات وصناعة القرار فيها بدرجة حاسمة الدول الرأسمالية الكبرى. وبالتالي عمل هذه المنظمات الاقتصادية يخدم مصالح الدول المهيمنة عليها كالولايات المتحدة الأمريكية

وأوروبا الغربية أكثر مما يخدم مصالح الدول النامية، وبنيت المنظمات الاقتصادية منذ البداية على أساس توافق الكبار في صنع القرارات لفرضها على باقي دول العالم أو استبعاد من يرفض هذه القرارات.

كان هذا موجزاً حول أهم المنظمات الاقتصادية الدولية، وسنقوم لاحقاً بالحديث مفصلاً عن المنظمات الاقتصادية الأكثر أهمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.

المبحث الثاني

المنظمات الاقتصادية العربية

تعمل المنظمات الاقتصادية العربية بهدف التنسيق المستمر، للاستفادة المثلى من موارد الدول العربية وزيادة فاعلية العون الاقتصادي والإنمائي العربي. كما تعمل هذه المنظمات مع وكالات التنمية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة والإسهام بتحسين مستوى حياة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين المستوى الصحي للمواطنين وتقديم الخدمات الضرورية، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة متوسط الدخل في الدول العربية الفقيرة.

على الرغم من أن التكتلات التجارية أصبحت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي، لا تزال الدول العربية لا تملك تكتلاً اقتصادياً فعالاً باستثناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمر الذي يضعف موقعها وقدرتها التنافسية في العلاقات الاقتصادية الدولية. لذا يتعين على الدول العربية العمل على التحول من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي، لتزداد معدلات النمو الاقتصادي ويتحسن الإنتاج في جميع القطاعات والحد من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورتفع القدرة المالية والتجارية للدول العربية ليصبح لها وزن اقتصادي داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية. [133]

سنحاول فيما يلي استعراض أهم المنظمات الاقتصادية العربية نشأتها أهدافها.

أولاً – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: تأسس **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في دور انعقاده الرابع بقراره رقم 85 بتاريخ 1957/6/3 وباشر المجلس عمله بتاريخ 1964/4/30، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وإخراجها إلى ارض الواقع. ومنذ نشأة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن قدم العديد من الإنجازات التي تهدف إلى تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على ارض الواقع لما تتميز به هذه الاتفاقية

---

[133] – محمد بوبوش، باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، أكدال، المغرب، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ITO5hLW

من صيغ وأساليب تستطيع تحقيق طموح المواطن العربي. حيث اعتمدت، صيغة مرحلية متدرجة للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية، وحددت لذلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي من شأنها الوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال:

- حق التملك والإيصاء والإرث.
- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية. وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية.

الهيكل التنظيمي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

وتتكون أجهزة المنظمة: من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والأمانة العامة. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة تحضيرية. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة متابعة. إضافة إلى اللجان الدائمة، واللجان الفنية.

– **المجلس:** وهو الجهاز التشريعي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويمثل أعلى سلطة فنية ويتكون من وزراء الاقتصاد أو التجارة أو المالية في الدول العربية الأعضاء يتألف المجلس من ممثل دائم أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة، ويقوم وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء بتعيين نواب للممثلين الدائمين بدرجات وظيفية لا تقل عن درجة وكيل وزارة.

– **اللجان الدائمة والمؤقتة:** وهي اللجان المنبثقة عن المجلس، ويتحدد دورها في التمهيد الفني، وإعداد الدراسات الضرورية لاتخاذ المجلس لقراراته.

– **الأمانة العامة:** وهي الجهاز القائم على تنفيذ ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس.

ورقة عمل لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

طرح مجلس الوحدة الاقتصادية التاسع للجامعة العربية ورقة عمل على مؤتمر القمة العربية بعمان تشمل اقتراحات حول العمل الاقتصادي العربي المشترك، تضمنت أربع استراتيجيات هي: [134]

[134] – مشيرة أبو غالي الشرق الأوسط عن طريق الانترنت.

1 – استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي للفترة المقبلة لابد من تحقيق مجموعة من الأهداف هي استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية تتضمن برنامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وبرنامج تحويل الدول العربية إلى منطقة إلكترونية.

2 – استراتيجية تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق توسيع العضوية للدول غير الأعضاء ودعوة الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الهدف الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي العربي.

مع إمكانية تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق النقد العربي لوضع آلية لتعويض الدول العربية الأقل نمواً لسرعة اندماجها في مسيرة الاقتصاد العربي.

3 – كيفية التعامل مع منظمة التجارة العالمية، وحذرت الاستراتيجية الثالثة من قرب موعد العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية وأهمية السعي لاستكمال انضمام الدول العربية إلى المنظمة وضرورة تقديم الدعم الفني للدول العربية.

4 – دعم دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

وتم التأكيد على ضرورة إعداد برنامج تفصيلي يتضمن الآليات اللازمة لتنمية التجارة العربية البينية وزيادتها من 8.5 في المائة إلى 20 في المائة خلال خمس سنوات.

ولتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية يجب أن تعمل كافة الأطراف المتعاقدة على الآتي:

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها، وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص. وتلافي الازدواج الضريبي والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.
- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

وتقوم الدول الأعضاء باتخاذ أية إجراءات لازمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ومن الممكن التجاوز عند مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ويضم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عضويته عشرة دول عربية فقط من الدول الأعضاء في الجامعة هي: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية السودان، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

ثانياً – المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تأسست **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** استناداً لموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 2635 في دور انعقاده الثالث والخمسين بتاريخ 1970/3/11. وباشرت عملها في عام 1972. وتضم في عضويتها كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. وتتكون أجهزة المنظمة من أ – الجمعية العمومية، ب– المجلس التنفيذي، ج– الإدارة العامة.

تهدف المنظمة إلى مساعدة الدول العربية في تنمية وتطوير أداء القطاع الزراعي إضافة إلى المساهمة في تحقيق التكامل والتنسيق الزراعي في المجالات الإنتاجية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج، وهي تعمل بشكل خاص على تحقيق الأهداف الآتية:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس سليمة.

- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- إعداد المشروعات التنفيذية في فروع الزراعة وتنفيذها. والتعاون مع الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ المشروعات التي تمولها مؤسسات التمويل الإنمائي.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- دراسة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي والعمل على حلها.
- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة لمناقشة قضايا التنمية الزراعية العربية وتقديم مقترحات لإيجاد الحلول لمعوقاته.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والمساهمة في تنفيذها والإشراف عليها.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.
- إعداد برامج التنمية البشرية وإقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية.
- رصد وتحليل المتغيرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة العربية، وكذلك انعكاسات المتغيرات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية في الزراعة العربية.
- تدريب المزارعين على نطاق الدول العربية للحفاظ على التنمية الزراعية المستدامة.

ثالثاً – منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC): تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) بتاريخ 1968/1/9، وباشرت عملها في عام 1968. وتضم المنظمة في عضويتها الدول العربية الآتية: دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجمهورية مصر العربية. وتتكون أجهزة المنظمة من مجلس وزراء يضم وزراء النفط في الدول الأعضاء والمكتب التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة والهيئة القضائية.

- **الأهداف الرئيسة:**

الهدف الرئيس للمنظمة هو التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الدول الأعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول الأعضاء. **ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المنظمة بالإجراءات الآتية:**

- تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.
- التوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيه إمكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما تعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.
- الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في أوجه النشاط في صناعة البترول التي يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم.

رابعاً – منظمة العمل العربية: تأسست **منظمة العمل العربية** كمنظمة متخصصة في إطار جامعة الدول العربية تعني بشؤون العمل والعمال، في عام 1965. بعد أن وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في بغداد في 1965/1/12 على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية. وباشرت عملها بتاريخ 1965/3/21. كما وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين بموجب قراره رقم 2102 بتاريخ 1965/3/21 على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية. وتضم في عضويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

وتطبق المنظمة مبدأ التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك أصحاب الأعمال والعمال مع الحكومات في أنشطة المنظمة. وتتكون أجهزة

المنظمة من أ – المؤتمر العام. ب– مجلس الإدارة. ج – مكتب العمل العربي.

وتهدف منظمة العمل العربية إلى ما يلي:

1. تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
2. تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية.
3. تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
4. السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.
5. العمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء بما يحقق:

- تامين وسائل السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة.
- توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- توفير الخدمات الاجتماعية للعمال وتحسين مستواها.
- تقنين الحد الأدنى للأجور وضمان أجر للعامل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تنمية علاقات العمل.
- توفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والإحداث.

خامساً – المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تأسست **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 1754 في دور انعقاده الخامس والثلاثين بتاريخ 1961/4/1، وباشرت عملها بتاريخ 1969/1/1. وتتكون أجهزة المنظمة من المجلس التنفيذي والجمعية العمومية والمديرية العامة وتضم في عضويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: جمهورية جيبوتي وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. والهدف الرئيس للمنظمة الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في الدول العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة. **وتعمل المنظمة على تحقيق الأهداف الآتية:**

1-وضع استراتيجية قومية للتنمية الإدارية في الدول العربية وتطويرها بما ينسجم مع استراتيجيات التنمية القومية الشاملة.

2-تنمية الإنسان العربي وتحرير قدراته الإبداعية لتمكينه من الإسهام في عملية التنمية.

3-إثراء الفكر الإداري العربي والممارسة الإدارية العربية.

4-دراسة ونشر التجارب الإدارية المتميزة المعاصرة.

5-إبراز الدور الهام والفعال للإدارة في تحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

6-اعتبار التطوير الإداري عملية مستمرة بما يمكن الإدارة العامة من مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول العربية.

7-الإسهام في مواجهة التحديات الإدارية العربية القائمة والمستقبلية.

8-الاهتمام بالتنمية الإدارية في الدول العربية الأكثر احتياجاً بما يساعد على تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.

9-مساعدة الدول العربية، التي تجد صعوبة في استخدام اللغة العربية في الإدارة في جهودها لتعريب المصطلحات والمفاهيم والنماذج الإدارية.

سادساً - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .

أكساد: تم تأسيس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بتاريخ 1968/9/3 في دمشق بالجمهورية العربية السورية. وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق.

يشرف على عمل أكساد جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية، ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة، وهي: إدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه، الدراسات المائية، دراسات الثروة الحيوانية، دراسات الثروة النباتية، الاقتصاد والتخطيط، المالية والإدارية.

تتجسد مهام أكساد في مواجهة التحدي الذي تفرضه البيئات الجافة وشبه الجافة ذات الأنظمة الزراعية الهشة من خلال توفير المعطيات العلمية

والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجاً واقتباساً وتطويراً بما يمكن من التنفيذ الواسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الجافة. ويضم المركز في عضويته الدول العربية الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، والجمهورية اللبنانية، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية. وتتكون أجهزة المركز من: أ . الجمعية العمومية. ب . المجلس التنفيذي. ج . الإدارة العامة.

يضطلع المركز (أكساد) بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق باستنباط أصناف جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية تحت أحوال الجفاف وتعميمها، وتوفير المصادر الوراثية الموثوقة من الأشجار المثمرة، والمحاصيل الرعوية، وسلالات الثروة الحيوانية الملائمة للبيئة الجافة العربية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وترشيد استعمالها، والإدارة السليمة لاستعمالات المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة، والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، وإعادة إحياء المناطق المتصحرة، وإنشاء قواعد معلومات لموارد المياه والأراضي فضلاً عن الثروتين النباتية والحيوانية.

يجري أكساد بحوثه ودراساته واختباراته في محطاته البحثية المنتشرة في سورية وفي مراكز البحوث بالدول العربية، ويربط بين نتائج البحوث والدراسات وبين تطبيقها ونشرها عل نطاق واسع. إن الخيرات المتميزة التي راكمها خلال مسيرته الطويلة والسمعة المرموقة التي حظي بها في الوطن العربي جعلت منه بيت خبرة على المستويين الإقليمي والدولي.

تعمم نتائج البحوث والدراسات من خلال التعاون بين أكساد ومراكز البحوث الزراعية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك من خلال المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية التي ينظمها في مراكزه التدريبية التي أحدثها، بدءاً من الدورات الجماعية طويلة الأمد إلى فرص التدريب للأفراد، إضافة إلى عقد حلقات عمل وإصدار التقارير والنشرات العلمية المتخصصة. واعتمد أكساد التعاون الفني كإحدى الوسائل الفعالة في تنظيم برامجه وأنشطته

من خلال إقامته صلات وروابط وثيقة مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية ومراكز البحث العلمي في العديد من دول العالم المتقدم.

ويقوم المركز (أكساد) بالبحوث والدراسات والتدريب في المجالات الآتية:

- حصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية.
- حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتنميتها وتحديد الأشكال والبدائل المثلى لإعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة.
- توليد ونقل وتطويع التقانات الزراعية الملائمة بيئياً والمجدية اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً بالتعاون مع مراكز البحث والإرشاد الزراعي في الدول العربية.
- حصر وتقييم الخصائص والاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق الإنتاجية،
- وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم.
- التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة.
- تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها.
- تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية.
- رفع كفاءة الأطر الفنية الزراعية العربية في مختلف مجالات عمل المركز العربي.
- مراقبة التصحر ومكافحته وإعادة تأهيل المناطق المتصحرة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، والتنسيق مع الدول والمنظمات العربية في هذا المجال.

مجلس الوحدة الاقتصادية

– الأمين العام: سعادة السفير / محمد محمد الربيع

– المقر الدائم: القاهرة – جمهورية مصر العربية

– العنـوان: ص.ب (1) محمد فريد / القاهرة – 1113 شارع كورنيش النيل – الدور الرابع – مبنى الحزب الوطني . – هاتف : 5755321 – 202 – فاكس: 5754090– 202

– البريد الإليكتروني: caeu@idsc.net.eg الموقع على شبكة الإنترنت: www.caeu.org.eg

*****

الفصل الخامس

مؤسسات العون الإنمائي

المبحث الأول – صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي العربية:

أولاً – صندوق النقد العربي:

- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي.
- أهداف صندوق النقد العربي.
- وسائل تحقيق أهداف صندوق النقد العربي.
- موارد صندوق النقد العربي. استخدام الموارد "الإقراض".
- دور الصندوق في تطوير أسواق المال العربية.
- دور الصندوق في تعزيز التبادل التجاري العربي.

ثانياً – مؤسسات العون الإنمائي العربية:

- مزايا شروط العون الإنمائي العربي.
- عيوب شروط العون الإنمائي العربي.
- التوزيع القطاعي للقروض.
- أنواع مؤسسات التمويل الإنمائي.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :
  - صندوق أبو ظبي للتنمية.
  - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.
  - الصندوق السعودي للتنمية.
- التهويل المغرض بشأن الثراء العربي.

المبحث الثاني – البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):
  - الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.
  - صندوق النقد الدولي: أهداف صندوق النقد الدولي.
  - مساعدات صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء.
  - سمات الإقراض في صندوق النقد الدولي.

الفصل الخامس

مؤسسات العون الإنمائي

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية إلى قيام هذه الدول باستثمارات كبيرة تمكنها من استغلال مواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل، وأول ما تحتاج إليه هو بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني للدخول في مرحلة الانطلاق والنمو المستمر، والقيام بمثل هذه الاستثمارات الأساسية يحتاج إلى تمويل وبشروط ميسرة أفضل بكثير مما هو سائد في الأسواق المالية الدولية، وتبدأ عملية الانطلاق ببناء مشاريع إنتاجية كبيرة وهي أيضاً تحتاج إلى تمويل ضخم لآجال طويلة، ولا تستطيع الأسواق المالية الدولية التقليدية أن توفر الأموال اللازمة بالأسعار والشروط التي يمكن للدول العربية القبول بها والاستفادة منها، وهنا يأتي دور المؤسسات المالية العربية في دعم وتمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية الفقيرة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لبناء المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات والعمل على توازن طرفي ميزان المدفوعات. [135]

لقد أدى وجود فوائض مالية لدى الدول العربية إلى ظهور نوع جديد من العلاقات الاقتصادية لم يكن مألوفاً من قبل، ويتمثل هذا النوع الجديد من العلاقات في قيام بعض الدول النامية الغنية (النفطية) بتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة عن طريق القروض والمنح لمساعدتها في تأمين الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وسد العجز في موازين المدفوعات لهذه الدول. وأنشأت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك مؤسسات مالية للإشراف على هذه المساعدات وتنظيمها من أجل تحقيق الأهداف التي تقدم من أجلها. كما وتسهم الدول العربية النفطية في معظم الصناديق والمؤسسات التمويلية الدولية مثل صندوق الأوبك للتنمية الإسلامي للتنمية وغيرها. [136]

---

[135] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989، تحرير صندوق النقد العربي –أبو ظبي ص23 .

[136] – إبراهيم شحاتة وروبرت مايرو ، معونات دول الأوبك –دراسة تحليلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الأول العدد الرابع /1978/، ص100.

المبحث الأول

صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي العربية

إن دراسة نشاط صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي العربي من المواضيع الهامة في بحث قضايا التنمية الشاملة، وذلك بسبب عدد من العوامل التي فرضت نفسها على الساحة الاقتصادية العربية والدولية، خلال العقدين الماضيين. ومن هذه العوامل:

- تبني معظم الدول العربية خطط طموحة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- ضرورة حشد وتوفير الموارد المالية العربية واستقطاب الموارد الأجنبية لتمويل عملية التنمية.
- التقلبات الملحوظة في أسواق المال العالمية وخاصة ما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة.
- تزايد كلفة الاقتراض الخارجي. مما دعا إلى ضرورة الاعتماد على موارد التمويل المحلية.

(... إن طموحات الإنماء الاقتصادي العربي تستدعي حشد ما أمكن من موارد محلية عربية وأجنبية. إلى أن تكاشف القيود على إمكانيات المؤسسات المالية المتخصصة من حيث صعوبة استقطاب الموارد المحلية والأجنبية. يجعل الأهمية بمكان الوقوف على وضعها الحالي بهدف وضع تصور لمتطلبات دعم مسيرتها المستقبلية ليتسنى لها مواكبة مسيرة الإنماء العربي ولربما المشاركة في زيادة هذه المسيرة). [137]

أولاً – صندوق النقد العربي:

تأسس صندوق النقد العربي في عام 1976 وتعود فكرة إنشائه إلى عام 1974 عندما قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دراسة إلى مجلس المحافظين، توصي بتوسيع وتنسيق الأسواق المالية العربية واستخدام الدينار العربي في المعاملات الدولية.

واستجابة للقضايا التي طرحتها دراسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتحليل تلك

---

[137] – محمد سعيد النابلسي، دور مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية في تمويل عمليات الإنماء في الوطني العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1983، م9 ع2 ص54.

الدراسة، وقدم توصياته التي أوضحت أن الظروف الاقتصادية والمالية في الدول العربية تتطلب إنشاء صندوق نقد عربي يشكل إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ما يقابل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ووضعت الصيغة النهائية لاتفاقية صندوق النقد العربي في اجتماع الرباط في المغرب في نيسان من عام 1976. وبدأ العمل بالاتفاقية في شباط من عام 1977.

وقد ورد في اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي، أن حكومات الدول العربية، رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية، فقد اتفقت على إنشاء هيئة عربية تسمى "صندوق النقد العربي". وتكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، كما يكون له حق التملك والتعاقد والتقاضي. وتقرر أن يكون مقر الصندوق في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبذلك تأسس صندوق النقد العربي كهيئة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة. [138]

- **الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي:**

تتكون إدارة الصندوق العليا من مجلس المحافظين وهو بمثابة الجمعية العمومية لصندوق، ومجلس المديرين التنفيذيين برئاسة المدير العام رئيس المجلس.

مجلس المديرين التنفيذيين: المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين إضافة إلى سبعة أعضاء يمثلون الدول العربية الأعضاء في الصندوق وتستمر عضويتهم ثلاث سنوات مثلاً 2004/07/01 – 2007/06/30.

المستشارون ومدراء الدوائر: مستشار الصندوق، مستشار/مدير دائرة الشؤون الإدارية، مدير معهد السياسات الاقتصادية، مدير دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، مدير الدائرة الاقتصادية والفنية. إضافة إلى مدير مكتب التدقيق الداخلي بالوكالة، ومدير مكتب المدير العام رئيس مجلس الإدارة.

---

[138] – صندوق النقد العربي أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1983/1977، إصدار الصندوق، أبو ظبي 1984، ص6 .

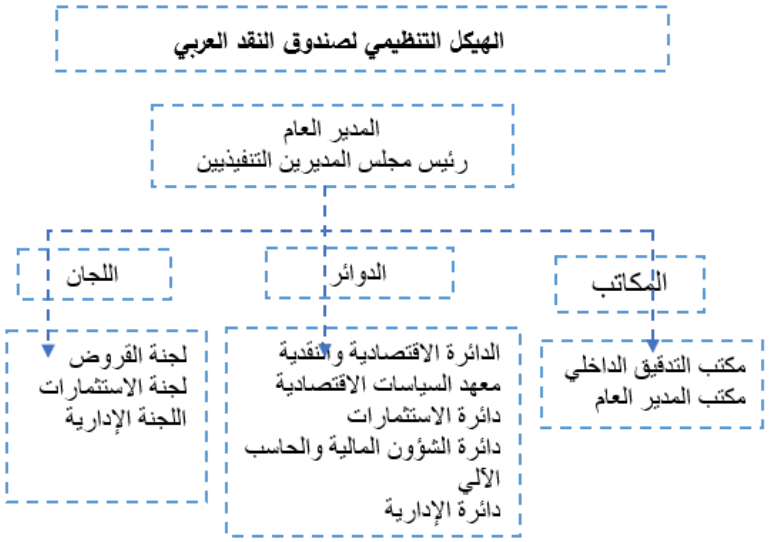

المصدر: الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 224.

خمس وعشرون سنة انقضت على تأسيس صندوق النقد العربي. ففي السابع والعشرين من نيسان أبريل عام 1976 قامت 21 دولة عربية بالتوقيع في مدينة الرباط بالمملكة المغربية على اتفاقية إنشاء الصندوق ليكون هيئة عربية مالية إقليمية متخصصة تعكس رغبة الحكومات الموقعة في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. [139]

حدد صندوق النقد العربي من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد برنامجاً يهدف إلى تطوير دور وفعالية المعونات الإنمائية العربية ليصبح آثاراً إيجابياً وهامة في عملية التنمية الشاملة على مستوى الوطن العربي. كما حدد مجالات متعددة للتطوير نذكر منها: [140]

1- جعل المعونة العربية أكثر إيجابية في وضع ضوابط الاستفادة من التمويل الخارجي خاصة فيما يتعلق باختيار نوع التقنية الملائمة بما يكفل استغلال ما هو متاح على المستوى المحلي والإقليمي من خبرات وموارد طبيعية، ولا شك في أن ذلك سوف يساهم في تطوير هذه الخبرات ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة في المنطقة العربية مما يؤكد دور الاتجاه إلى الاعتماد على الذات تنموياً.

---

[139] – http://www.amf.org.ae/vArabic/showPage.asp?objectID={55CD531A-6154-4CB4-8E0C-3FABC3795CE0

[140] – د. محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي م 9 ع ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1983 ص14.

2- زيادة الاهتمام بالمعونات الفنية جنباً إلى جنب مع المعونات المالية خاصة في مجالات بناء وتنمية القدرات والكفاءات البشرية، وتطوير كوادرها ودعم الأطر المؤسسية القادرة على إدارة التنمية بكفاءة ودعم المؤسسات المتخصصة في مختلف مجالات العلوم والتقنيات والمعرفة الفنية. ففي كثير من الأحيان تؤدي المعونة الفنية إلى تكلفة تمويلية أقل للمشروعات بما يسهم على المدى الطويل إسهاماً يفوق إيجابياً الآثار المترتبة على المساهمة في التمويل المادي للمشروع.

3- زيادة توجيه المعونات لإنشاء وتطوير المشروع القومية المشتركة مما يعضد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية البينية. ويشمل ذلك التركيب على مشروعات ربط البنى الأساسية كالطرق والاتصالات وكذلك المشروعات الإنتاجية والاستثمارية المشتركة.

4- توسيع مجال استفادة المؤسسات الإنمائية القطرية وكذلك أجهزة التخطيط والتنمية من خبرات المؤسسات التمويلية بما لتلك الأخيرة من مدى جغرافي وقطاعي أوسع. ويساعد في إتمام ذلك إيجاد القنوات اللازمة لحوار وتفاعل بين الجهات المستفيدة والمؤسسات المانحة.

5- دعم البرمجة المسبقة للمشروعات المستفيدة وتنسيقها قطرياً وقومياً بما يمكن المؤسسات التمويلية من وضع برامجها البحثية والتمويلية اللازمة وجدولة تنفيذها. ويتطلب ذلك تعاوناً أكبر فيما بين الدول المستفيدة والمؤسسات المانحة.

6- ربط المعونات الميسرة بقضية أولويات اختيار المشروعات التي وأن كان تحديدها هو من اختصاص الدول المستفيدة، إلا أن ضمان الموضوعية والاختيار السليم للاستثمارات وتوجيهها لأكثر المشروعات جدوى اقتصادياً واجتماعياً، يعتبر ركناً أساسياً من أركان نجاح فعالية المعونات الإنمائية. فدورها الحقيقي هو في المساهمة في إعادة هيكلة الاقتصاد إنتاجياً، وهي في ذلك تختلف عن المعونات التي تتجه إلى دعم الموازنات العامة والموازين الخارجية.

7- إعطاء أهمية خاصة لعنصر التسيير في المعونات المقدمة للدول الأقل دخلاً بالنظر للأهمية النسبية للمعونة في هذه البلدان ولشدة الحاجة إليها. وكذلك بسبب الإمكانات الواسعة للتنمية لصغر القاعدة الإنتاجية في

هذه البلدان، إضافة إلى عبء المديونية الخارجية وخاصة أعباء خدمة الديون من مصادر خاصة.

8- استنباط صيغ جديدة ملائمة للأطراف ذات العلاقة لوصول المعونات والتدفقات المالية بشروط مناسبة إلى مؤسسات القطاع الخاص لتوسيع دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9- تبسيط الإجراءات لتحويل الالتزامات إلى مدفوعات والتخفيف من شروط المعونة بما يساهم في رفع درجة الاستفادة. ومن جانب آخر، فإن البلدان المستفيدة يقع عليها عبء تطوير إدارة الموارد الخارجية في إطار أهداف المخططات الوطنية وتكييف السياسات الاقتصادية الكلية المتصلة بالأسعار والضرائب والتجارة الخارجية، إضافة إلى دقة متابعة المشروعات وإزالة عوائق تنفيذها وتخفيض التكلفة كلما أمكن ذلك.

1- تطوير التنسيق بين المؤسسات التمويلية المانحة تجاه بلورة رؤية مشتركة وأساليب موحدة لدعم برامج التمويل المشتركة لأقطار عربية معينة في فترات محددة و/أو لقطاعات معينة تقتضيها المصلحة القومية، وكذلك لخلق حوار مع المستفيدين لإثراء جهود التنسيق من حيث ملاءمتها لطبيعة احتياجات الدول العربية وبما يوفر مدخلاً من شأنه أن يضمن مزيداً من الحياد والتأثير الإيجابي لعمليات العون وتنسيقها.

الدول الأعضاء في اتفاقية صندوق النقد العربي

الدولة	تاريخ الانضمام	مؤسس
الإمارات العربية المتحدة	1976/12/27	☑
البحرين	1976/12/27	☐
الجزائر	1976/12/27	☑
مصر	1976/12/27	☐
العراق	1976/12/27	☑
الأردن	1976/12/27	☑
الكويت	1976/12/27	☑
لبنان	1976/12/27	☑
ليبيا	1976/12/27	☑
المغرب	1976/12/27	☑
موريتانيا	1976/12/27	☐
عمان	1976/12/27	☑
قطر	1976/12/27	☑
المملكة العربية السعودية	1976/12/27	☑
السودان	1976/12/27	☑
الصومال	1976/12/27	☑
سوريا	1976/12/27	☑
تونس	1976/12/27	☑
اليمن	1976/12/27	☐

المصدر: اتفاقية صندوق النقد العربي.

أهداف صندوق النقد العربي: يهدف صندوق النقد العربي إلى الإسهام في تحقيق الأغراض الآتية: [141]

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار المصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.

[141] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 206 – 228.

- تقديم المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد التقنية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حينما يطلب منه ذلك.
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية. [142]

"وإذا أمعنّا النظر في أحوال الدول العربية في الوقت الحاضر، واستشرفنا ما يمكن أن يسهم به الصندوق في المستقبل القريب في تحسين تلك الأحوال وتوجيهها، بما يتفق والطموحات والآمال التي أوحت بفكرة إنشاء الصندوق منذ البداية، فإننا نجد أن حاجات الدول العربية التي تتسم بأولوية خاصة تنضوي تحت أربع مجموعات: أولها أنها بحاجة إلى ما يساند جهودها لعلاج الاختلالات الاقتصادية التي تعيق مسيرة التنمية، وثانيها توثيق العلاقات وزيادة الترابطات الاقتصادية فيما بينها، وثالثها توفير المزيد من الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تعبئة مدخراتها على المستويين الوطني والعربي لدعم التنمية في إطار تكاملي، ورابعها تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات الاقتصادية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتنسيق النقدي والمالي". [143]

– **وسائل تحقيق أهداف صندوق النقد العربي:** وفي سبيل تحقيق الأهداف المذكور أعلاه يعتمد الصندوق وسائل عديدة ومتنوعة منها: تقديم التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء بهدف مساعدتها في تمويل العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها. كما يقوم الصندوق بإصدار الكفالات للصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من مؤسسات الإقراض والتمويل الأخرى. [144]

---

[142] – المصدر السابق، ص ص 206 – 227.

[143] – صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989 أبو ظبي ص13.

[144] – المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق.

ويعمل الصندوق على تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية التجارية وتنميتها، وتشجيع حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. كما يقوم الصندوق بعقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية. [145]

وقد نصت المادة السادسة في اتفاقية الصندوق على ضرورة التعاون فيما بين الدول الأعضاء، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه وهذا يقتضي أن يقوم كل عضو بما يلي:

أ – (الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية).

ب– (العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة). ص 11 من الاتفاقية.

ويعمل الصندوق على تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء بهدف التنسيق فيما بينها والوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية.

العضوية في الصندوق مفتوحة لجميع الدول العربية التي تصادق على اتفاقية الصندوق وقد بلغ عدد الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية حتى نهاية عام 1988 إحدى وعشرين دولة عربية، وهي تشمل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي.

ويتعامل الصندوق كهيئة مستقلة مع الدول الأعضاء بواسطة وزارة المالية والمصرف المركزي في كل منها أو أية هيئات مماثلة يحددها أعضاؤه، وللصندوق أن يطلب من الدول الأعضاء تزويده بالبيانات والإحصائيات الضرورية واللازمة للصندوق ليتمكن من القيام بوظيفته وتحقيق أهدافه على

[145] – اتفاقية صندوق النقد العربي، المادة السادسة.

الوجه الأكمل. ويشمل ذلك تقديم التقارير والبيانات الدورية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء.

– **موارد صندوق النقد العربي:** تتكون موارد الصندوق من رأس المال، الاحتياطيات، القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين. وجميع موارد الصندوق هي عملات قابلة للتحويل ومقبولة منه. [146]

أ– رأس المال: وقد نصت المادة الثانية عشرة من الاتفاقية على أن يحدد رأسمال الصندوق المصرح به بمقدار (600.000.000) ستمائة مليون دينار عربي حسابي. يقسم إلى (12000) اثني عشر ألف سهم قيمة السهم (50000) خمسون ألف دينار عربي حسابي. [147]

وقد بلغ رأس المال المكتتب به من كافة الدول العربية في نهاية عام 1988 نحو 334.40 مليون دينار عربي حسابي.

ب– الاحتياطيات: تقرر وفقاً لاتفاقية الصندوق المادة السادسة عشرة أن ينشئ الصندوق احتياطياً عاماً أو احتياطيات خاصة من الدخل السنوي الصافي للصندوق حسب ما يقرره ويحدده مجلس المحافظين.

ج– القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق: يحق للصندوق أن يقترض من الدول الأعضاء ومن المؤسسات والأسواق المالية والنقدية العربية وغيرها لتمويل عملياته، وله الحق أن يصدر سندات لهذا القرض، ولا يجوز أن تتجاوز مديونية الصندوق بما في ذلك المبالغ المقترضة والكفالات نسبة قدرها 200% مائتان بالمائة من مجموع رأس المال المصرح به والاحتياطي العام.

– **النشاط الاستثماري للصندوق:** يقوم صندوق النقد العربي باستثمار موارده المتأتية من رأسماله المدفوع أو الاحتياطات التي تتراكم لديه، بفرض تنميتها وللحصول على عائد يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته. ويعتبر هذا النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يقوم بها سعياً لتحقيق أهدافه وإنجاز مهامه كافة والنهوض بها. ولتحقيق

---

[146] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 215.

[147] – يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، وهي تعادل ثلاثة دولارات أمريكية تقريباً.

ذلك يتبع الصندوق سياسة استثمارية متوازية، تتفق وطبيعته كمؤسسة نقدية عربية وقد بُنيت هذه السياسة على المبادئ الآتية:

- سلامة الاستثمارات المختارة.
- حرية تحويل العملة المستثمر بها.
- سهولة الأصول المستثمر بها، بما يتيح للصندوق تحويل هذه الأصول إلى نقد عند الاقتضاء.
- تحقيق العائد الأقصى المتاح في ضوء المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه.

ولتنفيذ السياسة الاستثمارية هذه وضع الصندوق عدد من المعايير والمؤشرات والضوابط التي تحمي استثمارات الصندوق من تقلبات أسعار الصرف.

– **استخدام الموارد "الإقراض"**: من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد العربي، تقديم القروض للدول الأعضاء وقد نصت المادة التاسعة عشرة على ما يلي: (يقدم الصندوق لأعضائه قروضاً قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل لمدة لا تزيد عن سبع سنوات وتحدد مدة كل قرض منها على حدة) وتخضع هذه القروض للشروط والأوضاع المنصوص عليها في اتفاقية الصندوق. وعندما تتقدم دولة من الدول الأعضاء بطلب قرض من الصندوق، فإن الصندوق عند فحص طلبات الاقتراض توطئة للبت فيها وكذلك لتحديد أوضاع القروض وشروطها يأخذ الصندوق بعين الاعتبار العناصر الآتية:

1. ظروف الصندوق المالية والبرامج التي يرسمها لقروضه ونشاطه المالي.
2. مدى حاجة الدولة العضو إلى القرض في ضوء احتياطاتها وظروفها المالية الاقتصادية.
3. قدرة الدولة طالبة الاقتراض على الوفاء بالقرض في الميعاد المحدد، وقدرتها على الاقتراض من المؤسسات المالية المشابهة ومبلغ القروض المستحقة عليها لهذه المؤسسات أو للصندوق.
4. حجم اقتراض الدولة العضو من الصندوق منسوباً إلى اكتتابها المدفوع، وفترة سداد القرض المطلوب.
5. درجة نمو المبادلات الاقتصادية للدولة العضو مع بقية الدول العربية.

6. مدى استنفاذ العضو لحقوقه التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة.

لا يجوز للدولة العضو استخدام موارد الصندوق لمواجهة نزوح رؤوس الأموال بكميات كبيرة وبصيغة مستمرة إلا في الحالات الاستثنائية وفقاً لما يحدده مجلس المديرين التنفيذيين من معايير، كما لا يجوز أن يزيد مبلغ القروض التي تحصل عليها إحدى الدول الأعضاء خلال سنة واحدة عن مثلي اكتتابها المدفوع. ويجب ألا تزيد قيمة القروض القائمة في ذمة أحد الأعضاء في أي وقت عن ثلاثة أمثال اكتتابه المدفوع. ويجوز لمجلس المحافظين أن يقرر زيادة هذا الحد إلى أربعة أمثال الاكتتاب المدفوع بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية للدول الأعضاء.

أساس التسهيلات التي يقدمها الصندوق للعضو هو معالجة العجز في ميزان مدفوعات ذلك العضو خلال السنة السابقة لتقديم الطلب، مع احتمال تطور العجز خلال الفترة المقبلة. لذلك نصت المادة الثانية والعشرون على ما يلي: (يهدف القرض في الأحوال العادية إلى تحويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات العضو بما لا يزيد عن (75%) من اكتتابه المدفوع. ويقدم هذا القرض للعضو تلقائياً). أما بالنسبة للفوائد والعمولات فإن الصندوق يقدم للدول الأعضاء قروضاً وتسهيلات بفوائد وعمولات ميسرة وموحدة. وتكون الفائدة على اقتراض العضو لتمويل جزء من العجز الكلي في ميزان مدفوعاته الناجم عن مبادلاته التجارية مع الدول العربية أكثر تيسيراً، وتستثنى من هذه المعاملة التفضيلية المبادلات النفطية.

ويتم تحديد أسعار الفائدة والعمولات التي يطبقها الصندوق في عملياته من قبل مجلس المديرين التنفيذيين، آخذاً في الحسبان مدة القرض ونوعه وحجمه وتكاليف موارده وأية اعتبارات مؤثرة في هذا الصدد، كما يحدد مجلس المديرين التنفيذيين الفوائد التي تستحق عن التأخير في سداد القروض المستحقة. والجدول التالي يوضح لنا أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق.

أسعار الفائدة التي يتقاضاها صندوق النقد العربي

السنـة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2 – 1	4.25	4.25	5.50
3 – 2	4.75	5.55	5.80
4 – 3	–	5.85	6.10
5 – 4	–	–	6.40
6 – 5	–	–	6.70
7 – 6	–	–	7.00

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، ص 59.

(يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي .ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر .أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة .وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني .ويضاف إلى ذلك السعر هامشا ثابتا يتم تحديده ومراجعته دورياً). [148]

[148] – صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2012. أبو ظبي 2013 ص 9.

أنواع القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي:

يقدم الصندوق للأعضاء عدة أنواع من القروض وهي: [149]

- القرض التلقائي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات في الأحوال العادية.
- القرض العادي، فيما إذا فاقت حاجة العضو الحد المذكور في القرض التلقائي يمكن منحه قرضاً عادياً لدعم برنامج مالي يتفق الصندوق عليه مع الدولة العضو.
- القرض الممتد: ويمكن منح هذا القرض بعد إتمام استخدام القرض التلقائي وفي حال وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناتج عن خلل هيكلي في اقتصاد الدولة العضو طالبة الاقتراض وتتحدد مقداره في ضوء حجم العجز في ميزان المدفوعات عن السنة التي يتم الإقراض خلالها أو عن تلك السنة وسنوات تالية. ويجب أن لا يزيد حجم القرض عن 325% من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.
- القرض التعويضي: ويمنح هذا القرض لتمويل عجز طارئ في ميزان المدفوعات ناتج عن هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية بسبب انخفاض مؤقت بالإنتاج المحلي أو ارتفاع طارئ بالأسعار العالمية لتلك المنتجات.

ويقدم الصندوق للدول الأعضاء المشورة والنصح، كما يتفق مع الدولة العضو طالب القرض على برنامج وإجراءات محددة تهدف إلى إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وتقليل العجز، ويتابع الصندوق بالتعاون مع العضو تنفيذ البرنامج موضوع الاتفاق.

دور الصندوق في تطوير أسواق المال العربية: عانت وتعاني أسواق المال في بعض الدول العربية من قلة الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التنموية، بينما اضطر البعض الآخر إلى توجيه جانب كبير من الفوائض المالية إلى الاستثمار في أسواق المال الأجنبية والعالمية وبخاصة أسواق أوروبا وأمريكا.

والسبب الرئيسي في توجه الفوائض المالية إلى الأسواق العالمية هو قصور الأسواق المالية العربية عن استيعاب الفوائض أو عدم توفر الحوافز

---

[149] – صندوق النقد العربي، أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1977–1981 منشورات الصندوق، أبو ظبي. المصدر صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، ص53.

والضمانات الضرورية لاجتلابها. لذلك من الضروري تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاح بعضها على البعض الآخر، بما يفسح السبيل في المستقبل إلى قيام سوق مالية عربية (إقليمية) موجودة يجري فيها التعامل بالأدوات المالية العربية. إن إنشاء سوق مال إقليمية عربية لا يتم بمجد توفر الرغبة بذلك، أو بمجرد إصدار قرار، بل لا بد وأن تتوفر له مجموعة من الشروط المهيئة لذلك منها:

- وجود شركات مساهمة ذات ربحية إنتاجية.
- توفر الحجم الكافي من المدخرات المعروضة للاستثمار.
- وجود المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة في تعبئة وتوظيف المدخرات.
- توفير الغرض الاستثمارية وبلورتها على شكل مشروعات محددة ذات جدوى اقتصادية وربحية مجزية.
- الترويج لهذه المشروعات بشكل واف.
- التوسط بين المدخرين والمستثمرين لتحقيق التقاء العرض بالطلب في سوق المال العربية.
- ابتكار الأدوات الاستثمارية المتنوعة وتطويرها لتأمين فاعلية السوق وضمان استمرار وتوسعه.

وبذلك نلاحظ أن تحديد المعوقات التي تحول دون تطوير الأسواق المالية العربية وانفتاحها على بعضها، واقتراح الخطوات العملية الواجب اتخاذها لتذليل هذه المعوقات هو السبيل الناجح لدعم الربط بين هذه الأسواق وزيادة انفتاحها على بعضها. وهذا يتطلب أيضاً إعادة النظر في الهياكل المؤسسية للأسواق المالية العربية والقوانين التجارية والمالية وتشريعات الإصدار للأدوات المالية، والإجراءات النقدية والمصرفية، والمحاسبية السائدة في الدول العربية كافةً.

وضع صندوق النقد العربي برنامجاً للإسهام في تطوير أسواق المال العربية والتنسيق والربط فيما بينها، ويرى الصندوق أنه من الضروري لتحقيق التنسيق بين أسواق المال العربية وإيجاد الصلات والروابط بينها لا بد من أن تستوفي كل سوق وطنية مقومات وجودها ولا بد من تحقيق قدر من التشابه فيما بينها في تنظيم العمل في الأسواق المالية العربية.

تتضمن استراتيجية الصندوق لتنظيم العمل في الأسواق المالية العربية العناصر الآتية:

- تقديم الخبرات الفنية اللازمة لتطوير وتنمية الأسواق المالية المحلية في كل بلد عربي لديه سوق مال حالياً أو احتمالات لقيام مثل هذه السوق.
- تنشيط سوق إقليمية عربية للأوراق المالية.
- الربط بين الأسواق المالية العربية.
- تحسين المناخ الاستثماري في الدول الأعضاء.
- يتم تدخل الصندوق لتطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ثم العمل على الربط بينها من خلال برامج المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء.
- دعم وتطوير دور المصارف والمؤسسات المالية العربية في المجال الدولي والإقليمي.

كما يتضمن برنامج عمل الصندوق في هذا المجال إعداد نظام قانوني نموذجي لسوق مالية عربية، لتنظيم السوق وتحديد كيفية الرقابة عليها وتنظيم الجهات العاملة في نطاقها مثل الوسطاء وشركات الأوراق المالية وضمان الاكتتاب، وكذلك أدوات التعامل في السوق مثل الأسهم والسندات وغيرها.

ولتحقيق هذه الأهداف يعمل الصندوق على حصر الأوضاع القانونية والتنظيمية المتعلقة بأسواق المال في الدول العربية وجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. ويسعى الصندوق لإنشاء قاعدة بيانات (Data Base) عن الأسواق العربية الأعضاء بالصندوق. (ويعمل الصندوق على تكوين خبرة داخلية به يمكنها تنفيذ برامج المعونة الفنية في المجالات المتصلة بتطوير أسواق المال). [150]

دور الصندوق في تعزيز التبادل التجاري العربي: لقد أولى صندوق النقد العربي منذ إنشائه اهتماماً كبيراً للعمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية انطلاقاً من طبيعة تكوينه وأهدافه الأساسية، وقد نص على ذلك صراحة اتفاقية الصندوق. [151]

---

[150] – المصدر السابق ص24 انظر صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1986 أبو ظبي ، ص18 .

[151] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008، ص 220.

ما يزال حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ضئيلاً، ولا يتجاوز (7) بالمائة من إجمالي التجارة العربية الخارجية في الوقت الراهن، وهذا يتطلب تطوير الإمكانات والوسائل اللازمة للارتقاء بها وزيادة حجمها وهناك مجموعات من العوامل تساعد على ذلك وأهمها بروز طاقات إنتاجية وتصديرية كبيرة لمجموعة متنوعة من المنتجات في عدد من الدول العربية كثمرة لسياسات توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والاهتمام الموجه لقطاعات التصدير ، وسياسات تنشيط القطاع الخاص، ضمن سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي التي اتبعتها هذه الدول. كما أن تزايد النزعات الحمائية والحواجز المقامة في وجه صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، كل هذه المؤشرات تؤكد ضرورة الالتفات إلى الأسواق العربية كمنفد طبيعي لتسويق المنتجات العربية.

ولزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية لا بد من تحرير المبادلات التجارية من العوائق الجمركية وغير الجمركية، ولا بد كذلك من تطوير خدمات التمويل والضمان والنقل والإعلام التجاري، وتحسين قنوات التسويق في الدول العربية وحيث أن تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية وتطويره من الأهداف الأساسية لصندوق النقد العربي، فقد كثف الصندوق نشاطه لإيجاد الوسائل المناسبة لإنجاز هذه المهمة.

(ولقد بذل الصندوق، منذ السنوات الأولى لإنشائه ولا يزال، الجهد على عدة محاور لوضع الأسس التي يمكنه من خلالها المساهمة في هذا المجال، ويرى الصندوق أن تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتطلب جهوداً مكثفة ومشتركة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة، وأن معالجته من جانب واحد كجانب التمويل مثلاً، دون مشاركة أو قيام الجهات الأخرى المهتمة بتنمية هذا التبادل بدورها، لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة).

وتركزت الجهود التي بذلها الصندوق في تطوير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على محورين رئيسيين:

1- الدراسات التي أعدها ويعدها الصندوق حول التجارة البينية العربية.

2- الجهود التي يبذلها الصندوق للبحث عن الوسيلة الملائمة لتشجيع وتنمية التبادل التجاري بين العرب.

وقد أحدث الصندوق تسهيل مالي خاص للتبادل التجاري بين الدول العربية، هدفه تدعيم وتنمية المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في

الصندوق، وفي سبيل ذلك، يقوم الصندوق بتمويل كل أو بعض العجز الحاصل في الميزان التجاري لدولة عضو مع بقية الدول العربية. (وبموجب هذا التسهيل قدم الصندوق أحد عشر قرضاً، استفادت منه ثماني دول أعضاء، بلغ مقدارها 250 مليون دولار). [152]

ويهدف برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أقره مجلس محافظي صندوق النقد العربي في اجتماعه السنوي الثالث عشر، إلى تنمية التجارة بين الدول العربية وتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي سبيل ذلك يسعى البرنامج إلى توفير التمويل للتجارة بين الدول العربية وتزين القدرة التنافسية للمصدر العربي.

وقد تم في عام 1989 خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق السنوي الثالث عشر الذي عقد في عمان، إقرار النظام الأساسي برنامج تمويل التجارة العربية، والاكتتاب بمبلغ 250 مليون دولار وهو ما يعادل نصف رأسمال البرنامج المصرح به، ويعتبر إقرار المجلس للنظام الأساسي بمثابة إشارة بالبدء للبرنامج للتحضير للمرحلة التالية المتعلقة بإنجاز المهام التي تمهد السبيل أمامه للشروع في عمليات تمويل التجارة العربية، حيث تنص المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي على أن يبدأ نفاذ البرنامج وممارسة عملياته عند إقرار نظامه الأساسي من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي. [153]

ويتم التعامل مع برنامج تمويل التجارة العربية من خلال الوكالات الوطنية التي تعينها الدول العربية الأعضاء لذلك الغرض، حيث يوفر البرنامج خطوط ائتمان لهذه الوكالات تقوم من خلالها بإعادة تمويل الائتمان الذي تكون قد قدمته للمصدرين والمستوردين المتعاملين في التجارة العربية المؤهلة للتمويل من قبل البرنامج، إما مباشرة، أو بطريق غير مباشر عبر المؤسسات المصرفية الأخرى، وقد طلب الصندوق من المحافظين تسمية الوكالات الوطنية لدولهم لدى البرنامج، وقد قامت بعض الدول العربية بتسمية الوكالات الوطنية التي ستمثلها لدى البرنامج، وأوضح التقرير السنوي لعام 1989 أن صندوق النقد العربي يقدم معونة فنية للأجهزة النقدية المصرفية في الدول العربية الأعضاء. وتعتبر المعونة الفنية إحدى الوسائل المتاحة للصندوق

---

[152] – أسامة جعفر فقيه، دور صندوق النقد العربي، مصدر سابق ص9.

[153] – صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، مصدر سابق ص21.

للإسهام في إرساء خطوات التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء والمعونة الفنية إلى:

- الإسهام في إعداد الكوادر ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمالية العربية.
- إقامة دورات تدريبية في موضوعات مالية ونقدية متخصصة.
- تطوير أساليب إعداد البيانات النقدية والمالية وإجراء التحليلات والمناقشات بهدف المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية.
- إقامة تعاون أوثق بين الصندوق والأجهزة النقدية والمالية والمصرفية في الدول الأعضاء.
- استمرار الاتصال وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء.

ويتعاون الصندوق مع الدول الأعضاء، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية في تبادل الخبرات والمعونة الفنية وتنظيم الدورات التدريبية في مجال النقود والمصارف والأجهزة المالية.

يقوم الصندوق بإصدار التقرير السنوي للصندوق باللغتين العربية والإنكليزية، يتضمن عرضاً لأهم أنشطة الصندوق وفي مقدمتها نشاط الإقراض، والاستثمارات، وأسواق الأوراق المالية العربية والمعونات الفنية، كما يتضمن نشاطات معهد السياسات الاقتصادية وملخصاً لنشاط أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية الدولية. ويحتوي التقرير على حزمة كاملة للبيانات المالية الموحدة للصندوق ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين.

نشاط صندوق النقد العربي خلال عام 2012 :

يعمل صندوق النقد العربي على تطوير وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه وعمل على ذلك خلال عام 2012 في ظل المستجدات التي طرأت على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن خلال تقييم الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال هذا العام نلاحظ ما يلي:

- استمرار تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أعقاب التحولات السياسية التي مرت بها بعض دول المنطقة.
- تباطؤ عجلة الإنتاج وانخفاض العائدات من السياحة.
- تراجع التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- تأثر صادرات هذه الدول بالركود الاقتصادي في دول منطقة اليورو.
- التأثير السلبي على التوازنات الداخلية والخارجية لبعض الدول العربية.
- تأثر معدلات نمو الاقتصادات العربية بتلك التطورات وإن تباين الأداء من دولة لأخرى.

واستمر تأثر الاقتصاد العالمي بتداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو نتيجة تحول النمو الهش في اقتصادات تلك الدول إلى انكماش، مما أثر بشكل سلبي على أداء الصادرات وتدفق السياحة والتحويلات الخارجية للدول العربية.

وفي ضوء هذه التطورات، قام صندوق النقد العربي خلال عام 2012 :

- تقديم الدعم المادي بالشكل السريع وبالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة لديه، من خلال النوافذ الاقراضية المتعددة للصندوق ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.
- تنفيذ البرامج التدريبية لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء .
- توفير المساعدة والدعم الفني اللازم للدول الأعضاء في المجالات المختلفة، للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها .
- تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.
- واستمر الصندوق في الاضطلاع بمهام أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب .

(في مجال النشاط **الإقراضي**، قدم صندوق النقد العربي خلال عام 2012سبعة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت نحو 118مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 545 مليون دولار أمريكي .وتمثلت القروض الممنوحة خلال العام 2012 في قرض تلقائي إلى المملكة الأردنية الهاشمية بلغت قيمته نحو 7.4 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 34 مليون دولار أمريكي، وقرضين إلى جمهورية اليمن، وذلك في إطار كل من القرض التعويضي والقرض العادي، وبقيمة إجمالية بلغت 45 مليون دينار عربي

حسابي، تعادل نحو208 مليون دولار أمريكي . هذا بالإضافة إلى ثلاثة قروض قدمها الصندوق للجمهورية التونسية، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 38مليون د.ع.ح .تعادل نحو 177 مليون دولار أمريكي، وتمثلت هذه القروض في قرض تلقائي وقرض تعويضي وقرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي .كما قدم الصندوق للمملكة المغربية، خلال عام 2012 ، قرضا تعويضيا بلغت قيمته نحو 27.4 مليون د.ع.ح . تعادل نحو 127 مليون دولار أمريكي. وبذلك يرتفع إجمالي القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء إلى نحو 1.6 مليار دينار عربي حسابي تعادل 7.2 مليار دولار في نهاية عام 2012. وقد استفاد من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 160 قرضاً لأربع عشر دولة من الدول الأعضاء). [154]

يشمل النشاط الاستثماري لصندوق النقد العربي عمليات عديدة أهمها:

- توظيف موارده الذاتية في نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمالية العربية واستثمارها حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق.
- إدارة استثمارات أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ السندات لصالح الدول الأعضاء.
- اتباع سياسة استثمارية محافظة أسهمت في حماية رأس المال المستثمر وحققت عوائد إيجابية على المستوى مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

واصل صندوق النقد العربي تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة وفقاً لما يلي: [155]

- تقديم المشورة الفنية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر والمملكة المغربية وذلك على صعيد مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر .

---

[154] – صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2012. أبو ظبي 2013 ص ص 1 – 2.

[155] – المصدر السابق، ص 2.

- تقديم المشورة الفنية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية فيما يتعلق بمبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون .
- باشر الصندوق تقديم المشورة الفنية في إطار مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية والتي أطلقها الصندوق خلال عام2012 ، حيث تم تقديم المشورة في هذا المجال إلى المملكة الأردنية الهاشمية .
- تقديم المشورة لكل من دولة الكويت والجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية في إطار مبادرة " تطوير أسواق الدين في الدول العربية."

استمر الصندوق بنشاطه في توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء أسواق المال العربية . وباشر هذا العام إلى جانب إصدار النشرات الفصلية إصدار تقرير سنوي عن أداء هذه الأسواق يتضمن تحليلاً شاملاً لهذا الأداء. كما استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية. وشارك في الاجتماعات الوزارية الدورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واصل الصندوق تعاونه مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية العالمية، في إطار أنشطة مبادرات تطوير القطاع المالي المختلفة . وتم إطلاق مبادرة جديدة للتعاون الفني مع البنك الدولي لتطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية لتضاف إلى المبادرات الأخرى القائمة . كذلك قام بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين في مجال أسواق المال وتمويل التجارة.

كما شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفييل" للشراكة من أجل التنمية. كما واصل الصندوق تعاونه مع بنك التسويات الدولية ولجنة بازل واللجنة الدولية لنظم الدفع، وشارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بها. ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واستمر الصندوق في تقديم خدماته المتخصصة لبرنامج تمويل التجارة العربية، والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

يقوم الصندوق بإصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات حيث أصدر العدد الأول من نشرة" إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية للدول العربية"، والتي تهتم بعرض موقف الدول العربية في مؤشرات التنافسية المختلفة. وعدد من الدراسات وأوراق العمل التي اهتمت ببحث الموضوعات الاقتصادية المهمة للدول الأعضاء ومن بينها موضوع الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل وسبل توسيع فرص النفاذ للتمويل وتمويل التجارة العربية وتنافسية الصادرات السلعية والإصلاح المالي.

ثانياً – مؤسسات العون الإنمائي العربية:

يعد العون الإنمائي العربي أحد أهم الملامح التي تميز تجربة التعاون الاقتصادي العربي، ويتمثل هذا العون في القروض والمنح والهبات والمعونات الفنية التي تساعد على تنمية الدول العربية التي تحتاج إلى هذا التمويل. ويقدم هذا التمويل من جانب صناديق التمويل العربية (قطرية أو متعددة الأطراف)، أو بالتنسيق بين هذه الصناديق العربية ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية غير عربية. كانت بداية العون الإنمائي العربي مع ارتفاع عوائد الدول العربية من تصدير النفط نتيجة الطفرة التي حدثت في أسعار النفط في السبعينيات وترتب عليها إنشاء المؤسسات والصناديق المقدمة لهذا العون.

العون الإنمائي العربي خلال الفترة 1970 – 2006 (مليون دولار)

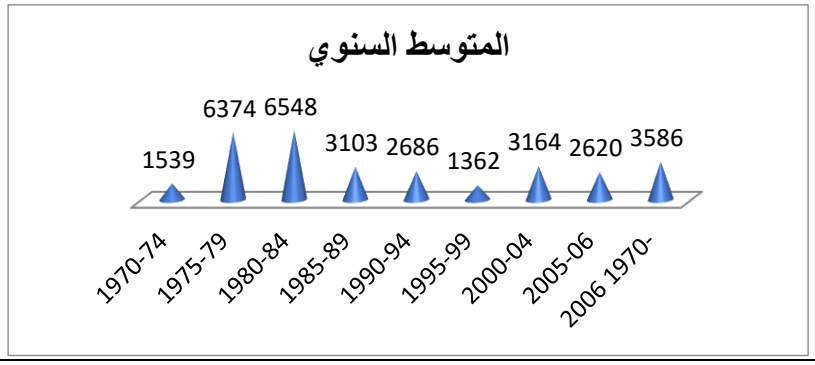

يتأثر حجم العون الإنمائي العربية بالأوضاع الاقتصادية في الدول العربية المقدمة للمساعدات الإنمائية، وخلال فترة الثمانينات تراجع حجم العون الإنمائي العربي بسبب التطورات السلبية لأوضاع الاقتصاد العالمي وبخاصة ما يتعلق بأسواق النفط لما لها من تأثير كبير على حجم العوائد النفطية. ولم تقتصر المعونات المالية العربية على تقديم القروض الإنمائية التي تقدمها مؤسسات العون الإنمائي العربي، بل بدأت الدول العربية الغنية، بعد مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم 1967، بتقديم دعم مالي في شكل

منح لكل من مصر وسوريا والأردن. ولم يكن تقديم هذا الدعم المالي مرتبطاً بتمويل مشروعات معينة أو خطة إنمائية محددة، وإنما قدم كدعم مباشر للميزانية.

ومن أهم مزايا شروط العون الإنمائي العربي:

- انخفاض أسعار الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد.
- ارتفاع عنصر المنحة في القروض المقدمة في إطار هذا التمويل، حيث توضح البيانات أن عنصر المنحة في هذه القروض يبلغ حوالي 40% بالنسبة لقروض مؤسسات العون الإنمائي العربي، وحوالي 70% في إطار العون العربي الثنائي.
- عدم وجود شروط من جانب الصناديق العربية تلزم الدول التي تحصل على هذا التمويل بشراء واردات من جهات معينة، أو بإسناد تنفيذ المشروع المقدم له التمويل لشركات معينة، ولكن في الغالب يترك لهذه الدول الحرية في ذلك، وهو عكس ما هو معمول به في القروض التي تحصل عليها الدول العربية من جهات أجنبية أخرى.
- عدم وجود شروط متعلقة بحق الأطراف المقدمة لهذا التمويل في التدخل في السياسات الاقتصادية للدول المتلقية لهذا التمويل كما يحدث في حالة الصندوق والبنك الدوليين.

بدأت الدول العربية المصدرة للنفط بتقديم المساعدات المالية للدول النامية مع بداية العقد السادس من هذا القرن، عندما أخذت تحقق فائضاً مالياً. وبلغت قيمة التدفقات المالية من الدول العربية المصدرة للنفط من معونات مالية للدول النامية في عام /1970/ حوالي /393/ مليون دولار. ووصلت هذه المعونات في عام /1973/ مبلغ /2108/ مليون دولار. وقد بلغ حجم العون الإنمائي العربي خلال الفترة 1970–2006 حوالي 127 مليار دولار. وبذلك بلغت القيمة التراكمية لإجمالي **المساعدات العربية الإنمائية الميسرة (صافي السحب)** المقدمة من الدول العربية الغنية إلى الدول النامية خلال الفترة /1970–2005/ حوالي /129200/ مليار دولار، استخدمت في مختلف المجالات لمساعدة الدول النامية التي تفتقر لوسائل التمويل أثناء عملية التنمية الشاملة. [156]

[156] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، تحرير صندوق النفط العربي، أبو ظبي ص401.

ومع بداية السبعينات من هذا القرن بدأت الدول العربية المصدرة للنفط بتخصيص جزء من الفوائض المالية التي تملكها لمعاونة الدول العربية النامية الأخرى، وفي عام /1980/ وصلت هذه المعونة إلى أعلى مستوى خلال الفترة /1970-2005/.

العون الإنمائي العربي خلال الفترة 19702006 – (مليون دولار)

الفترة	المتوسط السنوي	إجمالي العون الإنمائي العربي
1970-74	1539	7675
1975-79	6374	31870
1980-84	6548	32740
1985-89	3103	15515
1990-94	2686	13430
1995-99	1362	6810
2000-04	3164	15820
2005-06	2620	5240
1970- 2006	3586	129100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، تحرير صندوق النفط العربي، أبو ظبي.

وتختلف المعونات المالية التي تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط للدول النامية الأخرى عن المعونات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة من حيث المصدر والأهداف، إذ يمثل العون المالي الذي تقدمه دول الأوبك لبقية دول العالم الثالث انتقالاً للموارد من دول نامية إلى دول نامية أخرى، ومصدر هذه الأموال من مورد طبيعي ناضب وليس من مورد صناعي متجدد وترتبط المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية بأهداف سياسية واستراتيجية للدول التي تقدم هذه المعونات.

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية

حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2005

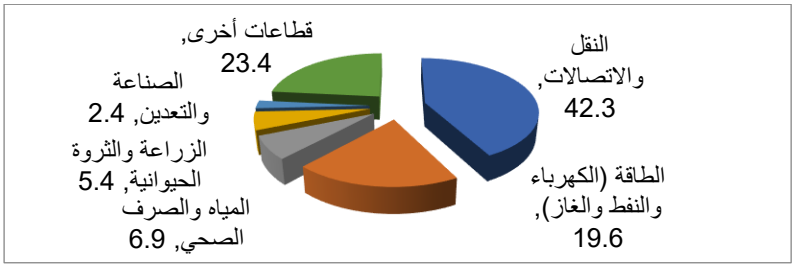

– **التوزيع القطاعي للقروض:** "اتجهت قروض مؤسسات التمويل العربية إلى التركيز على قطاعات البنية الأساسية إذ خصص لقطاعات المواصلات والطاقة والمياه 57 بالمائة من إجمالي الالتزامات (28.2% للطاقة، 24.1% للنقل والاتصالات، 4.7% للمياه والمجاري). وكانت حصة الصناعة والتعدين 16.5 بالمائة والزراعة والثروة الحيوانية 16 بالمائة، وخصص للأغراض المختلفة التي تشمل موازين المدفوعات وخدمات الصحة والتعليم والتدريب 1.5 بالمائة). [157]

التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2005

البيـــان	مجموع المساعدات مليون دولار	حصص القطاعات %	حصة الدول العربية مليون دولار
النقل والاتصالات	1658.9	42.3	960.6
الطاقة (الكهرباء والنفط والغاز)	769.7	19.6	655.8
المياه والصرف الصحي	271.4	6.9	137.2
الزراعة والثروة الحيوانية	213.4	5.4	41.4
الصناعة والتعدين	92.3	2.4	84.5
قطاعات أخرى	916.3	23.4	499.2
المجموع	3922.0	100.0	2378.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، المصدر السابق 216.

تتميز المساعدات الإنمائية العربية سواء الثنائية منها أو متعددة الأطراف بارتفاع عنصر المنحة في مجموع قروض المساعدات الإنمائية الرسمية، وقد تصل أحياناً إلى حدود 50% من إجمالي القروض. لذلك يعد العون الإنمائي العربي من مصادر التمويل المهمة والمتميزة للدول المستفيدة العربية منها وغير العربية. ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

- تميز العون الإنمائي العربي بشروط مالية وقانونية ميسرة مع ارتفاع عنصر المنح في عملياته.
- عدم تقيد القروض المقدمة في إطار العون الإنمائي العربي بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة. كما لا يصاحبها تدخل فيما يتعين اتباعه من سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية.

[157] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المصدر السابق ص275 .

- نظراً لكونها مساعدات من دول نامية إلى دول نامية أخرى (جنوب /جنوب) فهي لا ترتبط بعلاقات سابقة ولا تهدف إلى الاستغلال المباشر أو غير المباشر.

– **أنواع مؤسسات التمويل الإنمائي:** مؤسسة التمويل الإنمائي هي المؤسسة التي يغلب على طبيعة عملها التمويل الإنمائي المتوسط أو الطويل الأجل سواء كانت عامة أو خاصة الملكية، إلى جانب صندوق النقد العربي نلاحظ وجود ثلاثة أنواع من مؤسسات التمويل الإنمائي في الدول العربية:

1– مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية: أنشأت معظم الدول العربية، كل دولة على حدة، مؤسسة، أو أكثر، للتمويل الإنمائي، سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك، ووصل عدد هذه المؤسسات في مختلف أنحاء الوطن العربي في عام 1980 إلى حوالي 68 مؤسسة متخصصة.

بحيث بلغ عدد مؤسسات تمويل الائتمان العقاري في 21 دولة عربية 15 مؤسسة، [158] يليها مؤسسات التنمية الزراعية وعددها 10، ثم مؤسسات التنمية الصناعية وعددها 9 والباقي هو عبارة عن مؤسسات (مصارف) تنمية متعددة الأغراض، كما وتشمل الإيداع والتسليف والادخار والإنماء التعاوني. إن هذا العدد، بطبيعة الأمر، ليس هو المؤشر الصحيح لانتشار التمويل الإنمائي المتخصص. فتونس ولبنان والأردن والسعودية والمغرب، على سبيل المثال، تستحوذ على عدد من مؤسسات التمويل المتخصص يجاوز الخمسة لكل منها إلا أن بعض الدول العربية الأخرى، قد يتوفر لديها عدد أقل من المؤسسات ولكن بحجم ومقدرة تمويلية أكبر. [159] ويتسع نشاط مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية ليشمل كافة القطاعات، الزراعة، الصناعة، السكن والعقارات، السياحة، والصناعات الحرفية، وكذلك القطاع التعاوني والخدمات الاجتماعية والفردية للمواطنين.

إضافة إلى مؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية، وهي التي تهتم بتمويل المشاريع التنموية داخل دولة من الدول العربية، دون أن يكون لها أية نشاطات خارج حدود الدولة الواحدة، أنشأت بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة

---

158 – كافة الدول العربية باستثناء قطر، إذ لا يوجد بها أية مؤسسة.

159 – محمد سعيد النابلسي، دور مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية في تمويل عمليات الإنماء في الوطن العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1983، م9 ع2 ص56.

الدول العربية المصدرة للبترول عدداً من الصناديق ومؤسسات العون الإنمائي بهدف مساعدة الدول النامية (العربية وغير العربية). الصناديق القطرية التي أسستها بعض الدول العربية منفردة لمساعدة الدول العربية وهي: [160]

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1962).
- صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي (1974).
- الصندوق السعودي للتنمية (1975).
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (1978).
- المصرف الليبي الخارجي (1973).

انبثقت فكرة التنسيق بين مؤسسات العون الإنمائي العربي وشركاء التنمية الاستراتيجيين في عام 1974 عندما استشعرت هذه الصناديق ضرورة التشاور بهدف الاستفادة المثلى من مواردها وتحسين فاعلية العون الذي تقدمه. وتعد مؤسسات التنمية العربية والإقليمية المصدر الأساسي لدعم الدول العربية، حيث تقوم منذ تأسيسها في العام 1974 بالتنسيق بين ثماني مؤسسات تمويل عربية مستقلة لهذا الغرض. وتعمل باستمرار وبشكل دؤوب لتضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية بشكل مدروس وفعال.

وقد تميزت مجموعة العون الإنمائي العربي بقدرتها على تمويل مشاريع كبيرة لا تستطيع أي مؤسسة بمفردها تمويلها. وواصلت مؤسسات مجموعة التنسيق تقديم المساعدة للدول العربية كجزء من إيمانها الكامل والقوي في مواضيع التنمية وأهميتها. وهذه المؤسسات التي كانت تعمل كل على حدة من أجل تعزيز التنمية لدى جيرانها، ظلت تعمل تحت راية أمانة مجموعة التنسيق في عام 1975 وذلك لتحقيق المزيد من الفعالية بالعمل معا بدلا من العمل كل على حدة. وتهتدي المجموعة بعدة أهداف في سبيل بلوغ غايات مشتركة لدى المؤسسات الأعضاء فيها.

- تسعى إلى تحسين نوعية العيش في الدول العربية والعالم النامي،
- التخفيف من حدة الفقر في الدول العربية والعالم النامي.

وتضم مجموعة التنسيق حاليا ثماني مؤسسات منها خمس متعددة الأطراف وهي: البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية

---

[160] – يقول الأستاذ محمد سعيد النابلسي: إن المفهوم الشائع لمؤسسة التمويل الإنمائي هو أنها المؤسسة التي يغلب على طبيعة عملها التمويل الإنمائي المتوسط أو الطويل الأجل سواء كانت عامة أو خاصة الملكية.

(اوفيد)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند)، وثلاث مؤسسات وطنية وهي: صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

تعمل مؤسسات العون الإنمائي العربي بشكل وثيق مع شركاء التنمية الاستراتيجيين في الدول العربة بهدف التنسيق المستمر، للاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة لديهم ولزيادة فاعلية العون الإنمائي. بما في ذلك وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تقديم هذا العون والإسهام في الارتقاء بمستوى معيشة الناس، وتحقيق الأمن الغذائي لهم بتوفير الغذاء وتحسين المستوى الصحي، ونشر التعليم ومحو الأمية، ومحاربة الفقر وإشراك المرأة بصورة أفضل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية بشرية متطورة ومستدامة، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الدخل ورفع مستوى معيشة المواطن.

2- مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية، وهي التي قامت لتهتم بعملية تمويل المشاريع التنموية في مختلف أرجاء الوطن العربي وخارج حدود الدولة الذي تنتسب إليها المؤسسة، كما يوجد بعض المؤسسات الإنمائية العربية التي يتعدى نشاطها حدود الدول العربية ليشمل بعض الدول النامية في آسيا وأفريقيا. وهذا المؤسسات هي:

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1968).
- صندوق النقد العربي (1976).
- البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (1974).
- البنك الإسلامي للتنمية (1975).
- صندوق الأوبك للتنمية.

صندوق الأوبك للتنمية الدولية:

صندوق الأوبك للتنمية الدولية هو مؤسسة تمويل إنمائي متعددة الأطراف تتشارك ملكيتها الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول. أسس صندوق الأوبك تعبيرا عن التضامن بين بلدان الجنوب، وهو مكرس لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأوبك و البلدان النامية الأخرى. بدأ الصندوق عملياته في أغسطس/آب 1976. ويسعى الصندوق لتقديم

المساعدة وتوفير الموارد المالية التي تحتاجها البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وجميع البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك هي، من حيث المبدأ، مؤهلة للحصول على مساعدة من الصندوق، وكذلك المؤسسات الدولية التي تفيد بأنشطتها البلدان النامية.

البنك الإسلامي للتنمية:

أسس البنك الإسلامي للتنمية في أبريل 1975و بدأ ممارسة العمليات في أكتوبر/تشرين الأول 1975. ويهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى تحفيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويضم البنك في عضويته حالياً 53 بلداً هي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويقوم البنك الإسلامي بتقديم القروض لمشاريع تنمية البنية التحتية والمساعدات التقنية لدراسات الجدوى، والمشاركة في رأس المال المشاريع المجدية ماليا، واعتمادات رأس المال لمؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية، وتأجير المعدات المشاركة في الأرباح البيع بالتقسيط اعتمادات رأس المال المساهم. وتجدر الإشارة هنا إلى مشاركة بعض الجهات غير العربية في كل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية. وتبلغ المساهمة العربية في رأس مال الأولى حوالي (70%) بينما تصل إلى حوالي (50%) في صندوق الأوبك.

تعتمد الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك على عائدات النفط كمصدر رئيسي لدخلها، وحرصت هذه الدول على دعم ومواصلة مسيرة المساعدات التي تقدمها للدول النامية العربية وغير العربية. لقد مرت فترة ازدادت فيها الأهمية التي تعلقها المؤسسات الإنمائية على التمويل المشترك للمشروعات. ولقد نشطت مؤسسات التمويل، بخاصة العربية منها في المساهمة بتمويل عملية التنمية الدول النامية.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة، يضم في عضويته 21 دولة عربية. باشر الصندوق نشاطه في عام 1974. ويهدف الصندوق إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية وتقديم قروض بشروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، ومنح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية في الدول العربية ،

وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وإنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي، وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

صندوق أبو ظبي للتنمية:

أسس صندوق أبو ظبي في 15 يوليو/تموز 1971 كمؤسسة حكومية مستقلة. بدأ ممارسة أعماله في سبتمبر/أيلول 1974. أهم أهداف صندوق أبو ظبي هي تقديم المعونة الاقتصادية إلى البلدان لدعم تنميتها الاقتصادية، وذلك بتقديم القروض أو المشاركة في رأس مال المشاريع وتوفير الخبرة والمساعدة التقنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية. أو أي أنشطة أو خدمات قد تلزم لتحقيق أغراض الصندوق. ويقوم الصندوق بإنشاء مؤسسات مالية داعمة لأغراض الصندوق واستثمار السيولة النقدية المتوفرة في مشاريع إنتاجية. توفير الخبرة والمساعدة التقنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

تأسس الصندوق الكويتي كمؤسسة حكومية لتقديم المساعدات للدول العربية والدول النامية لتنمية اقتصادياتها، وقد أنشئ الصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 1961، وبدأ ممارسة نشاطاته في مارس/آذار 1962. والهدف من إنشاء الصندوق هو مساعدة الدول العربية وكافة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها وذلك من خلال تقديم العون الاقتصادي في كافة أشكاله. تشمل أنشطة الصندوق تقديم القروض والضمانات والمنح، بالإضافة إلى تقديم خدمات المساعدة التقنية، و المشاركة في رأس مال المؤسسات الإنمائية، و تمثيل دولة الكويت في المنظمات الإقليمية والدولية.

الصندوق السعودي للتنمية:

تأسس الصندوق السعودي في 1 سبتمبر/ أيلول 1974، لتقديم المعونة الثنائية إلى الدول النامية الأخرى. وبدأ ممارسة نشاطه في مارس/آذار 1975. ويقدم الصندوق قروضاً ميسرة وغير مشروطة إلى الدول النامية، بهدف مساعدتها على تنفيذ خططها الإنمائية، وعلى إعادة هيكلة اقتصادها

عند الضرورة. ويشدد الصندوق تشديداً خاصاً على المشاريع التي تعزز محاربة الفقر في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً.

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية:

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية مؤسسة تنموية إقليمية أنشئت عام 1980، بمبادرة من سبعة من قادة دول الخليج العربي (البحرين، العراق، الكويت، عُمان، قطر، السعودية والإمارات)، التي تشكّل عضويته وتسهم في ميزانيته. ويعنى البرنامج بدعم جهود تحقيق التنمية البشرية المستدامة الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً في الدول النامية، خاصة النساء والأطفال دون أي تمييز بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة أو الانتماء السياسي، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإنمائية والجمعيات الأهلية والجهات العاملة في هذا المجال. وتركزت المشاريع التي مولها البرنامج في قطاعات التعليم والصحة والتدريب والبناء المؤسسي للتنظيمات العاملة في مجالات التنمية البشرية

التهويل المغرض بشأن الثراء العربي: حدث في منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبعد ارتفاع أسعار النفط. تهويل مغرض بشأن الثراء العربي المتولد من العائدات التي كانت تحصل عليها الدول العربية النفطية لقاء تصدير النفط. وحاولت وسائل الإعلام الغربية التهويل والتهويش في هذا الموضوع لدرجة، تم تصوير الأموال العربية النفطية على أنها الغول الذي سبب الكساد الاقتصادي في أوروبا، وهدد مواطني الدول الغربية بالشتاء البارد. ليس هذا فحسب بل ظهرت حملة لمحاربة الأموال النفطية وإمكانية استثمارها في الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة غير ذلك، ونستطيع أن توضح هذه الحملة الظالمة ضد الدول العربية، من خلال المقارنة بين الناتج المحلي للدول العربية، ورقم مبيعات بعض الشركات الكبرى في الدول الصناعية. "فظهر أن أكبر الدول العربية – ثراء– وهي السعودية، كان ناتجها المحلي الإجمالي يقل عن مبيعات سنة واحدة لشركة جنرال موتورز، بأكثر من ألفي مليون دولار لصالح الشركة. [161]

[161] – د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص49.

عيوب شروط العون الإنمائي العربي:

من أهم عيوب شروط العون الإنمائي العربي:

1 – تقديم التمويل في إطار ما يطالب به صندوق النقد الدولي:

تحرص دائما المؤسسات المقدمة للعون الإنمائي العربي على تقديم تمويلها وتسهيلاتها للدول في إطار ما يقرره صندوق النقد الدولي وفي إطار ما يطالب به من سياسات اقتصادية تصحيحية في الدول المدينة، وكان هذا الحرص من تلك المؤسسات أكبر من حرصها على إتمام عمليات الإقراض في إطار العمل على تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك ودفع التكامل الاقتصادي إلى الأمام. ويمكن التدليل على ذلك بالوقوف على أهم المجالات التي أولاها العون الإنمائي العربي أهمية في قروضه للدول العربية، فقد تركزت عمليات التمويل على مشاريع التنمية البشرية وبرامج مكافحة الفقر والآثار الاجتماعية الناجمة عن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدول العربية في إطار توجهاتها لإعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين، كما اهتمت عمليات التمويل بإقراض صناديق التنمية الاجتماعية في الدول العربية التي أنشئت أساسا في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وفي ظل ما يعرف "بشبكات الأمان الاجتماعي"، وأيضا تم تمويل برامج الصناعات الصغيرة وبرامج البنية الأساسية في الريف العربي وهي كلها مجالات يهتم بها الصندوق والبنك الدوليان، وقد لوحظ التنسيق بين الصناديق العربية المقرضة في هذا المجال في إطار ما عرف "بمجموعة التنسيق العربية" التي تضم صندوق أبو ظبي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية.

عدم اقتصار التعاون والتنسيق في مجال الإقراض بين صناديق التنمية العربية على التنسيق في إطار مجموعة التنسيق العربية السابق الإشارة إليها فقط، بل تعدى هذا ليشمل مؤسسات التمويل الدولية الدائنة والحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الدائنة، وهو ما يعني أن الصناديق العربية تأخذ بشروط الاستدانة التي تفرضها هذه المؤسسات الدولية عند قيامها بعمليات تمويل مشترك للدول العربية التي تطلب القروض من هذه المؤسسات.

ويكفي أن نشير هنا إلى أن إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية الدولية في الفترة من 1974–2000 بلغ حوالي 17.4 مليار دولار، بلغ نصيب الصناديق العربية منها 53.5%، وبلغت حصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد والبنك الأفريقي للتنمية) حوالي 17%، في حين بلغت حصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الدائنة 21.5%.

2 – موافقة سياسات الدول العربية الممولة:

خضوع القروض والتسهيلات التي تقدمها الصناديق العربية لما يمكن أن نطلق عليه "مبدأ الثواب والعقاب"، وهو أمر يستند إلى شروط سياسية في المقام الأول، وذلك بمعنى أن التسهيلات التي تقدمها هذه الصناديق استخدمت في الغالب لمكافأة أو معاقبة الدول العربية المتلقية لهذه التسهيلات على مواقفها السياسية من القضايا التي تهم الدول الممولة لهذه الصناديق. وقد يؤكد صحة ذلك أمران:

الأول: سيطرة الدول الممولة على عمليات التمويل التي تقدمها هذه الصناديق وبعيدا عن إشراف أو توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك.

الثاني: ما يمكن أن يوضحه تطور نصيب بعض الدول العربية من هذه التسهيلات والقروض في الفترة من عام 1973 حتى عام 2002. وعلى سبيل المثال يلاحظ أن نصيب دولة مثل مصر من تمويل هذه الصناديق لم يتجاوز 1.1% من إجمالي عمليات هذه الصناديق عقب إبرام مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل، في حين بلغ نصيب سوريا في ذلك الوقت حوالي 27.1%، والأردن حوالي 26.1%، ولكن بداية من عام 1990 وبعد الموقف المصري من حرب الخليج الثانية حصلت مصر على نصيب الأسد حيث بلغت حصتها في الفترة 1999/1990 حوالي 39.5%، في حين بلغ نصيب سوريا 4.7%، والأردن 6.2%، هذا إلى جانب قيام دول الخليج بالتنازل عن ديونها لدى مصر التي بلغت حوالي 6.2 مليارات دولار عقب حرب الخليج الثانية.

ولذلك يمكن القول إن الديون في إطار العون الإنمائي العربي تتم ما بين مانح ومتلق وليس في إطار أسرة عربية واحدة، فرغم ما تتسم به من شروط ميسرة مقارنة بغيرها من الديون فإنها لا تخلو من شروط، وفي بعض الأحوال تتبنى شروط الصندوق والبنك الدوليين، ولكن رغم ذلك فإنه لا يجب التقليل

من الدور الذي تلعبه صناديق التمويل العربية في دعم برامج التنمية في معظم البلدان العربية.

يقدر إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2006 حوالي 3.3 مليار دولار، وقد ارتفع متوسط نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية الرئيسية المقدمة للعون إلى 0.5 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 0.3 في المائة في عام 2005، إلا أنه بقي أقل من مستوياته المسجلة خلال الفترة 1999– 2003 ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى استمرار ارتفاع حجم الناتج القومي الإجمالي بوتيرة أسرع بكثير من زيادة حجم إجمالي المساعدات الإنمائية العربية، في ضوء توسع النشاط الاقتصادي الكبير الذي تشهده الدول العربية المانحة الرئيسية

قدمت الدول العربية الغنية بالنفط إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى وعن طريق الصناديق العربية للمساعدات، قروض ومساعدات تنموية تزيد عن 100 مليار دولار حتى عام 1987. وكان نصيب الدول العربية حوالي 84 مليار دولار. وكانت مساهمة الصندوق السعودي والصندوق الكويتي من أكبر المساهمات حيث وصلت نسبة مجموع المساعدات المقدمة منهما حوالي 44% في إجمالي القروض التي حصلت عليها الدول النامية. وتم استخدام هذه المساعدات والقروض في الدول النامية لبناء وتطوير الهياكل الأساسية (الطاقة، المياه، النقل، المواصلات) ثم في الصناعة وتلتها الزراعة. [162]

ويتميز العون الإنمائي العربي بشروطه الميسرة، وبخاصة ما يتعلق بانخفاض سعر الفائدة أو طول فترة السماح والسداد بالمقارنة مع الشروط التجارية السائدة في السوق المالية العالمية. وهذا يتيح للجهة المستفيدة إمكانية استغلال وإدارة تلك الموارد وبتكلفة أقل ومرونة أكبر تتفق وخطط التنمية الوطنية.

وتعتبر الصناديق العربية للعون الإنمائي إحدى القنوات المتعددة التي يمر خلالها العون الإنمائي الدول العربية الفقيرة والدول النامية الأخرى، ويمر هذا العون من خلال مؤسسات دولية، بالرغم من الاختلاف بين أهداف المعونات التي تقدمها الصناديق العربية وأهداف المعونات التي يقدمها البنك

---

[162] – انظر، د. عبد الإله أبو عياش، الفوائض المالية والواقع الاستثماري في الوطن العربي مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث 1986 م، ص87 .

الدولي. ولم يكون الدور الذي قامت به مؤسسات التمويل العربية قاصراً على تلبية الاحتياجات التمويلية لمشاريع التنمية في الدول العربية بل امتد ليشمل المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية غير العربية.

*****

المبحث الثاني

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وصندوق النقد الدولي

إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في ساحة التمويل الدولي توجد مصادر رسمية أخرى للتمويل الطويل الأجل، تعمل على نسق البنك الدولي مع اختلاف في الشروط وطبيعة الدول المنتمية إليها، مثل بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ومصادر تمويل قطرية أيضاً، وتتميز هذه المصادر بطابع إقليمي أو قطري يختلف عن الطابع الدولي الذي يتميز به البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أولاً – البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش من آثار الحرب العالمية الثانية، ويعتبر هذا البنك إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها **مجموعة البنك الدولي**، ويمثل ذراع البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية) الذي يعمل مع البلدان المتوسطة الدخل والأشد فقراً المتمتعة بالأهلية الائتمانية من أجل تعزيز النمو المستدام والمنصف الذي يؤدي إلى خلق الوظائف وفرص العمل، والحد من تفشي الفقر، ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير من اجل تشجيع الحدّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض لحكومات الدول الأعضاء وتعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتطوير السياسات الاقتصادية. ويدعم البنك الدولي، والمساعدات التقنية، ويتوفر لدى البنك الدولي عدد كبير من البرامج التي ترمي إلى الحدّ من الفقر وتحسين الشروط المعيشية في البلدان النامية.

ترتبط تسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير بظروف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، التي أسفرت عن وجود مجموعة من الدول قد أصابها التدمير الشديد أثناء الحرب، و ظروف التخلف الاقتصادي في مجموعة أخرى من الدول في أمريكا اللاتينية وأسيا وأفريقيا، في ظل غياب مراكز تمويل عالمية تعنى بتقديم قروض أو تقوم بتمويل مشاريع للدول الفقيرة بهدف

المساعدة في تنمية هذه البلاد. وكنتيجة لاتفاقيات بريتون وودز، حيث تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية في عام 1944 حيث اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين.

بدأ البنك الدولي نشاطه الرسمي في عام 1946 وبلغ رأسماله عند إنشاؤه 10 مليار دولار ويتكون من حصص الدول الأعضاء، حيث تحدد لكل دولة حصة معينة في ضوء الوزن النسبي للأرصدة الاحتياطية لدى الدولة العضو وفى ضوء المركز النسبي الذي تشكله هذه الدولة في حركة التجارة الدولية. ويقوم البنك بعمليات الإقراض والتمويل الطويل الأجل فضلاً عن استعداده لتقديم الخبرة والمعونة الفنية أيضاً. وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) . الذي يقدِّم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.
- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). التي تقدِّم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC). التي تقدِّم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.
- وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA). التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.
- المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية (ICSID). الذي يقدِّم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

توزع عمليات االبنك الدولي حسب الدولة

(تتمثل رسالة **البنك الدولي** في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة، ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص، ويتألف من مؤسستين إنمائيتين فريدتين تملكهما 187 من البلدان الأعضاء: وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض بالرؤية المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة وتشمل الجميع. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشدّ فقراً.

وتقدم المؤسستان معاً قروضاً بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بدون فوائد ومنحاً إلى البلدان النامية لمجموعة عريضة من الأغراض تشمل استثمارات في: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويقع مقر البنك الدولي، الذي تأسس في عام 1944، في واشنطن العاصمة، ويعمل لديه أكثر من عشرة آلاف موظف في أكثر من 100 مكتب في مختلف أنحاء العالم). [163]

(يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بما يلي:

[163] – http://www.ecc.ae/ar/publications.aspx?_url=7

- مساندة احتياجات التنمية البشرية والاجتماعية طويلة الأجل التي لا تمولها جهات إقراض خاصة؛
- الحفاظ على القوة المالية للبلدان المقترضة من خلال تقديم المساندة في فترات الأزمات حينما يكون الفقراء أكثر تضرراً من جرائها؛
- اللجوء إلى الرفع المالي (تدبير الموارد المالية عن طريق الاقتراض) لتشجيع الإصلاحات الرئيسية على صعيد السياسات والمؤسسات (مثل إصلاحات شبكة الأمان أو ما يتعلق بمكافحة الفساد)؛
- تهيئة بيئة استثمار مواتية لحفز توفير رأس المال الخاص؛
- تقديم المساندة المالية (في صورة منح تُقدم من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير) في المجالات البالغة الأهمية لرفاهية الفقراء في البلدان كافة.

حققت البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش 70 في المائة من فقراء العالم فيها، تحسينات هائلة في إدارة الاقتصاد وإدارة الحكم على مدى العقدين الماضيين وهي تقوم حالياً بزيادة طلبها على الموارد الاستراتيجية، والفكرية، والمالية التي يتيحها البنك الدولي. ويتمثل التحدي الماثل أمام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في كيفية تحسين إدارة موارده وطرق تقديمها من أجل الوفاء باحتياجات هذه البلدان على أفضل وجه). [164]

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة 22% من القروض التي يمنحها البنك الدولي مخصصة لصالح قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة، ونسبة 20% لصالح قطاع النقل، ونسبة 12% لصالح قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، ونسبة 11% لصالح قطاع الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، ونسبة 8% لصاح قطاع التعليم، ثم تليها قطاع الزراعة وصيد الأسماك والغابات وقطاع الطاقة والتعدين وقطاع التمويل بنسبة 7% لكل منها.

---

164 –

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EcontentMDK:21587044~menuPK:4442413~pagePK:64168445~piPK:6416830،،XTIBRDARABIC/000.html،9~theSitePK:4442342

توزيع القروض التي يقدمها البنك الدولي حسب القطاعات

القطاع	النسبة %
قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة	**%22**
قطاع النقل	%20
قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	%12
قطاع الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	%11
قطاع التعليم	%8
قطاع الزراعة وصيد الأسماك والغابات	%7
قطاع الطاقة والتعدين	%7
قطاع التمويل	%7
قطاع الصناعة والتجارة	%5
قطاع المعلومات والاتصالات	%1
المجموع	%100

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,
,contentMDK:21955842~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html

(يعد البنك الدولي استراتيجية المساعدة القطرية (CAS) للمقترضين النشطين من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. تنطلق استراتيجية المساعدة القطرية من رؤية البلد الخاصة بشأن سبل تنميتها، كما هو محدد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر أو أية عملية أخرى يملكها البلد. يتم وضع استراتيجية المساعدة القطرية، الموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة، بالتشاور مع سلطات البلد ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصالح الآخرين. يكمن الغرض من وضع هذه الاستراتيجية في إطلاق برنامج انتقائي للدعم الذي تقدمه مجموعة البنك مرتبط باستراتيجية البلد الإنمائية ويقوم على المزية النسبية لمجموعة البنك في إطار أنشطة المانحين الآخرين. كما يتم وضع استراتيجيات المساعدة القطرية بغية تعزيز التعاون والتنسيق بين الشركاء الإنمائيين في إحدى البلدان). [165]

165ـ

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJE
contentMDK:21250091~pagePK:41367~piPK:279616~theSitePK:،،CTSARA/0
00.html،3319423

القروض التي يقدمها البنك الدولي حسب القطاعات %

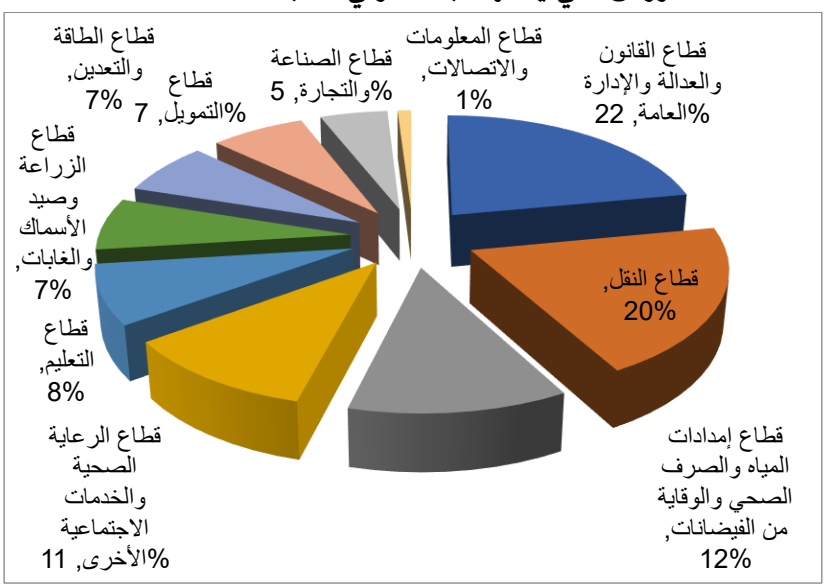

المصدر: الجدول السابق.

تتضمن استراتيجية المساعدة القطرية تشخيصاً شاملاً لتحديات التنمية التي تواجه الدول الفقيرة، بما في ذلك حدوث. يتم بموجب هذه الاستراتيجية تحديد المجالات الرئيسة التي يمكن أن يكون للمساعدات التي تقدمها مجموعة البنك من خلالها بالغ الأثر فيما يتعلق بالحد من الفقر. وعند إجراء هذا التشخيص، تضع هذه الاستراتيجية في اعتبارها أداء حافظة البنك في الدولة وجدارة الدولة الائتمانية وحالة الأطر المؤسسية والقدرة التنفيذية والحكم إلى جانب المسائل الأخرى الشاملة والقطاعية. وبناء على هذا التقييم، يتم تحديد مستوى وتكوين الدعم المالي، الاستشاري و/أو الفني الذي ستقدمه المجموعة للدولة. تركز استراتيجية المساعدة القطرية بصورة متزايدة على النتائج لتتبع تنفيذ برنامجها. كما أنها تتضمن إطاراً من الأهداف والمؤشرات الواضحة لمراقبة أداء مجموعة البنك والبلد لتحقيق النتائج المرجوة.

الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان هي الأعضاء فيها، وعددها 184 عضواً من المساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء . ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. ولأن المحافظين لا يجتمعون

سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذياً، يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين مدراء تنفيذيين للدول الخمس، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهم أكبر خمسة مساهمين في البنك، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

- ويتولى رئيس البنك الدولي، رئاسة اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي والولايات المتحدة، تقوم هي بترشيحه. وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد.
- المديرون التنفيذيون ويشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.
- ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه رئيس البنك، والإدارة، وكبار الموظفين، ونواب الرئيس المعنيين بشؤون المناطق والقطاعات والشبكات والوظائف.
- ونواب الرئيس هم المديرون الرئيسيون في البنك الدولي.

(ويُعتبر البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وهو ليس بنكاً بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة، حيث تلعب أكبر مؤسستين إنمائيتين أساسيتين والتي يملكهما 184 من البلدان الأعضاء – وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) دوراً كبيراً تجاه الدول النامية. وبالرغم أن لكل مؤسسة منهما دوراً مختلف إلا أنه مساند للرسالة المتمثلة في تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم. فبينما يركز البنك الدولي للإنشاء والتعمير على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تركز على البلدان الأشدّ فقراً في العالم. وتقدم المؤسستان معاً قروضاً بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات

بدون فوائد ومنحاً للبلدان النامية لأغراض التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات، فضلاً عن العديد من الأغراض الأخرى). [166]

يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الدول الأعضاء على تحقيق النتائج من خلال تقديمه أدوات مالية مرنة وآنية ومعدة خصيصا وفقا لمختلف الظروف، وكذلك من خلال الخدمات المعرفية والفنية والمشورة. ومن خلال وحدة خدمات الخزانة، تستطيع البلدان المتعاملة مع البنك الحصول على مبالغ أكبر من رؤوس الأموال بشروط جيدة وبآجال استحقاق أطول وبطريقة أكثر قابلية للاستمرار مما تقدمه الأسواق المالية العالمية بصورة معتادة.

المؤسسة الدولية للتنمية جزء من مجموعة البنك الدولي معني بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف هذه المؤسسة التي تم إنشاؤها في عام 1960 إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وذلك من خلال تقديم قروض (تُسمّى "اعتمادات) ومنح لبرامج تؤدي إلى:

- زيادة النمو الاقتصادي،
- وتخفيض عدم المساواة،
- وتحسين أوضاع الناس المعيشية.

تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليقوم بعمله كمؤسسة أعمال ذاتية الاستدامة، وهو يقدّم القروض والمشورة للبلدان متوسطة الدخل والبلدان المتمتعة بالأهلية الائتمانية. علماً بأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية يشتركان في جهاز الموظفين وفي المقر الرئيسي، وهما يقيّمان المشاريع وفق المعايير المتسمة بالصرامة ذاتها. [167]

وتعد المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر مصادر المساعدة للبلدان الأشد فقراً في العالم وعددها 82 بلداً، 40 بلداً منها يقع في أفريقيا. والمؤسسة هي أكبر مصدر واحد للأموال من جهة مانحة لمشاريع الخدمات الاجتماعية الأساسية في تلك البلدان. وتحقق العمليات التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية تغييراً إيجابياً لما يبلغ مجموعه 2.5 مليار شخص يعيش معظمهم على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بإقراض الأموال بشروط ميسّرة. ويعني هذا أن سعر الفائدة على اعتمادات

---

[166] – أمينة جاد، المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الطابع التمويلي، نشر في أخبار مصر، 26 – 04 – 2007.

[167] – http://www.albankaldawli.org/ida/ida-history.html.

المؤسسة هو إما الصفر أو سعر منخفض جداً مع أجل سداد يمتد على فترة ما بين خمس وعشرين سنة وأربعين سنة، شاملاً فترة سماح مدتها خمس إلى عشر سنوات. كما تقدّم هذه المؤسسة مُنحاً للبلدان التي تتعرض لمخاطر ارتفاع أعباء الديون إلى مستويات مرهقة. وإضافة إلى القروض الميسّرة والمنح، تقدّم المؤسسة الدولية للتنمية مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون، وذلك من خلال مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف (MDRI). [168]

ثانياً – صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلداً. وصندوق النقد الدولي هو **المؤسسة المركزية** في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية بتاريخ يوليو 1944 عقدته الأمم المتحدة. وكانت الحكومات الأربع والأربعين الممثلة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي يتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات والتي شكلت حلقة مفرغة ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. [169]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت دول الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي وإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وفي عام 1945 وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية هي صندوق النقد الدولي لتشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات ومراقبة استقرار أسعار الصرف. فخرج صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه. وتختلف الوظائف

---

[168] – انظر، المصدر السابق.

[169] – انظر، http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm

والأهداف التي نشأ صندوق النقد الدولي من أجلها عن الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وإن كانت كل منظمة يكمل إحداها الآخر.

موارد صندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيس لموارد صندوق النقد الدولي تأتي من الدول الأعضاء في الصندوق، وعلى الأخص مدفوعاتها لسداد اشتراكات العضوية التي غالباً ما تعكس حجم الاقتصاد في كل بلد. وفي قمة مجموعة العشرين التي عقدت في نيسان/إبريل 2009، تعهد قادة العالم بدعم وزيادة موارد الصندوق المستخدمة في الإقراض إلى ثلاثة أضعاف حجمها الحالي، أي من حوالي 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار. وللوفاء بهذا التعهد، وافقت البلدان المشاركة حديثاً في الاتفاقات الجديدة للاقتراض **على التوسع في قيمة هذه** الاتفاقات لتصل إلى حوالي 570 مليار دولار، وهذا أصبح نافذا منذ 11 آذار/مارس 2011 عقب استكمال إجراءات التصديق من المشاركين في الاتفاقات. واتفق المحافظون في عام 2010 على مضاعفة موارد الصندوق المستمدة من حصص العضوية لتبلغ حوالي 730 مليار دولار أمريكي وإجراء عملية كبرى لإعادة المواءمة بين أنصبة حصص البلدان الأعضاء. وعندما تصبح زيادة الحصص نافذة، يبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB).

الدول الأعضاء صاحبة أكبر نسبة في رأس مال في صندوق النقد الدولي %

الدولة	حصة الدولة نسبة مئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	17.6
اليابان	6.5
ألمانيا	6.2
فرنسا	5.1
المملكة المتحدة	5.1
ايطاليا	3.36
المملكة العربية السعودية	3.3
كندا	3.02
الصين	3.02
روسيا	2.8

في منتصف 2012، أعلنت الدول الأعضاء تعهدات إضافية لزيادة موارد الصندوق بمبلغ 460 مليار دولار أمريكي للمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن الدول الأعضاء صاحبة أكبر حصة في رأس مال صندوق النقد الدولي تسيطر على القرارات والسياسات التي ينتهجها الصندوق، وبما ينسجم أحياناً كثيرة مع مصالحها الاقتصادية والسياسية. وتصل حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نسبة 17.6 % من رأس مال في صندوق النقد الدولي، تليها مباشرة اليابان بنسبة 6.5 % ثم ألمانيا بنسبة 6.2 %، ومن بين الدول العربية تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة السابعة بين الدول الأعضاء بنسبة 3.3% من رأس مال في صندوق النقد الدولي.

الدول الأعضاء صاحبة أكبر نسبة في رأس مال في صندوق النقد الدولي %

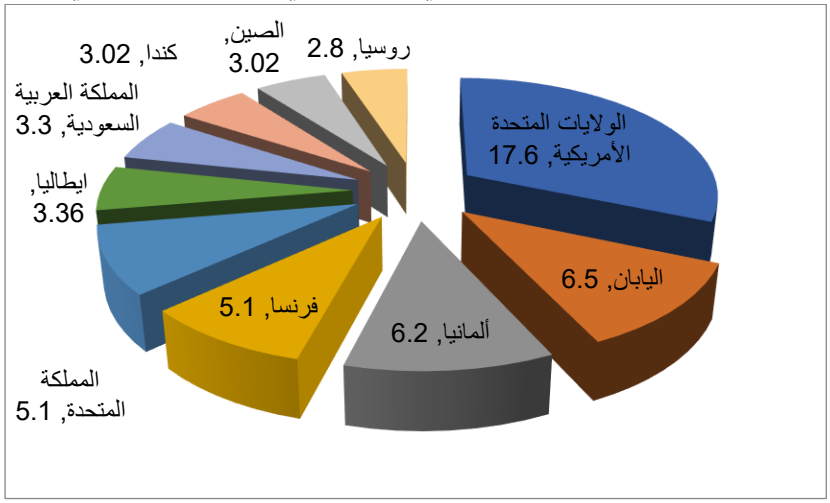

أهداف صندوق النقد الدولي:

يهدف صندوق النقد الدولي إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي لأنه نظام ضروري لدعم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ورفع مستويات المعيشة، والحد من الفقر. وقد تم مؤخرا توضيح صلاحيات الصندوق وتحديثها لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي. [170]

ويسعى الصندوق إلى **منع وقوع الأزمات** في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، ويمكن أن يستفيد من

[170]– النظام النقدي الدولي هو نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمَكِّن البلدان (ومواطنيها) من إجراء المعاملات بينها.

موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

تنص المادة الأولى لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على أهدافه الأساسية الآتية: [171]

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2. تيسير التجارة الدولية، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

3. الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي.

4. تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

5. تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

6. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء.

7. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من

8. تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

9. تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

المصدر الرئيس لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الدول الأعضاء أي الحصص في رأس المال التي تسددها الدول حين الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص.

وتتضمن **الأهداف القانونية** لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين

---

[171] – المصدر: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box3

المدفوعات التي تتعرض لها البلدان . ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- **مراقبة** التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم **المشورة بشأن السياسات** لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاماً.
- **إقراض** البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية. ومن أمثلة ذلك ما يلي:
- تقديم **المساعدة الفنية** والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

يعد صندوق النقد الدولي **المحفل** الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات.

يساعد صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء عن طريق ما يلي:

- استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.
- إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.
- تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

ومن أمثلة ذلك ما يلى:

- خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998، سارع الصندوق بمساعدة كوريا على تعزيز ما تملكه من احتياطيات، فتعهد بتقديم 21 بليون دولار أمريكي لمعاونتها في إصلاح الاقتصاد، وإعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات، والتعافي من حالة الكساد. وفي خلال أربع سنوات،

كانت كوريا قد حققت قدراً من التعافي يسمح لها بسداد القروض مع القيام في نفس الوقت بإعادة بناء الاحتياطيات.

- وفي أكتوبر/تشرين الثاني 2000، وافق الصندوق على قرض إضافي لكينيا قيمته 52 مليون دولار أمريكي لمساعدتها في مواجهة آثار الجفاف الشديد، وذلك كجزء من قرض يقدم على ثلاث سنوات بمقدار 193 مليون دولار أمريكي بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر الذي يوفره الصندوق للبلدان الأعضاء، وهو برنامج إقراض ميسر أنشئ لخدمة البلدان منخفضة الدخل.
- في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، تدخل الصندوق لمساعدة دول البلطيق، وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق في إنشاء نظم خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظم الاقتصاد القائم على السوق.

كما يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية،
- تحقيق استقرار أسعار الصرف،
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات،
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

(ولما كان صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه يعد المحفل الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة بالاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات). [172]

في مجال الرقابة وحفاظاً على الاستقرار ومنعاً لحدوث أزمات في النظام النقدي الدولي، يستعرض صندوق النقد الدولي ويراقب سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية، على المستويات الوطنية والإقليمية

[172] – أمينة جاد، المصدر السابق.

والعالمية، من خلال نظام رسمي يعرف باسم **الرقابة**. (وفي إطار أنشطة الرقابة، يقدم الصندوق المشورة لأعضائه البالغ عددهم 188 بلداً، مشجعاً على اعتماد السياسات الكفيلة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية ورفع مستويات المعيشة. كذلك يقدم الصندوق تقييماً منتظماً للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي، ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي إضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي). [173]

سمات الإقراض من صندوق النقد الدولي:

- يقدم صندوق النقد الدولي القروض لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته من النقد الدولي وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وهذا يعني أن قروض صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة محددة .

- تبقى قروض صندوق النقد الدولي **مشروطة** بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات. وهذا يعني ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق بهدف تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض. ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة. كما يقوم الصندوق بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذ الدولة المقترضة لالتزاماتها المقررة على صعيد السياسات. وخلال الفترة 2000–2001، عمل الصندوق على **ترشيد** هذه الشرطية – بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها .

---

[173] – http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm

- قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات. وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الاتفاقات الممددة . (ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر – (Early Repayment Expectation) أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و 4.5 إلى 7 سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

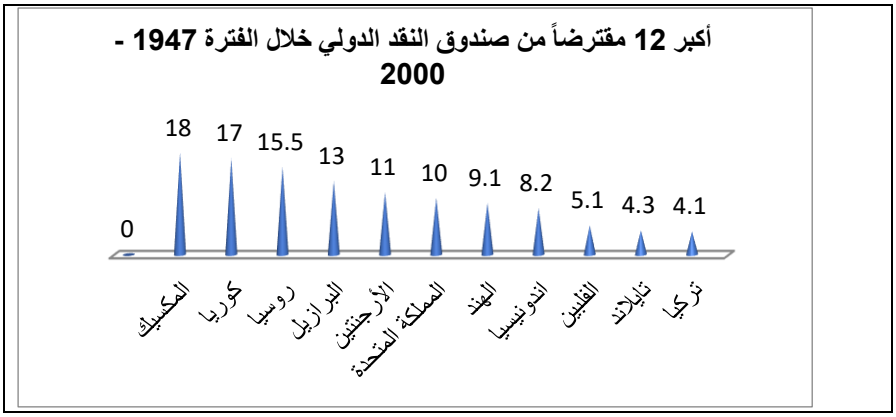

يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات مالية للدول الأعضاء بما يتيح لها الفرصة الكافية لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع الصندوق في وضع برنامج للسياسات المالية والنقدية بدعم تمويلي من الصندوق، على أن يكون استمرار الدعم المالي مرهوناً بمدى فعالية تنفيذ هذا البرنامج. وفي تحرك مبكر لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت مؤخراً، بادر الصندوق بتعزيز طاقة الإقراض المتوافرة له ووافق في نيسان/إبريل 2009 على عملية إصلاح شاملة كبرى لآليات تقديم الدعم المالي، ثم اعتمد مزيداً من الإصلاحات في آب/أغسطس 2010 وكانون الأول/ديسمبر 2011. [174]

*****

[174] – http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm

أكبر 12 مقترضاً من صندوق النقد الدولي
خلال الفترة 1947 – 2000

الدولة	حجم الاقتراض (مليار وحدة حقوق السحب الخاصة)
المكسيك	18.00
كوريا	17.00
روسيا	15.50
البرازيل	13.00
الأرجنتين	11.00
المملكة المتحدة	10.00
الهند	9.10
اندونيسيا	8.2
الفلبين	5.10
تايلاند	4.30
تركيا	4.10
الباكستان	4.00

حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي

- **الدول الأعضاء: 188 دولة.**
- **المقر** :العاصمة واشنطن
- **المجلس التنفيذي:** 24 مديراً تنفيذياً يمثلون بلداناً أو مجموعات بلدان.
- **الموارد البشرية** : حوالي 2503 موظفا من 144 بلداً.
- **مجموع حصص العضوية:** 360 مليار دولار أمريكي (14 آذار/مارس 2013).
- **الموارد الإضافية المتعهَّد بها أو المرصودة:** تريليون دولار.
- **القروض المرصودة (حسب بيانات 7 آذار/مارس: 2013** 226 (مليار دولار، منها 166 مليار دولار لم تُسحب بعد).
- **أكبر المقترضين (المبلغ المتفق عليه حسب بيانات 7 آذار/مارس 2013):** اليونان والبرتغال وأيرلندا).
- **أكبر القروض الوقائية (المبلغ المتفق عليه حسب بيانات 7 آذار/مارس 2013):** المكسيك وبولندا وكولومبيا.
- **المشاورات في سياق الرقابة** : في عام 2011، نوقشت 122 مشاورة، وفي عام 2012 نوقشت 123 مشاورة .
- **المساعدة الفنية** : قُدمت مساعدات ميدانية في السنة المالية 2012 تعادل 246 سنة عمل/شخص.
- **الشفافية** : نُشِر في عام 2012 حوالي 91% من تقارير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة والتقارير المرتبطة بالبرامج وتقارير السياسات (حسب بيانات 20 مارس 2013).

المصدر:

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm

شعار صندوق النقد الدولي

مقالة

صندوق النقد الدولي وما أدراك ما هو صندوق النقد الدولي

لعب صندوق النقد الدولي ومنذ نشأته دوراً مشبوهاً، يتمثل في تكريس تبعية الدول الفقيرة والضعيفة للدول الغنية ذات التوجهات الاستعمارية، بهدف دوام سيطرة تلك الدول على الدول الضعيفة، وتمكينها من الاستئثار بثرواتها ومقدراتها، والحيلولة دون حصول أية نهضة حقيقية فيها . أما آلية العمل المتبعة لتحقيق ذلك، فتقوم على إغراء تلك الدول بالحصول على قروض بفوائد ميسرة ، تمكنها من دعم اقتصادها ورفع مستوى معيشة الأفراد فيها كما يدّعون، وعادة ما يتدخل الصندوق في الكيفية التي ستنفق فيها تلك القروض، واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة كما يزعمون، وهنا تبدأ الكارثة، حيث تنفق تلك الأموال في مشاريع غير منتجة، علاوة على الفساد المالي المتأصل في أنظمة الحكم في تلك الدول، فتكون النتيجة معاكسة تماماً لما هو مفترض أصلاً، حيث تعجز الدولة عن تسديد قيمة تلك القروض ناهيك عن تسديد فوائدها، وهنا يعود صندوق النقد للتدخل مرة أخرى من أجل إعادة جدولة الديون، أو تمكين الدولة من الحصول على قروض إضافية، غير أن إعادة الجدولة أو القروض الجديدة تكون محكومة بشروط قاسية بخلاف الشروط في المرة السابقة، فتتفاقم الأمور وتغرق الدولة في مستنقع الديون، وتصبح قراراتها الاقتصادية والسياسية على حد سواء مرهونة بإرادة صندوق النقد الدولي والقائمين عليه.

والمشاهد المحسوس، هو أنه حيثما تدخل صندوق النقد الدولي وحل خبراؤه، حل الخراب والفقر والبطالة والغلاء، ذلك أن الدولة المستهدفة، وبعد غرقها في مستنقع الديون، تصبح جاهزة للمرحلة الثانية من عمل الصندوق والمتمثلة في جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل تلك الدولة، تتلخص في زيادة الضرائب على المواطنين ورفع أسعار السلع وعلى وجه الخصوص الأساسية منها، ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع المدعومة كالخبز أو المحروقات وغيرها، إلى جانب إجراءات أخرى كتجميد الرواتب أو تخفيضها، والحد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

المصدر : بقلم نافذ الشامي

http://webcache.googleusercontent.com/search

IMF Member's Quotas
and IMF Governors،and Voting Power
الدول العربية الأعضاء في صندوق النقد الدولي وحصة كل منها في رأس المال والتصويت

Member	QUOTA		VOTES	
	Millions of SDRs	Percent of Total[1]	Number[2]	Percent of Total[1]
Algeria[3]	1،254.7	0.60	12،797	0.60
Bahrain[3]	135.0	0.06	1،600	0.07
Djibouti[3]	15.9	0.01	409	0.02
Egypt	943.7	0.45	9،687	0.45
Iraq	504.0	0.24	5،290	0.25
Jordan[3]	170.5	0.08	1،955	0.09
Kuwait[3]	1،381.1	0.66	14،061	0.66
Lebanon[3]	203.0	0.10	2،280	0.11
Libya	1،123.7	0.53	11،487	0.54
Mauritania[3]	64.4	0.03	894	0.04
Morocco[3]	588.2	0.28	6،132	0.29
Oman[3]	194.0	0.09	2،190	0.10
Qatar[3]	263.8	0.13	2،888	0.13
Saudi Arabia[3]	6،985.5	3.32	70،105	3.27
Somalia	44.2	0.02	692	0.03
Sudan	169.7	0.08	1،947	0.09
Syrian Arab Republic	293.6	0.14	3،186	0.15
Tunisia[3]	286.5	0.14	3،115	0.15
United Arab Emirates[3]	611.7	0.29	6،367	0.30
Yemen، Republic of [3]	243.5	0.12	2،685	0.13
United States[3]	37،149.3	17.67	371،743	17.33
United Kingdom[3]	10،738.5	5.11	107،635	5.02
Germany[3]	13،008.2	6.19	130،332	6.08
China[3]	4،687.2	2.23	47،122	2.20
Russia[3]	5،945.4	2.83	59،704	2.78
TOTALS General Dept. and Special Drawing Rights Dept.	210،251.4	100.0[5]	2،144،854	100.00[5]

[1]At the present time all 182 members are participants in the Special Drawing Rights Department.

[2]Voting power varies on certain matters pertaining to the General Department with use of the Fund's resources in that Department.

[3]These countries have accepted the obligations of Article VIII, Sections 2, 3, and 4 of the Articles of Agreement.

[4]The Democratic Republic of the Congo's voting rights were suspended effective June 2, 1994 pursuant to Article XXVI, Section 2(b) of the Articles of Agreement.

[5]This figure may differ from the sum of the percentages shown for individual countries because of rounding.

ما هي وحدة حقوق السحب الخاصة؟

وحدة **حقوق السحب الخاصة(SDR)** ، هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة .كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي – يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين. ومنذ عام 1981، لم ير الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية. ولكن في سبتمبر 1997 ، مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق – التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد – اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "لتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك.

ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق.

وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية .

المصدر :

http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#box3

*****

الفصل السادس

منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization

المبحث الأول – التحول من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات إلى منظمة التجارة العالمية:

- جولات مفاوضات الغات السبع.
- إعلان قيام منظمة التجارة العالمية.
- مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.
- أهم مزايا النظام التجاري المتعدد للمنظمة وتحرير التجارة.

المبحث الثاني – أهداف منظمة التجارة العالمية وهيكلها وشروط العضوية:

- أهداف منظمة التجارة العالمية.
- المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية.
- الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة مراكش.
- الهيكل التنظيمي للمنظمة.
- شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية.
- حقائق وأوهام حول منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث – الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية:

- الخطوات العملية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.
- النتائج الاقتصادية لانضمام سورية إلى اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية.
- الحقوق والالتزامات.
- تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر.
- آثار اتفاقيات الغات في البلدان النامية.

الفصل السادس

منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا منهكة القوى وخسرت معظم مراكزها الصناعية ودمرت المعامل والمصانع والجسور والطرقات والمشافي، وبذلك خسرت البنية التحتية إلى جانب المراكز الصناعية والتجارية، كما خسرت أوروبا معظم مستعمراتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي حصدت كل المكاسب وتصدت لقيادة العالم وظهر النظام العالمي الذي تسيطر عليه أمريكا منذ ذلك الوقت، حتى أن الرئيس الأمريكي روزفلت صرح بعد الحرب قائلاً: (إن قدرنا هو أمركة العالم). وظهرت مرحلة تاريخية جديدة أدت إلى ظهور الإمبريالية التي تعمل من خلال السيطرة الاقتصادية والتجارية على مقدرات الشعوب بدلاً من الاحتلال والاستعمار، وقد وصف الزعيم الهندي جواهر لال نهرو المرحلة قائلاً: (لا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بضم "استعمار" أحد البلدان إليها كما فعلت الدول الأوروبية من قبل، فكل ما يهمها هو الربح والسيطرة على ثروات البلدان الأخرى ومن خلال ذلك يكون من السهل جداً السيطرة على شعوب هذه البلدان وعلى أراضيها دون أن تتكبد مصاعب إرسال الجيوش للاحتلال وتحمل أعبائها المالية، وتصبح هذه البلدان مستقلة اسمياً ولكنها غير مستقلة اقتصادياً لأنها تقع في قبضة أصحاب البنوك ورجال الأعمال الأمريكان). [175]

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس تؤمن لها استمرار السيطرة الاقتصادية والقيادة ودعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي عرف فيما بعد باسم (مؤتمر بريتون

[175] – النظام المرابي العالمي، مجموعة مؤلفين، دار المستقبل دمشق 1991 ص73 .

وودز Bretton Woods كان من أهم نتائجه ظهور مرحلة جديدة في النظام الاقتصادي العالمي تهدف إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب وبخاصة في أوروبا واليابان، خلق مناخ ملائم لتنشيط الإنتاج والتبادل التجاري العالمي، تشجيع وحماية مصالح الشركات متعدية الجنسية. وتأسس استناداً إلى معاهدة بريتون وودز مؤسستان عالميتان هامتان: الأولى – صندوق النقد الدولي (IMF) كمصرف عالمي يشرف على النظام النقدي العالمي ويضع موارده في متناول الدول الأعضاء لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو قصير الأجل في ميزان المدفوعات. الثانية – البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IB) يسهم في تحويل المشروعات الإنمائية الصناعية والزراعية في الدول الأعضاء ويسعى لدمج اقتصاديات الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر علية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

بدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عملهما في عام 1945 وكان السبب في عدم قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) معارضة الكونغرس الأمريكي قيام المنظمة في ذلك الوقت لأنها لا تخدم مصالح الأمريكيين، وبدلاً من ذلك تم تأسيس منظمة مؤقتة في عام 1947 لمتابعة شؤون التجارة الدولية عُرفت باسم الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الغات G A T T) وهي الأحرف الأولى من اسم الاتفاقيات باللغة الإنكليزية (The General Agreement On Tariffs and Trade).

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في حجم التجارة العالمية. حيث زاد حجم صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر أدى إلى حدوث نمو غير مسبوق. ثم تطور هذا النظام من خلال جولات من المفاوضات التجارية تحت مظلة الغات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل محاربة الإغراق وغيرها. أدت الجولة الأخيرة (جولة الارغواي) التي امتدت من عام 1986 إلى عام 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول

التحول من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الغات إلى منظمة التجارة العالمية

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (الغات) هي اتفاقيات متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين الدول الأعضاء، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات من أجل زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما تهدف إلى تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رأس المال والاستثمارات، وإزالة الحواجز الإدارية وخفض الرسوم الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي. وأضحت هذه الاتفاقية سارية المفعول منذ بداية عام 1948 واتخذت مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها. [176]

- وكان من أهم أهداف الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات:
- تحرير التجارة الدولية.
- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين مختلف الدول.
- حل المنازعات التجارية التي تحصل بين الدول عن طريق المفاوضات.
- تهيئة المناخ لقيام المنظمة العالمية للتجارة.
- وتشكل اتفاقية (الغات) إطاراً قانونياً لتسيير العلاقات التجارية الدولية، يهدف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول أو تعيق حركة التجارة الدولية.

شهدت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثماني جولات تفاوض هي (جولة جنيف 1947، فرنسا 1949، انكلترا 1951، جنيف 1956، جنيف/جولة ديلون 1960، جنيف/ جولة كينيدي 1964، جنيف/جولة طوكيو 1973، جنيف/ جولة أوروغواي 1986)، وكان آخرها جولة الأوروغواي والتي تعد بمثابة النهاية للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات، واستبدلت بمنظمة التجارة العالمية بمؤتمر مراكش المغرب في عام 1994

---

[176] – تقرير وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة منعكسات اتفاقية الفات على الاقتصادات العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة 7-4 تموز 1994، ص2.

ليتم الاتفاق رسمياً على مولد منظمة التجارة العالمية كما عقدت عدة مؤتمرات وزارية للمنظمة. ولمنظمة التجارة العالمية نفس مبادئ اتفاقيات الغات والتزاماتها حيث تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء. [177]

ثانياً – جولات مفاوضات الغات السبع:

تم تطوير وتوسيع اتفاقيات الغات من خلال سبع جولات تفاوضية متتالية خلال السنوات (1947 – 1986) وقبل البدء في مفاوضات الجولة الأخيرة للغات (جولة أورغواي)، خصصت جولات المفاوضات الست الأولى لبحث مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع الصناعات التحويلية التي تشكل النسبة الكبرى من تصدير الدول الصناعية المتقدمة. [178]

– **الجولة الأولى (تأسيس الغات 1947):** تمخضت جولة المفاوضات الأولى (جنيف سويسرا 1947) عن 45 ألف امتياز جمركي بتكلفة عشرة مليارات دولار من التجارة، أي ما يقارب خمس إجمالي إنتاج العالم في تلك الأيام. كما وافقت الدول المشاركة، 23 دولة، على ضرورة قبول بعض قواعد التجارة الموجودة في مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية، ورأت ضرورة إنجاز هذا الأمر بسرعة وعلى نحو مشروط لحماية قيمة الامتيازات الجمركية التي تفاوضوا بشأنها. وعرفت هذه الصفة المشتركة لقواعد التجارة والامتيازات الجمركية فيما بعد باسم الغات. وأصبحت سارية في يناير/ كانون الثاني 1948، في حين كان ميثاق منظمة التجارة الدولية لا يزال قيد التفاوض. وأصبحت الدول الـ 23 هي الدول الأعضاء المؤسسة للغات (الأطراف المتعاقدين). وقد تركزت المفاوضات خلال هذه الجولة وجولات أنيسي 1949، وتوركي 1951، وجنيف 1956، وديلون 1961، حول تخفيض التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وفي المقام الأول بين الدول الصناعية.

– **الجولة الثانية (أنيسي – فرنسا 1949):** تم في الجولة الثانية تخفيض خمسة آلاف تعرفة جمركية على السلع الصناعية.

---

[177] – مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أيلول 2002.

[178] – الجزيرة نت، عن طريق الانترنت، السبت 2001/10/27.

- **الجولة الثالثة (توركي – إنكلترا 1951):** تم في الجولة الثالثة تخفيض 7800 تعرفة جمركية بما يعادل 55% من مستوى التعرفة التي كانت عليه في عام 1948 .

- **الجولة الرابعة (جنيف سويسرا 1956)، والخامسة (ديلون 1960-1961):** تم في الجولة الرابعة والخامسة تخفيض عدد كبير من التعرفات وسميت الجولة الخامسة باسم جولة ديلون نسبة إلى وزير التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي مثل دولته فيها وكان له دور كبير في تحريك المفاوضات.

- **الجولة السادسة (جنيف سويسرا 1964-1967):** دعيت الجولة السادسة بجولة كيندي نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت جون كيندي الذي دعا لعقدها، وتم الاتفاق في نهايتها على تخفيض التعرفات الجمركية بنسبة 35% تدريجياً على مدى خمس سنوات لعدد من السلع الصناعية.

تمخض عن جولة كنيدي اتفاق الغات لمكافحة الإغراق. لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية، كما رفضت الاتفاقات الأخرى غير الجمركية في الولايات المتحدة. كذلك فشلت الاتفاقات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك، لأن قانون عام 1962 الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية، ورفض الكونغرس الأميركي إقرار تشريع للاتفاقات.

- **جولة طوكيو (1973-1979):** عقدت الجولة السابعة للمفاوضات في طوكيو اليابان في عام 1973 واستمرت حتى عام 1979 ودعيت باسم جولة طوكيو وكانت من أهم جولات المفاوضات التي عقدتها الغات حتى ذلك التاريخ شاركت فيها نحو 99 دولة، وتوصل المفاوضون إلى اتفاق يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية في الدول التسع المتقدمة صناعياً وذلك بنسبة 34% عن مستوى التعرفة الجمركية الذي كان مطبقاً في عام 1948 إلى نحو 4.7% في عام 1979.[179]

[179] – انظر، منظمة التجارة العالمية – أساسيات – من هافانا إلى مراكش.

وناقش المفاوضون في هذه الجولة عدداً من القضايا مثل ارتفاع أسعار السلع الغذائية – والتعويضات التي تطالب بها الدول النامية عن الأضرار التي ستلحق بهذه الدول نتيجة لتحرير التجارة العالمية، كما ناقشوا موضوع حماية المستهلك والبيئة وموضوع إجراءات السماح بالاستيراد وتجارة اللحوم والحيوانات الحية والألبان كذلك موضوع اتخاذ إجراءات حماية لأغراض التنمية، وموضوع تحسين آلية عمل الغات. [180]

تعد جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام الغات، فقد صاغت أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني ومنتجات الألبان واللحوم وغيرها.

– **الجولة السابعة جولة الأورغواي:** بدأت الجولة السابعة في أورغواي وانتهت في المغرب ودامت ثمان سنوات: بدأت في مدينة يونتا – دل – إستيه في الأورغواي ودعيت بجولة الأورغواي نسبة إلى الدولة التي استضافت المؤتمر الوزاري الذي ضم 105 دول أعضاء في اتفاقية الغات صدر عنه الإعلان عن بداية أهم جولة من جولات مفاوضات الغات، وقد حدد الإعلان المبادئ العامة للمفاوضات. **[181]**

واعتمدت نتائج جولة الأوروغواي رسمياً في اجتماع مراكش من جانب الدول المشاركة في الجولة في 1994/4/15 وأهم هذه النتائج: [182]

1– إنشاء المنظمة التجارية العالمية لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي. ويمكن تلخيص المهام التي كلفت بها المنظمة في تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي، والإشراف على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإدارة نظام شامل وموحد لتسوية المنازعات، وإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية في الدول الأعضاء، والتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية والمالية الدولية. وقد

---

[180] – الدكتور عدنان شوكت شومان، اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما، دار المستقبل دمشق 1996 ص 30.

[181] – المصدر، الجزيرة إنترنت السبت الموافق 2001/10/27.

[182] – الجزيرة نت السبت 2001/10/27.

تضمنت اتفاقية ونتائج جولة أوروغواي إدماج الاتفاقيات السابقة للغات التي لم تلغى أو تعدل ضمن إطار الترتيبات الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة.

2 – توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال المفاوضات متعددة الأطراف في الجولات السابقة وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضاً حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

3 – توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية في التعريفات الجمركية وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض، وكذلك تخفيض القيود الجمركية.

4 – تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم إدماج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات، ويوفر هذا النظام عدة مزايا وضمانات في إطار متعدد الأطراف.

5 – إيجاد آلية دائمة لاستعراض السياسات التجارية على نحو منظم لرصد ومراقبة النظام التجاري متعدد الأطراف والسياسات العامة التي تؤثر على النظام، بهدف التأكد من تطبيق الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروغواي وعدم معارضة السياسات التجارية لها.

كانت مفاوضات جولة أورغواي، التي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية، الأطول والأصعب والأكثر شمولاً. فقد دامت أكثر من سبع سنوات بعد بدايتها في بونتا دل إستا في أورغواي عام 1986، وحضرتها 125 دولة وانتهت في مراكش عام 1994. وكانت الأصعب لأنها أوشكت في عدة مراحل على الفشل، لذا حصل تمديد لها أكثر من مرة على أمل أن تنتهي الجولة باتفاق الفرقاء المتعاقدين. كما كانت جولة أورغواي الأكثر شمولا والأوسع نطاقا من كل الجولات السابقة، لأنها أدت إلى اتفاقات في مجالات جديدة تعدت المجال التقليدي للغات وهو تجارة السلع والبضائع.[183]

[183] – ملخص البيان الختامي لجولة أورغواي.

جرت مفاوضـــات صـــعبة جداً في ما يتعلق بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية أدت إلى عقد اتفاقيتين جديدتين، هما الاتفاق العام لتجارة الغات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. كما أعيد إدخال قطاعات أخرجت قسرا من الغات مثل قطاع الزراعة وقطاع الأنسجة والملبوســـات وجرى توثيق القواعد المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق. بالإضـــافة إلى ذلك، أدت جولة أوروغواي إلى اتفاقيات ومقررات في ما يخص تجارة السلع مثل اتفاقيات الوقاية والتثمين الجمركي والقيود الفنية أمام التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وقواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد والفحص قبل الشحن. وكان من أبرز نتائج هذه الجولة قرار تزويد النظام متعدد الأطراف بجهاز أقوى وأكثر كفاءة لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، فجاء اتفاق تسوية المنازعات الذي يطرح إجراءات جديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بموجب اتفاقات جولة أورغواي، وهذا الاتفاق من شأنه تحسين النظام السابق بتوفير حدود زمنية صارمة للخطوات التي يتم معالجتها.

كان الهدف العام لجولة أورغواي خفض التعرفة الجمركية إلى الثلث وإزالة كثير من الحواجز غير الجمركية. وبلغ آخر خفض للتعرفة الجمركية ما يقرب من 40%. وقدرت الولايات المتحدة أن جولة أورغواي ستوفر دعماً للاقتصـــاد العالمي يصـــل إلى ســـتة تريليونات دولار خلال العقد التالي لانتهائها. لقد شـكل برنامج العمل الذي وافق عليه الوزراء الأسـاس لجدول أعمال مفاوضات جولة أورغواي التي شملت 15 موضوعاً هي: [184]

- التعرفات الجمركية.
- الحواجز غير الجمركية.
- منتجات الموارد الطبيعية.
- المنسوجات والملبوسات.
- الزراعة.
- المنتجات الاستوائية.
- بنود الغات.
- قوانين جولة طوكيو.

[184] – ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية"، د. فادي على مكي– المركز اللبناني للدراسات. الطبعة الأولى 20

- مكافحة الإغراق.
- الدعم.
- الملكية الفكرية.
- إجراءات الاستثمار.
- تسوية المنازعات.
- نظام الغات.
- الخدمات.

أسهمت اتفاقيات الغات بإنشاء نظام تجارة متعدد الأطراف قوي ونشط أصبح أكثر تحرراً خلال جولات المفاوضات التجارية. من الواضح أن اتفاقيات الغات منذ نشأتها عام 1947 وحتى اكتمال أبعادها في مؤتمر مراكش عام 1994 كان هدفها الأساسي تلبية حاجات الدول المتقدمة الصناعية وتأمين مصالحها، وقد أكدت الممارسات الفعلية لهذه الدول عبر مسيرة الغات الطويلة هذه الحقيقة. وتبين من تطبيق أحكام اتفاقية الغات خلال العقود الخمسة الماضية، على الدول النامية أن تصدر سلعاً أكثر فأكثر من أجل أن تستورد سلعاً أقل فأقل.[185]

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة هي الرابحة دوماً من خلال تطبيق اتفاقات الغات فإن الدول النامية والدول الأقل نمواً هي الخاسرة دوماً، لقد كانت الخاسرة في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة صناعياً في عصر الاستعمار وبقيت خاسرة في عصر الحرب الباردة وما بعدها وحتى مع ظهور وتطبيق اتفاقية الغات ظلت هي الخاسرة. [186]

إعلان قيام منظمة التجارة العالمية:

أعلن الوزراء المجتمعون في مراكش بعد مصادقتهم على الإعلان النهائي المتضمن نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف واعتمادهم القرارات الوزارية المتصلة بها أنهم يمهدون للانتقال من مرحلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) إلى منظمة التجارة العالمية. كان الهدف الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية وسالفتها الغات تقليل الحواجز التجارية

---

185 – دراسة غرفة تجارة دمشق، ملخص عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الغات)، دمشق.

186 – الدكتور عدنان شوكت شومان، اتفاقية الجات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل دمشق 1996.

بقصـــد تشـــجيع التجارة، ومن ثم عقدت مؤتمرات دولية هامة بهدف خفض التعرفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، وقد تكرســـت معظم جولات الغات الأولى لمواصلة عملية خفض التعرفات الجمركية.

أصبحت منظمة التجارة العالمية منذ 1995/1/1 منظمة قائمة، وبدأت العمل الفعلي منذ هذا التاريخ. ومنحت المنظمة الدول النامية مهلة زمنية لتســـوية أوضـــاعها وإجراء الإصـــلاحات الهيكلية بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المنظمة. وتعد المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسســـي المشـــترك لتيسـير العلاقات التجارية الدولية، فهي تقوم بالمهام الآتية:

- الإشـراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضـــاء. وتســـهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي.
- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.
- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتســـويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الغات.
- متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- كما تقوم المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشـــاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانســـجام والتوازن في وضـــع الســـياســـات الاقتصادية الدولية.

يتطابق الهيكل الإداري للمنظمة العالمية للتجارة مع الهيكل الإداري في المؤســـســـات الدولية مثل البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير وصـــندوق النقد الدولي. فيشتمل على مجلس وزاري يجتمع مرتين أو ثلاث مرات على الأقل في السـنة، وهيئة عامة تهتم بدراسـة السـياسـات التجارية وتسـوية الخلافات ومتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية الغات، وســـكرتارية عامة يرأســـها مدير عام. وتتخذ القرارات بالاتفاق أو بالتصويت ولكل دولة صوت واحد.

- **مؤتمرات منظمة التجارة العالمية:**

أنشـــئت منظمة التجارة العالمية في يناير/كانون الثاني 1995، وتعتبر إحدى أهم وأقوى المنظمات الدولية التي أنشـــئت في القرن العشـــرين، فهي

تشـرف على حسـن تنفيذ جولة أورغواي (1986-1994)، وهي آخر جولة وأهم الجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة، لأنها توصلت إلى نتائج إيجابية حول إلغاء القيود الكمية المفروضـة على الواردات، ولم تقتصـر على تنظيم تجارة السـلع بل شـملت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما أفرزت آليات جديدة تتعلق بفض المنازعات التجارية. [187]

ويعتبر المؤتمر الوزاري الذي يتألف من ممثلي جميع أعضـــاء منظمة التجارة العالمية رأس السـلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل ســـنتين على الأقل، فقد انعقد مؤتمره في ســـنغافورة في الفترة من 9-13 ديسمبر/كانون الأول 1996. وانعقد المؤتمر الثاني في جنيف بسويسرا في الفترة من 18-20 مايو/أيار 1998. وانعقد الثالث في ســـياتل بالولايات المتحـدة الأميركيـة في الفترة من 30 نوفمبر/تشـــرين الثـاني إلى 3 ديســـمبر/كانون الأول 1999. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصـــمة قطر في الفترة من 9-13 نوفمبر/تشـــرين الثاني 2001. ومن المتوقع حضـــور 647 منظمة غير حكومية للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في الدوحة.

- **المؤتمر الوزاري الأول في سـنغافورة عام 1996:** اشـترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية، والزراعة لأكثر من 120 دولة عضـــوا في منظمة التجارة العالمية. وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 1995. وشـــمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسـات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضـاء. وناقشـت هذه الاجتماعات والجلســـات المســـائل المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأوليين من نشاط وتنفيذ اتفاقات جولة أورغواي. وكان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضـوعات مطروحة كثيرة وصـل عددها إلى أكثر من 20 بندا من أهمها:

- مشكلة الحقوق الاجتماعية.
- النمو الاقتصادي والتجاري.
- الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد.
- معايير العمالة المركزية المعروفة دوليا.

---

187 - الجزيرة نت السبت 2001/10/27.

- مشكلة تهميش الدول الفقيرة.
- دور منظمة التجارة العالمية.
- الاتفاقات الإقليمية.
- القبول بالمنظمة.
- اتفاق تسوية المنازعات.
- تنفيذ اتفاقات المنظمة.
- القوانين والتشريعات.
- الدول النامية.
- الدول الفقيرة.
- المنسوجات والملابس.
- التجارة والبيئة.
- الخدمات والمفاوضات.
- اتفاق تكنولوجيا المعلومات والمواد الصيدلانية.
- برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي.
- الاستثمار والمنافسة.
- الشفافية في المشتريات الحكومية.
- تسهيل التجارة.

الإعلانات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الأول:

الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة، وكذلك مراجعة وتقييم السياسات التجارية وخاصة من أجل:

- تقييم تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية.
- مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال.
- متابعة التطورات في التجارة الدولية.
- مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطور. [188]

وكان الهدف الأساسي منه مراجعة مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، وقد صدر عن هذا المؤتمر بيان سُمي "إعلان سنغافورة" تضمن: [189]

---

[188] – الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء.

[189] – محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (WTO)،

1. العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

2.استمرار لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالترابط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

3. رفض استخدام معايير العمل كأداة حماية، وتفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.

4. إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقات منظمة التجارة العالمية.

5. وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموًا.

6. إنشاء مجموعات عمل لدراسة عدد من الموضوعات التي اقترحت الدول المتقدمة بدء التفاوض حولها؛ بهدف التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بشأنها. نظرًا لاعتراض الدول النامية على فكرة بدء التفاوض حول تلك الموضوعات، وكلفت مجموعات العمل ببحث مدى ارتباطها بالتجارة ومدى مناسبة تناولها في إطار منظمة التجارة العالمية، وشملت الموضوعات: التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيل التجارة.

- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا 1998:

عُقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة في مايو/أيار 1998 بجنيف **سويسرا**، تضمن جدول أعمال المؤتمر الموضوعات الرئيسة الآتية:

- الموافقة على الاتفاق الخاص بعمل المنظمة.
- تصـريح رئيس المجلس العام حول تقرير المجلس، وتصـريح مدير عام المنظمة حول التطورات في نظام التجارة الدولية ونتائج ومتابعة الاجتماع الخاص بالدول الفقيرة.
- استعراض أنشطة المنظمة ومناقشات بين الوزراء حول تنفيذ اتفاقات المنظمة في الاجتماع المغلق.
- بيانات رؤساء الدول والحكومات، ومناقشات الوزراء حول النشاطات المستقبلية للمنظمة في الاجتماع المغلق.
- الإجراءات المتخذة من قبل الوزراء.

---

http://www.minshawi.com/other/harby.htm

- تحديد زمان ومكان المؤتمر الوزاري التالي.

الإعلانات الوزارية الصـــادرة عن مؤتمر جنيف: صـــدر عن **المؤتمر الوزاري الثاني**، الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين، والإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية:

- الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين:

يؤكد هذا الإعلان على أهمية مســـاهمة هذا النظام خلال 50 عاما في النمو والتوظيف والاســتقرار من خلال تشــجيع تحرير التجارة والتوســع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف المتضـمنة في ديبـاجـات الاتفـاق العـام حول التعريفـات والتجـارة واتفـاق منظمـة التجـارة العالمية.

- الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية:

يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية العالمية وفتحها آفاقاً جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصـــعيد الاقتصـــادي والمالي والتنموي. كما يؤكد الإعلان على ضـــرورة قيام المجلس العام بتقديم تقرير حول تقدم برنامج العمل ومواصـــلة الدول الأعضـــاء في ممارســـتها الحالية بعدم فرض رسوم جمركية على أجهزة الإرسال الإلكترونية.

صدر عن **المؤتمر الوزاري الثاني** إعلان جنيف، والذي تضمن العديد من الموضوعات أهمها: [190]

1. التأكيد على الالتزام الأمين بتنفيذ الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة "أورجواي"، مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث لكل اتفاقية على حدة؛ أخذاً في الاعتبار أهداف تلك الاتفاقات.

2. تكليف المجلس العام بالمنظمة (وهو الجهاز الذي يقوم بإدارة أعمال المنظمة في فترة ما بين المؤتمرات الوزارية) بتنفيذ برنامج عمل للإعداد للاجتماع الوزاري الثالث، وتضمن هذا البرنامج:

- إعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقًا على إجرائها في اتفاقات جولة أورجواي والمتعلقة بالزراعة والخدمات.
- إعداد التوصيات المتعلقة بالموضوعات التي تضمنها إعلان سنغافورة، وهي الاستثمار والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة.

---

[190] – محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (WTO)، http://www.minshawi.com/other/harby.htm

- إعداد التوصيات بشأن أي موضوعات جديدة تقترحها الدول الأعضاء للتفاوض بشأنها.

3. كما صدر عن مؤتمر "جنيف" إعلان مستقل يتعلق بالتجارة في الخدمات، تضمن قيام المنظمة بإعداد برامج عمل لدراسة هذا الموضوع كنشاط مستجد من أنشطة منظمة التجارة العالمية.

- **المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل:** عقد المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/كانون الأول 1999. وكانت أهم الموضوعات المطروحة أمام المؤتمر:

- مسألة تطبيق اتفاقيات جولة أورغواي.
- المناقصات الحكومية.
- التجارة الإلكترونية.
- تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية.
- معايير العمل والتجارة.
- المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً.
- البيئة والتجارة.
- الكائنات المحورة وراثيا Modified Genetically (Organisms).
- التجارة والاستثمار.
- الزراعة.
- الخدمات.
- المنافسة والتجارة.
- تسهيل التجارة .(Trade Facilitation)

لعل هذا المؤتمر هو أشهر أعمال المنظمة ومؤتمراتها؛ بسبب الفشل في إصدار بيان أو إعلان عن المؤتمر يعبر عن اتفاق الأعضاء على أجندة عمل موحدة تجمع رغبات المشاركين، كما أثيرت خلافات بين الدول المتقدمة على طبيعة الموضوعات المطروحة، وأيضًا الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني التي ساهمت بدور فاعل في فشل المؤتمر. ويرجع عدم إمكان التوصل

إلى اتفاق حول الإعلان الذي كان يتعين صدوره عن المؤتمر للعديد من الأسباب أهمها: [191]

أسباب موضوعية:

- فشل المفاوضون في جنيف في التوصل إلى اتفاق حول مشروع إعلان يرفع إلى المؤتمر الوزاري يتضمن أقل قدر من نقاط الخلاف.
- صعوبة وتعقيد الموضوعات المطروحة، ووجود خلافات شديدة حولها، مثل: موضوع الزراعة، والموضوعات الجديدة، ومسائل التنفيذ.
- عدم توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف الرئيسية المشاركة لتقديم تنازلات، والوصول إلى حلول توفيقية.
- إحساس الدول النامية بعدم القدرة على تحمل مزيد من الالتزامات الإضافية.

الأسباب التنظيمية:

- الملابسات التي أحاطت بالمؤتمر، خاصة المظاهرات التي عرقلت عقد المؤتمر في يومه الأول، وإحساس بعض الدول بأن الدولة المضيفة قد حاولت استخدام ذلك كوسيلة للضغط على مختلف الوفود فيما يتعلق بموضوعات معايير البيئة ومعايير العمل.
- الملاحظات على إدارة المؤتمر، والأسلوب الذي جرى به تنظيم العمل، والذي ترتب عليه غياب عنصر الشفافية، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار بالنسبة لمعظم الوفود، خاصة الدول النامية.
- عدم تناسب المدة الزمنية للمؤتمر مع حجم وطبيعة الموضوعات المطروحة.

وجهت للمؤتمرات الوزارية انتقادات كثيرة متعلقة بســـير عمل المنظمة أهمها:

- تملي المنظمة سياساتها على حكومات الدول الأعضاء.
- لا وزن للدول الصغيرة في المنظمة.
- المنظمة وسيلة في يد مجموعات الضغط العالمية.
- الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إليها.
- المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ قراراتها.

---

[191] – المصدر السابق.

(ترى البلدان النامية أنها وقعت – تحت آلية الضـــغط والتهديد والإغراء – على ميلاد منظمة التجارة العالمية في مراكش. لكن هذه الآلية تعتبر طريقا غير ســالك وكذلك الآلية المعتمدة في اتخاذ القرارات على الوفاق هي ذريعة لدى الدول المتقدمة. فهذه الأخيرة على ســبيل المثال لم تف بوعودها للدول النامية في الأورغواي. كما أنها لم تســتجب لمصـــالح الدول النامية تحت ذريعة أنه ليس هناك توافق في الآراء وحتى في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها هناك مشـــاكل جمة في التنفيذ. ولهذا أدانت الدول النامية عملية تسـيير مؤتمر سـياتل والنهج غير الديمقراطي المتبع فيه وأعربت عن عدم موافقتها على ما سيتم فيه من نتائج يومها). [192]

لا يمكن الادعاء بأن الجميع (الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة) يوافقون على كل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب لقيام المنظمة التي تعد منتدى يتم فيه تداول الآراء والاختلافات بين الدول في الأمور المتعلقة بالتجارة العالمية. وخاصة في موضوع النظام التجاري المتعدد للمنظمة، لا ندعي أن هذا النظام خال من العيوب فإن كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة لمزيد من المفاوضات والمباحثات ومراجعة القواعد الموضوعة لتطويره وتحسينه باستمرار. ويرى المدافعون عن منظمة التجارة العالمية أن من **أهم مزايا النظام التجاري المتعدد للمنظمة وتحرير التجارة:**

1. يدعم النظام التجاري المتعدد للمنظمة وتحرير التجارة السلام العالمي ويعززه.
2. في ظل هذا النظام التجاري تجري معالجة النزاعات التجارية بطريقة بنّاءة.
3. يؤدي النظام إلى إرساء الأسس والقواعد لجعل الحياة أيسر للجميع.
4. يؤدي نظام التجارة الأكثر تحرراً إلى تخفيض تكاليف الحياة.
5. يوسّع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في الحصول على المنتجات وتحسين ونوعياتها.
6. تؤدي التجارة الحرّة إلى تزايد الدخل.
7. تحفّز التجارة الحرّة النمو الاقتصادي.

---

[192] – المصدر السابق.

8. بفضل وجود قواعد وأسس للتجارة تصبح الحياة أجدى وأنفع.
9. يحمي نظام التجارة الحرّة الحكومات من وجود التحزّب والتجمعات.
10. يساعد نظام التجارة الحرّة على وجود حكومات قويّة.

بالنتيجة وقعت الدولة الفقيرة في حلقة مفرغة فهي تحتاج إلى استثمار أجنبي إلا أن باستطاعتها تقديم القليل فقط لجذب مثل هذا الاستثمار. كما أن الدول الفقيرة تحتاج إلى التصدير من أجل كسر هذه الحلقة وتحتاج إلى أسواق مفتوحة يمكن لبضاعتها أن تنافس فيها. ولكن صادرات الدول الفقيرة تواجه حواجز هائلة، حواجز جمركية وأخرى غير جمركية، هنا دعا سكرتير عام الأمم المتحدة كوفي عنان جولة تنموية جديدة للمفاوضات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. (سوف تمنح الجولة الجديدة من المفاوضات الفرصة لإتاحة الوصول لكل هذه الأسواق، ويجب علينا أيضاً الرجوع إلى الأرقام التي تبّين أنه طبقاً لإحدى الدراسات، سوف تكسب الدول النامية 155 بليون دولار في العام من تحرير التجارة الإضافي، وهذا أكثر من ثلاثة أضعاف مبلغ الـ 43 بليون دولار الذي تحصل عليه سنوياً من المساعدات الخارجية. هناك أيضاً الحجة الاقتصادية، فإذا خففنا ثلث الحواجز للتجارة في الزراعة والتصنيع والخدمات فإن ذلك سوف يضخ 613 بليون دولار في الاقتصاد العالمي طبقاً لإحدى الدراسات من جامعة ميتشجان. يكون هذا مكافئاً لإضافة اقتصاد بحجم اقتصاد كندا إلى الاقتصاد العالمي. وإذا أزلنا حواجز التجارة بالكامل فإن ذلك سيضخ في الاقتصاد العالمي مبلغ 1.9 تريليون دولار تقريباً وهذا مكافئ لإضافة ضعف اقتصاد الصين إلى الاقتصاد العالمي. لإعطاء وجهة النظر الاقتصادية منظور آخر، أن يكون الدعم المالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالدولار ثلثي الناتج المحلي (GDP) الكلي لأفريقيا. فكر في مكاسب الاقتصاد العالمي إذا تم إزالة هذا الدعم المالي. يريد السيد عنان مبلغ 10 بليون دولار لمحاربة مرض نقص المناعة البشري المسبب للإيدز، ويمثل هذا المبلغ مجرد 12 يوماً من ذلك الدعم المالي محسوباً بالدولار. كذلك لا يمكننا إهمال حقيقة أن الاقتصاد العالمي يبدو بالتأكيد غير متوطد في الحاضر. لا توجد طريقة أفضل لمواجهة

وحل المشاكل المسببة لبطء النمو الاقتصادي من تقوية نظام التجارة متعددة الأطراف من خلال جولة مفاوضات جديدة). [193]

يتم تهميش بعض الدول الأفقر في النظام التجاري الذي تدعو إليه منظمة التجارة العالمية، ولكن هذا الموقف لن يتغير إذا اخترنا عدم تطبيق هذا النظام التجاري. لذلك تحتاج بعض القوانين في هذا النظام إلى تحديث بحيث تعكس الحقيقة الاقتصادية الحالية، مع أن كل قوانين النظام التجاري هي نتاج المفاوضات الماضية، ويمكن تغييرها من خلال مفاوضات إضافية. يريد الأعضاء رؤية قوة دفع مستمرة للمفاوضات في الزراعة والخدمات، وهذا يمكن أن يحدث في إطار منظمة التجارة العالمية فهي تتيح مجالاً لتبادل أوسع وأكبر للتفاوض.

تعد التجارة المحرك الرئيس للتنمية، لكن منتجات الدول النامية تواجه عوائق تحول دون دخولها أسواق الدول الغنية. ويرى المحللون أن فتح أسواق الدول الغنية أمام منتجات الدول النامية، يمكننا من إخراج ملايين البشر خارج دائرة الفقر، وتكون الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق هذا الانفتاح للأسواق هي بدء جولة جديدة من المفاوضات. فالنمو من خلال التجارة يساعد على الوصول إلى أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بخفض الفقر إلى النصف، وإيقاف انتشار الإيدز، وتخفيض عدد السكان الذين لا يتاح لهم ماء صالح للشرب إلى النصف، وضمان أن يتاح لجميع الأطفال التعليم الأساسي بحلول عام 2015.

[193] – http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=6&lang=ar

المبحث الثاني

أهداف منظمة التجارة العالمية

وهيكلها وشروط العضوية

جاءت اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية نتيجة قرار الدول الكبرى وضع أسس متينة لنظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الخطوط العريضة لذلك النظام العالمي الجديد تقضي بإنشاء محورين أساسيين، الأول سياسي والثاني اقتصادي، ففي المحور السياسي أنشئت منظمة الأمم المتحدة، وفي المحور الاقتصادي أنشئت اتفاقية الغات وأخذت تلعب دور منظمة التجارة العالمية بحكم الواقع ومنظمات اقتصادية أخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، ووضع آليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء. ولا بد من الإشارة إلى بعض التفصيلات قبل الحديث عن أهداف منظمة التجارة العالمية: [194]

1 – منظمة **التجارة العالمية منتدى للمفاوضات التجارية:** من أهم وظائف منظمة التجارة العالمية جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة. ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية. وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها "الغات". وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

---

[194] – د. فادي علي مكي، بين الغات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، عام 2000، الجزيرة نت السبت 2001/10/27.

2 – تسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيق التنمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق. وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها. وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

3 – تقوم منظمة التجارة العالمية بمراقبة اتفاقية أورغواي: أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج لحسن سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.

4 – تحاول منظمة التجارة العالمية حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاماً الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

5 – تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

أولاً – أهداف منظمة التجارة العالمية:

إضافة إلى ما ورد أعلاه فإن الهدف الرئيس للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، القضاء على المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول. أما الأهداف الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية فتبدو كما يلي: [195]

1. **إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام:** فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع، مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.

2. **نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر:** يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء. ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

3. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

4. إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.

5. تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

6. السعي نحو تحقيق مستويات التوظف (التشغيل كامل) للدول الأعضاء.

7. تنشيط الطلب الفعال.

---

[195] – محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (WTO)، http://www.minshawi.com/other/harby.htm

8. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
9. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
10. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
11. سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
12. خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
13. إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

يلاحظ أن وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه بـــ "توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.

ثانياً – المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها: [196]

1. مبدأ عدم التمييز: عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في اتفاقيات الغات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها – دون مطالبة – باقي الدول الأعضاء.

[196] – محمد سليم الحربي، المصدر السابق.

2. **مبدأ الشفافية:** الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية). على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد).

3. **مبدأ المفاوضات التجارية:** اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات التجارية بين الدول.

4. **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، بهدف دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

5. **مبدأ التبادلية:** قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ أي كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في مراكش: أقر مؤتمر مراكش الذي أعلن عن قيام المنظمة العالمية للتجارة العديد من الاتفاقيات كدليل عمل للمنظمة أهمها:

- اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الغات 1994 تفسير وتأويل بنود الاتفاقية) وبروتوكول مراكش الملحق بهذه الاتفاقية.
- الاتفاقية الزراعية، التي تنص على إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف وعادل ومستند إلى قوى السوق.
- اتفاقية تحرير تجارة المنسوجات والملابس.
- اتفاقية الوقاية، إمكانية اتخاذ بعض الدول الأعضاء إجراءات وقائية بالنسبة لسلعة حصينة منتجة محلياً في حال حدوث ضرر ناتج عن تدفق كبير للواردات من هذه السلعة.

- اتفاقية منع سياسات الإغراق، إدخال سلعة إلى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلد المصدر مع إضافة مبلغ معقول مقابل تكاليف النقل والشحن والتسويق والتصريف والمصاريف الأخرى
- اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية . والمتضمنة حماية بعض القطاعات أو جزء من الإنتاج الوطني الذي يمكن أن يكون مهدداً بزيادات غير متوقعة في الواردات ويمكن أن تنتج عنه آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني .
- تنظيمية وفنية تتعلق اتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة .
- مجموعة الاتفاقيات حول شؤون السلع.

إلى جانب هذه الاتفاقيات تم توقيع اتفاقيات أخرى حول النظام العالمي للتجارة في الخدمات وحماية الملكية الفكرية منها:

اتفاقية التجارة في قطاع الخدمات: تتضمن اتفاقية التجارة في قطاع الخدمات (الجاتس) أربعة عناصر أساسية:

– الأول كافة المفاهيم والمبادئ العامة والقواعد التي تحكم التجارة في جميع قطاع الخدمات.

ـــ الثاني كافة الالتزامات المحددة التي تقدمت بها كل دولة موقعه على الاتفاقية المتعلقة بفتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجانب.

– الثالث الإطار القانوني لاستمرار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سبيل توسيع نطاق تجارة الخدمات بصورة تدريجية.

– الرابع الخصائص القطاعية للخدمات والقرارات الوزارية الملحقة بالاتفاقية، ويشمل قطاع الخدمات أنواعاً عديدة من الأنشطة مثل الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البري والبحري والجوي والشحن والتسويق والاستشارات ودراسات الاستثمار والإنتاج والتوزيع والترويج والدعاية، وتأمين العمالة الماهرة والعادية والبحوث العلمية ونقل التكنولوجيا وغيرها من الخدمات، إلى جانب هذه الاتفاقية هناك اتفاقية الخدمات المالية واتفاقية خدمات الاتصالات.

وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للخدمات حيث بلغ إيرادها من ذلك حوالي 162 مليار دولار في عام 1992. وبشكل عام

تلتزم الدول الأعضـــاء في اتفاقية التجارة في قطاع الخدمات بمجموعة من الالتزامات يمكن إيجازها كما يلي: [197]

1 – الرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات عن أي قوانين أو لوائح أو ممارسات إدارية بخصوص مجالات الخدمات التي تشملها الاتفاقية.

2 – إنشـاء الضـوابط التي تكفل قيام شـروط الأهلية والمقاييس الفنية وإجراءات الترخيص على أسـاس معايير موضـوعية وواضـحة، وألا تكون متشددة أكثر مما هو ضروري لتأمين نوعية الخدمات المعنية، ولا تشكل في حد ذاتها قيداً على توريد الخدمات.

3 – الامتناع عن فرض القيود على التحويلات والمدفوعات الدولية الناشئة عن المعاملات الجارية المتعلقة بالتزاماتها المحددة.

4 – وضـع التدابير للاعتراف المتبادل بالتراخيص والتعليم و/أو الخبرة المعترف بها من جانب عضو ما.

5 – التأكد من أن الشـركات التي تقوم بتوريد الخدمات على أسـاس الاحتكار الفردي أو احتكار القلة لا تسيء استخدام قوتها السوقية لإبطال أي التزامات محددة ذات صلة بالأنشطة التي تقع خارج نطاق الحقوق التي تنفرد بها.

6 – اتخاذ التدابير من أجل حماية الأخلاق العامة والنظام والصـحة والأمن وحماية المستهلك والخصوصية الشخصية.

ومع أن دخول السوق والمعاملة الوطنية. حسب هذه الاتفاقية يشكلان ما يسمى بالالتزامات المحددة التي لا تسري إلا على الخدمات المدرجة في جداول أو برامج الأعضاء، إلا أن الاتفاقية تنص على ستة أنواع من القيود على دخول السوق:

- عدد موردي الخدمات المسموح به.
- قيمة المعاملات أو الموجودات.
- الكمية الكلية لنتاج الخدمات المعنية.
- الأشخاص الطبيعيين الذين يمكن استخدامهم.
- نوع الكيان القانوني الذي سيسمح لمورد الخدمة بأن يقدمها من خلاله (كأن تكون هناك مثلاً فروع للقيام بالعمل المصرفي).

---

[197] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1996.

●مشـاركة رأس المال الأجنبي، بمعنى النسـبة المئوية القصـوى للحيازة الأجنبية للأسهم، أو القيمة المطلقة للاستثمار الأجنبي.

من الخصائص الهامة المميزة للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات في الخدمات أن مبادئ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية التي تقوم على أســاســها (الغات) هي أقل شــمولاً من اتفاقية الخدمات (غاتس)، إذا أن المجالات التي يشـملها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لكل عضـو من أعضـاء هذه الاتفاقية تكون على أسـاس قائمة سـلبية، أي أن الاتفاقية تسـري على كافة الخدمات فيما عدا الخدمات التي يحددها كل عضــو في تلك القائمة، أما المجالات التي شــملها مبدأ المعاملة الوطنية فتقوم على أســاس قائمة إيجابية مشـروطة أي أنها لا تسـري إلا على القطاعات التي ترد في جدول أو برنامج البلد، وحينئذ لا تسري إلا إذا لم تكن التدابير القائمة مستثناة من ذلك ومن خصـائص هذه الاتفاقية الجديدة كذلك أنها استحدثت نظاماً جديداً غير موجود في اتفاقية الغات، وهو التزام دخول الســوق، الذي يتحدد مداه بواسطة قائمة إيجابية يعدها ويقدمها كل عضو في الاتفاقية بشأن الخدمات التي سيتم فتح أسواقها .

2 – اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية: تهدف اتفاقية حماية حقوق الملكيـة الفكريـة إلى التوفيق بين عنصــرين هـامين في حيـاة أي مجتمع متضــاربين: الأول – حماية حقوق مبدعي الفكر والعلم والتكنولوجيا عن طريق تقييد شـروط النشـر لأغراض تجارية. الثاني – السـماح بالوصـول المفتوح إلى التقدم العلمي والتقانة والاستفادة من ثماره.

وكـانـت منظمـة التجـارة العـالميـة قد ركزت على حقوق حمـايـة الملكيـة الفكريـة، وتم التوقيع على اتفاقية حماية الملكية الفكرية التي أثارت أشــد الخلافات في جولة الأورغواي، وتشــدد الاتفاقية على حماية حقوق الملكية الفكرية للمبدع، ثم وضــعت معياراً عالمياً قابلاً للإنقاذ يربطه حقوق الملكية الفكرية بالتجارة. لكن السؤال: هل تحقق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية مصلحة البلدان النامية؟

إن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصـلة بالتجارة يفيد البلدان المتقدمة تكنولوجياً، ويلحق الضـرر بالبلدان النامية. (فمن المقدر أن البلدان المصــنعة لديها 97% من جميع براءات الاختراع، وأن الشــركات العالمية لـديهـا 90% من جميع براءات اختراع التكنولوجيـا والمنتجـات. أمـا البلـدان

النامية فإن ما يمكن أن تكسبه من الحماية الأقوى لبراءات الاختراع الناجمة عن الاتفاق قليل لأن قدرتها في مجال البحث والتطوير ضئيلة. إذ يقدر أن عمليات البحث والتطوير لاستنباط دواء جديد تقدر تكلفتها بما يتراوح بين 150 مليون دولار و200 مليون دولار تقريباً، ولكن ما من بلد من البلدان النامية لديه حجم مبيعات صيدلانية يبلغ حتى 400 مليون دولار. ولا يوجد دليل كبير حتى الآن على أن حماية براءات الاختراع حفزت عمليات البحث والتطوير في البلدان الفقيرة أو لصالحها، أو أنها حتى تتيح إمكانية ذلك. وهناك أسئلة أيضاً بشأن توافق اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة مع قانون حقوق الإنسان والاتفاقات البيئية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تعترف جميعها بحق الإنسان في المشاركة في التقدم العملي وتتطلب اتفاقية التنوع البيولوجي من الموقعين عليها حماية وتعزيز حقوق المجتمعات المحلية، والمزارعين، والسكان الأصليين في استخدامهم للموارد البيولوجية والنظم المعرفية. وتتطلب أيضاً تقاسماً منصفاً للفوائد التي تجني من الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية للمجتمعات المحلية ولمعارفها المحلية). [198]

ففي مجال الرعاية الصحية في البلدان النامية على سبيل المثال نلاحظ أن أحكام اتفاقية حماية الملكية الفكرية تقيد سياسات عامة كثيرة كانت تعزز وتوسع نطاق الحصول على الرعاية الصحية. حيث تستبعد القوانين الوطنية إنتاج الأدوية والمواد الصيدلانية في حماية براءات اختراع المنتجات (بحيث تسمح ببراءات التجهيز فقط)، وذلك يهدف إلى تشجيع صناعة الأدوية محلياً وبخاصة الأدوية غير الخاضعة للعلامات التجارية، وهذا يؤدي إلى توفير الأدوية بتكاليف أقل وبيعها بأسعار أقل. أما الانتقال من براءات التجهيز إلى براءات المنتجات التي تنص عليه اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية، سيؤدي إلى توقف إنتاج الشركات المحلية لنسخ من الأدوية المهمة والتي قد تنقذ الحياة مثل أدوية السرطان

---

198 – See، Grahan Dutfield، Intellectual Property Rights، Trade and Biodiversity، World Conservation Union، Earthscan Publications. London 2000.

وتنقص المناعة وغير ذلك، كان المواطن في البلدان النامية يحصـــل عليها بأسعار منخفضة تناسب دخله. [199]

ومن الضـــروري إدخال أحكام جديدة في اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، تشـكل ضـمانات أقوى لحماية معارض السـكان في البلدان النامية وبخاصـــة المعرفة التقليدية الموجودة لدى المجتمعات المحلية منذ قرون. وهذا يتطلب سياسات وطنية أقوى لحماية مصالح المجتمع في إطار حقائق النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

تضـــمنت هذه الاتفاقية الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية والاختراعات والمحافظة عليها وتسـوية المنازعات حولها والترتيبات المرحلية للتطبيق، كما تضـــع قواعد مكافحة الغش الصـــناعي وعمليات ســـرقة التكنولوجيا والتقليد وتحديد مقاييس ومواصـفات دقيقة لحماية الحقوق وآليات التطبيق وفترة ونطاق استعمال حقوق الملكية الفكرية. وتحدد مقاييس لحماية الملكية الفكرية، وآليات لتطبيقها، ولمنع المنازعات وتسـويتها. وهذا يشـمل حقوق النشـــر، والعلامات التجارية، والتأشـــيرات الجغرافية، التصـــاميم الصناعية، بما في ذلك الأزياء والألبسة، البراءات، تصاميم الدوائر المتكاملة والمعلومات غير المكشـوفة. وفي مجال البراءات، على سـبيل المثال، فان المقاييس الدنيا تمنح الحماية للبراءات في جميع الحقول التكنولوجية، بما فيها الصيدلة لمدة عشرين سنة.

. لماذا أضيفت اتفاقية حماية الملكية الفكرية إلى اتفاقيات الغات؟

. ما هي الإيجابيات التي تحققها للدول العربية أو للدول النامية المنشغلة أساساً في تأمين الغذاء لمواطنيها؟

ـــ هل بإمكان الدول العربية والدول النامية حماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها؟ وكيف يمكنها التحقق من التعدي على هذه الحقوق وطرقها؟ وهل لديها الوسائل التي تمكنها من ذلك؟

إن الدول الصـــناعية المتقدمة قادرة على التأكد من التعدي على حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها، وهي تملك المؤسـسـات المؤهلة لذلك. الشـركات الكبرى متعدية الجنســـية. على ســـبيل المثال تنص اتفاقية حماية حقوق الملكية على حماية حقوق البرامج والحواسب الإلكترونية التي من المقترح أن

---

[199] – See، Correa Charles، Intellectual Property Rights and the Use of Compulsory Licenes: Option for Developing countries، South Center، Geneva 1999.

تصل إلى نحو 50 سنة لأصحاب الصور المتحركة واختراعات الشركات باختلاف أنواعها. إن تطبيق الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية لابد وأن يسهم في زيادة التكاليف المترتبة على الدول العربية والدول النامية، وبخاصة فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة، أو ما يتعلق بنقل التكنولوجيا في مجال الصناعة والزراعة.

وكان رأي المدافعين أن هذه الاتفاقيات تباحثت بشأنها الحكومات ووقعتها، غير إن الغرض منها في الأساس هو مساعدة منتجي السلع والبضائع ومقدمي الخدمات والمصدرين والمستوردين لإدارة أعمالهم بنجاح، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً – الهيكل التنظيمي للمنظمة:

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ويشرف على نشاط منظمة التجارة العالمية جهاز يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجالس متخصصة، ولجان وسكرتارية. ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية: [200]

1 – المؤتمر الوزاري: ويتمتع المؤتمر الوزاري بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية.

يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، بمستوى وزير (على مستوى وزراء التجارة الخارجية)، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين، وهو أعلى سلطة في المنظمة ويشرف على تنفيذ مهامها، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لتيسير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف. (ويكون للمؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب ذلك أحد الأعضاء، وفقًا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليها في هذه الاتفاقية وفي اتفاق التجارة متعدد الأطراف ذي الصلة). [201]

---

[200] – الدكتور فادي علي مكي، ما بين الغات ومنظمة التجارة العالمية، لبنان أمام الاستحقاق، المركز اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى عام 2000، ص 47–48، المصدر: الجزيرة إنترنت السبت 2001/10/27.

[201] – المادة الرابعة من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/كانون الأول 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/كانون الأول 1999، والمؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/تشرين ثاني 2001.

2 – الأمانة العامة: وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقًا للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري. توجد مكاتب الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في جنيف فقط ولديها 601 موظفا نظامياً ويرأسها المدير العام. وبما أن الأعضاء فقط هم الذين يتخذون القرارات، فلا توجد للأمانة سلطة اتخاذ القرار. وتتمثل واجباتها الرئيسة في تزويد الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة، وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية، ومراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية، وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات الوزارية. كما توفر الأمانة أيضا بعض أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات وتقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

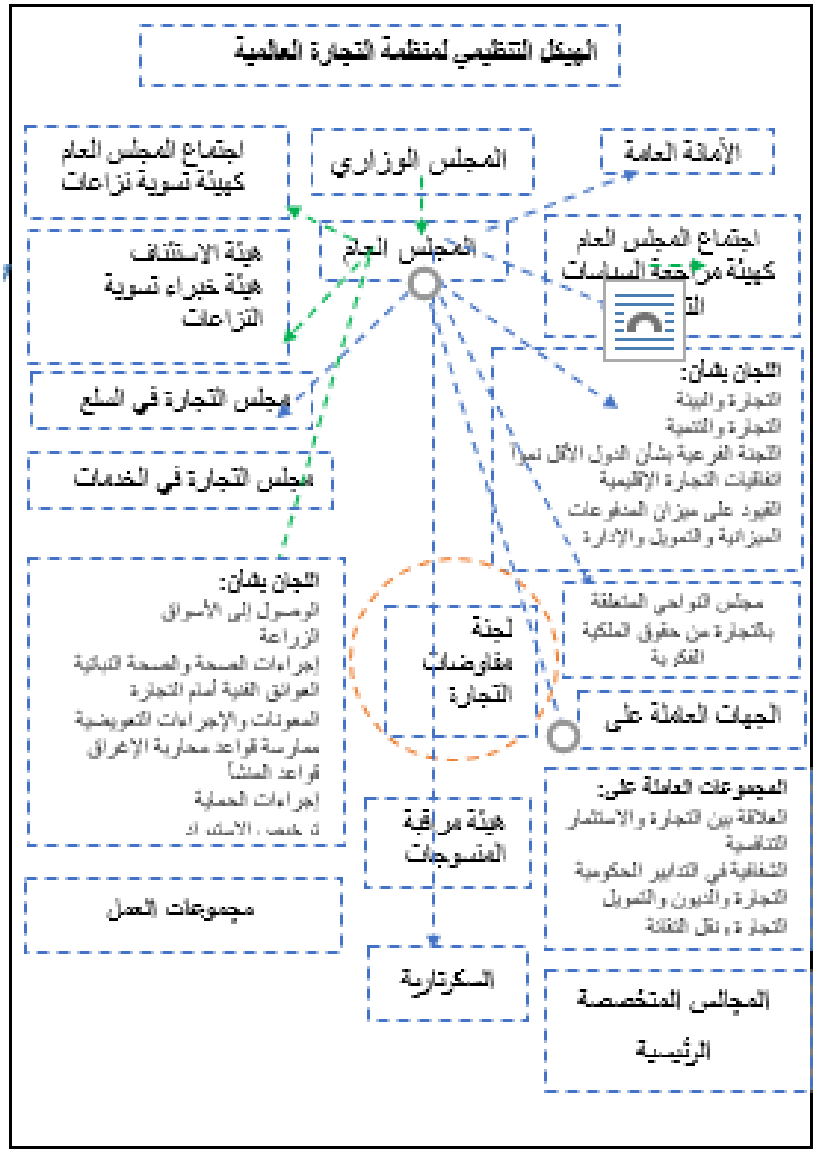

3 – المجلس العام: ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضـــاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ويقوم بوضـع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصـة به وبعمل اللجان المختلفة. كما يتولى مســئولية وضـــع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والتي تضطلع بمسئوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. كما يقوم المجلس بمراجعة ومتابعة الســياســة التجارية للدول الأعضاء. وهو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية وشـروط تنفيذها. وتخضـع له جميع المجالس الرئيسـية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

4 – **جهاز تسوية المنازعات:** وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.

5 – آلية مواجهة السياسات التجارية: وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربعة أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نموًا.

6 – المجالس المتخصصة الرئيسية: وهي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منهما في مهمة محددة.

- **مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع:** ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
- **مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية:** ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

وتعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام وتقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى. وتكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء التي ترغب بالمشاركة بها.

وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به، وعضوية هذه المجالس، التي تعقد عند الضرورة، مفتوحة أمام ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة.

7 – اللجان الفرعية: لقد قرر المؤتمر الوزاري إنشاء عدد من اللجان الفرعية وهي:

- **لجنة التجارة والبيئة:** وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- **لجنة التجارة والتنمية:** التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً.
- **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات:** وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

- **لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** وتشـــرف على المســـائل الداخلية للمنظمة.

وتقوم هذه اللجان بكافة المهمات التي حددتها لها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبخاصة الاتفاقيات متعددة الأطراف. كما تقوم بكافة المهمات الإضـــــافية التي يعهد إليها بها المجلس العام. وقد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشـاء لجان فرعية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك. وتكون عضـوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

8 – السـكرتارية: وتتضـمن جميع الموظفين في المنظمة إضـافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصـلاحياته. ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة.

9 – مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضـافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاسـتثمار والمجموعة المختصـة بسياسة المنافسة. [202]

ثالثاً – شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية:

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها 146 دولة، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضـــون الســـنوات القادمة، حيث تتفاوض عدة دول للانضـمام إلى المنظمة، وهناك عدد من الدول لم تتقدم بطلب للعضـوية في المنظمة. وتشـــترط المنظمة الدولية عدة شـــروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها منها:

- تقديم تنازلات للتعرفات الجمركية.
- الموافقة على مجموعة من الالتزامات في قطاع الخدمات.
- الالتزام بسائر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

هذه الشروط بشيء من التفصيل..

1 – تقديم تنازلات للتعرفات الجمركية: تشـترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضـــمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعرفات جمركية تشـــكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

---

[202] – الدكتور صباح نعوش، العالم الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية، الجزيرة نت السبت 2001/10/27.

2 – تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3 – الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورغواي. أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام الغات وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

رابعاً – إجراءات التقديم والقبول: يتم قبول دولة ما في عضوية المنظمة باعتماد إحدى طريقتين أو الجمع بينهما وهما:

- **الطريقة الأولى:** تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الجديدة، تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقات التجارية مع الدولة الراغبة في اكتساب عضوية المنظمة. وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعرفاتها الجمركية.
- **الطريقة الثانية:** تتقدم الدولة الراغبة في العضوية بنفسها بقائمة تشمل تخفيضات في التعرفات الجمركية تكون أساساً للتفاوض.

وفي بعض الأحيان تتبع الطريقتان معا فتتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعرفات الجمركية، وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة من اللجنة المشكلة للنظر في العضوية بقائمة بالتخفيضات المطلوبة.

يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية ومجالسها بالاستناد إلى مبدأ توافق الآراء (Consensus). وهو يعني أن القرار اتخذ بدون أن يعترض عليه بشكل رسمي أي من الأعضاء الحاضرين في الجلسة التي نوقش فيها. وفي حال عدم التوصل إلى قرار بتوافق الآراء في المسألة المعروضة يتم اللجوء إلى التصويت، ولكل عضو في اجتماعات المؤتمر الوزاري والمجالس واللجان التابعة لها صوت واحد. وتتخذ القرارات عندئذ

بالأغلبية النسبية لأصوات الحضور في جلسة المناقشات. أما في موضوع فض المنازعات لابد من حصول أي اقترح على أغلبية ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل. [203]

يحق لأي دولة الانضمام إلى اتفاقية الغات بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة وبين المنظمة، ويعني الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية القبول الكلي (مبدأ الشمولية) بجميع الاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق. ويتخذ المؤتمر الوزاري قرار قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء. كما ويحق لأي عضو أن ينسحب من منظمة التجارة العالمية، وهذا يعني الانسحاب من أحكام جميع الاتفاقيات ويتم الانسحاب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تلقي مدير عام المنظمة إخطارا كتابياً ينص على طلب الانسحاب للدولة العضو. لم يعد الانضمام إلى المنظمة لعالمية للتجارة (الغات) سهلاً كما كان في السابق بل أصبح خاضعاً لإجراءات ومفاوضات طويلة يجب على أي دولة ترغب بالانضمام إلى الاتفاقية اتباعها وهي:

التقدم بطلب رسمي إلى الأمانة العامة للمنظمة في جنيف ويرفق به الوثائق الآتية: [204]

- دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية وسياساتها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين.
- الأنظمة الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير المعمول بها.
- جداول التعرفة الجمركية للسلع والخدمات.
- تقوم الأمانة العامة للمنظمة بإعلام الدول الأعضاء في المنظمة ولهم علاقات تجارية مع الدول الطالبة العضوية. بهدف عقد مشاورات بشكل ثنائي وتحت إشراف المنظمة يشكل مجلس المنظمة فريق عمل مهمته دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والتجارية لهذه الدولة.
- تجري مفاوضات الانضمام عل مسارين الأول المشاورات الثنائية والثاني فريق عمل المنظمة.

---

[203] – W T O Annual Report 2013, overview of WTO activities in 2012 and early 2013.

[204] – الدكتور عدنان شوكت شومان، اتفاقية الجات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل، دمشق 1996 ص167.

- يجمع فريق العمل نتائج مفاوضـــات المســـارين ويقدم تقريرا إلى مجلس المنظمة ويتخذ المجلس الوزاري قرار قبول أو عدم قبول العضو.
- إذا حصل طالب الانضمام على موافقة ثلثي الأصوات يمكن لممثل الدولة طالبة العضوية أن يوقع على بروتوكول الانضمام. ويصبح الانضمام نافذاً بعد 30 يوماً من تاريخ التوقيع. ويتم بعد ذلك تصـديق البروتوكول من السلطات الدستورية في الدولة طالبة العضوية.

ويطلب عادة من الدولة طالبة الانضـمام إعادة النظر في السـياسـات الاقتصـادية والإنمائية لتتفق مع أحكام الغات، كذلك إعادة النظر في هيكلية المؤسـسـات المصـرفية والنقدية واعتماد نظام الجودة والمواصـفات العالمية والرقابة في عملية الإنتاج. تحســين المناخ الاســتثماري، تطوير البنية الإنتاجية، دعم وتشجيع القطاع الخاص، تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة للاستثمار.

طبيعة الشروط التي تطرحها:

هناك عدة شروط تطرحها منظمة التجارة العالمية للدول التي تود الانضمام إليها وتتمثل هذه الشروط في:

- التعريفة الجمركية: حيث تلتزم الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتعريفات الجمركية التي تحددها المنظمة وذلك من خلال الاتفاق المبرم، ولا يمكن أبداً تغيير ذلك الاتفاق فيما يخص التعريفات الجمركية إلا في حالات خاصة محددة.

- الخدمات: بالنسبة للخدمات، فالدول الراغبة بالانضمام ملزمة بتقديم جدول يتضمن الإطار الزمني اللازم لإزالة جميع القيود المفروضة على الخدمات.

- الالتزام باتفاقيات المنظمة: فعلى كل دولة ترغب في الانضمام أن توقع على بروتوكول خاص بتطبيق جميع الاتفاقات المبرمة مع المنظمة.

حقائق وأوهام حول منظمة التجارة العالمية:

يرى الباحث محمد سليم الحربي إن منظمة التجارة العالمية تجسيد للعولمة على المستوى المؤسساتي. ويقدم لنا بعض الأوهام والحقائق حول هذه المنظمة. [205]

أ- أوهام حول منظمة التجارة العالمية:

 فمن الوهم أن نتصور أن الانفتاح الأعمى على اقتصاد السوق والتبادل الحر والاندماج في العولمة الغربية هو دليل على تخطينا عتبة الحداثة.

 ومن الأوهام أيضا مقولة إن الصادرات جيدة والواردات سيئة فهذه الفكرة مضللة وليست مطلقة.

 ومن الوهم اعتبار أن تحرير التبادل التجاري سيؤدي إلى تغيرات سريعة على المدى القصير.

 ومن الوهم أيضا بعض الأخطاء التي تقع فيها بعض الدول، إذ تروج لتحرير التجارة والاستثمار على أنها آليات لخلق الوظائف. ففتح الأسواق لا يعني المزيد من الوظائف بل وظائف أفضل ومردود أكبر.

 ومن الوهم اعتبار أن التصنيع هو وحده المهم. فالخدمات وخصوصا قطاعات الخدمات المالية والاتصالات والمعلوماتية والصحة والخدمة المتخصصة لها مردودات أكبر من وظائف التصنيع.

ب- حقائق حول منظمة التجارة العالمية:

 الحقيقة الأولى تكمن في القدرة على استيعاب ما يوفره التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث استيعاباً مجتمعياً حضارياً لا تقنياً.

 والحقيقة الثانية أن على منظمة التجارة العالمية ومن خلال أعضائها أن يعملوا على التوفيق بين مقتضيات العصرنة والتحديث والنجاعة والإنتاجية ومراعاة ما تفرضه الحاجة إلى العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق والحريات.

 والحقيقة الثالثة أن ميلاد منظمة التجارة العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري، أدى إلى اتساع الفجوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء سواء داخل الدولة الواحدة كما هو الحال للولايات المتحدة الأميركية واليابان والاتحاد الأوروبي، أو بين دول الشمال ودول الجنوب.

---

[205] – محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (WTO)، http://www.minshawi.com/other/harby.htm

 والحقيقة الرابعة أن الدول النامية رضخت لضغوط الدول المتقدمة ووقعت على اتفاقيات الأورغواي في ظروف من الانكسار والانحدار وتحت الوعود التي قدمت لها إلا أن هذه الدول النامية لم تحصل على ما وعدت به.

 والحقيقة الخامسة أن آلية القرار في منظمة التجارة العالمية بحاجة لمزيد من الديمقراطية، وأن للأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى تأثيراً كبيراً بالمقارنة مع الأعضاء الآخرين.

 والحقيقة السادسة أن على الدول المتقدمة تنفيذ التزاماتها المحددة في جولة الأورغواي تجاه الدول النامية.

 والحقيقة السابعة أن الانضمام إلى المنظمة يكاد يكون حتمياً. ولكسب الرهانات فإن على الدول النامية الاستعداد على المستوى الوطني الداخلي لمواجهة التحديات والإعداد الجيد للخبراء لكسب المفاوضات.

 والحقيقة الثامنة تؤكد أن مستقبل المنظمة العالمية للتجارة مرهون بالحد الأدنى من العدل و الإنصاف والقبول بالتعددية.

تؤكد الدراسات أن الدول الأكثر فقراً في العالم تخسر ما بين 162 ملياراً إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات دورة الأورغواي، في حين تدفع هذه الدول ما يتراوح بين 145 مليارا و292 مليارا نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي، ويعمق عدم العدالة مما ينعكس سلباً على الشرائح الاجتماعية متدنية الدخل. وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات إذ توجد 200 شركة عملاقة من هذا الصنف تتصدر قائمة هذه الشركات تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى 0.075 % من القوى العاملة مما يدل على أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام لإيجاد فرص عمل جديدة في فلسفته الاقتصادية. [206]

أكد إعلان اتفاقيات الغات في مؤتمر مراكش 1994 أن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعد مرحلة تاريخية جديدة للتعاون الاقتصادي العالمي يستجيب للرغبة العامة في العمل ضمن إطار نظام تجاري متعدد الأطراف

[206] – محمد سليم الحربي، المصدر السابق.

أكثر عدلاً وانفتاحاً يخدم رفاهية الشعوب ورخاءها. وقد أكد الوزراء في إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة العزم على مقاومة الضغوط الحمائية بكل أنواعها، والقواعد المتينة التي وضعت في إطار جولة الأوروغواي ستؤدي حتماً إلى إشاعة مناخ تجاري عالمي أكثر انفتاحاً. وأكد الإعلان عن اختتام جولة الأوروغواي العزم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمي للسياسات المتبعة في المجالات التجارية والنقدية والمالية من خلال التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. لقد كانت المشاركة في جولة الأوروغواي أكثر كثافة بالمقارنة مع كل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف السابقة وبخاصة مشاركة البلدان النامية التي اضطلعت بدور جد نشط أثناء المفاوضات. وهذا يوفر الجو المناسب لإقامة شراكه تجارية أكثر توازناً واندماجاً. هذا وقد تم خلال الفترة التي جرت فيها المفاوضات تطبيق إجراءات مهمة للإصلاح الاقتصادي والتحرير الذاتي للتجارة في عدد من البلدان النامية والبلدان التي كانت تعتمد الاقتصاد الموجه (المخطط). [207]

يرى المدافعون عن منظمة التجارة العالمية أن الأفكار الخاطئة حول المنظمة هي أن:

منظمة التجارة العالمية تملي السياسات على الحكومات.

منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرر التجارة أياً كان المقابل.

المصالح التجارية تغلب على التطور والبيئة والصحة والأمان.

منظمة التجارة العالمية تقضي على فرص التوظف وتزيد من حدة الفقر.

الدول الصغيرة لا حول لها ولا قوة في منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية هي أداة في يد التحزبات والتجمعات واللوبي القوية.

الدول الأضعف مجبره على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية منظمة غير ديمقراطية.

---

[207] – تقرير وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة منعكسات اتفاقية الفات على الاقتصادات العربية المنعقد في القاهرة خلال الفترة 4 7 تموز 1994.

معلومات حول منظمة التجارة العالمية

مقر منظمة التجارة العالمية: جنيف، سويسرا.

تأسيس منظمة التجارة العالمية: 1 كانون الثاني1995 .

أنشئت منظمة التجارة العالمية بموجب :جولة مفاوضات الأوروغواي (1986 -1994).

الدول الأعضاء منظمة التجارة العالمية: (146 دولة) لغاية أبريل نيسان 2003.

ميزانية منظمة التجارة العالمية: 155مليون فرنك سويسري لعام 2003.

عدد موظفي الأمانة العامة للمنظمة: 560موظفاً.

رئيس منظمة التجارة العالمية: المدير العام سوباتشي بانتشباكدي.

مهام منظمة التجارة العالمية:

1. إدارة اتفاقات التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
2. منتدى للمفاوضات التجارية.
3. حل النزاعات بشأن التجارة.
4. مراقبة السياسات التجارية الوطنية.
5. المساعدة الفنية والتدريب للبلدان النامية.
6. التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

7. *****

المبحث الثالث

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تشعر معظم دول العالم أنه من الأفضل لها أن تكون ضمن نظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية على أن تكون خارج هذا النظام. والسبب في ذلك المبادئ الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية مثل مبدأ عدم التمييز والشفافية. ومن خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تستفيد كافة الدول الأعضاء، بالمزايا التي يمنحها نظام التجارة هذا لكافة الأعضاء في المنظمة. وتضم منظمة التجارة العالمية 146عضواً من مختلف دول العالم، أما الدول العربية الأعضاء فهي 12 دولة: مملكة البحرين، مملكة المغرب، دولة الكويت، تونس، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، ودولة قطر، وموريتانيا، والإمارات العربيّة المتّحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، وعُمان، والمملكة العربية السعودية. والدول العربية التي لها صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية هي 6 دول: الجزائر، والسودان، ولبنان، واليمن، والعراق والجماهيرية العربية الليبية. نذكر هنا على سبيل المثال الخطوات العملية لانضمام الجزائر كإحدى الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية: [208]

بدأت العلاقة بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية في عام 1964 وكانت الجزائر من الدول الملاحظة في اتفاقيات الغات، لكن لم تكن لها رغبة في الانضمام للاتفاقيات. بينت الجزائر خلال عام 1987 رغبتها في الانضمام للاتفاقيات لكنها قوبلت بالرفض بسبب غياب سياسة تجارية واضحة في تلك الفترة وذلك في ظل اعتماد الجزائر الكلي على الصادرات النفطية.

سبق وأن درست المجموعة نظام التجارة للجزائر حيث أعد أول مشروع تقرير لها في سنة 2006 وتمت مراجعته في سنة 2008 حيث أرسل مشروع التقرير الذي تمت مراجعته إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر/ كانون الأول 2012 وسيتم توزيعه بمناسبة الجولة رقم 11. سيعكف اجتماع مجموعة العمل على دراسة – إضافة إلى مشروع التقرير المعدل – أجوبة الجزائر على الأسئلة الإضافية لأعضاء المنظمة وتطور عمليات مطابقة النظام التجاري

---

[208] – ياسمينة مرابطي، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو– متوسطية، رسالة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق 2007.

الجزائري والمفاوضات الثنائية حول تعزيز الرسوم والالتزامات الخصوصية حول تجارة الخدمات.

وحين توجهت الجزائر إلى الانتقال من اقتصاد موجه مركزي إلى اقتصاد أكثر حرية وانفتاح، قامت مجدداً بتقديم مذكرة طلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية عام 1996 وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: قدمت الجزائر في عام 1998 ملفاً كاملاً لطلب الانضمام، ومذكرة مساعدة تتضمن السياسات التجارية للجزائر. إضافة إلى دراسة مفصلة حول الوضع الاقتصادي في الجزائر. وبدأت المفاوضات متعددة الأطراف، وتلقى الوفد الجزائري المفاوض حوالي 300 سؤال حول هيكلة الاقتصاد الجزائري وتطوراته، تجارة السلع وتخفيض التعريفات الجمركية، وتجارة الخدمات.

المرحلة الثانية: وتعد مرحلة أكثر تقدماً بالنسبة لمفاوضات الانضمام للمنظمة، من خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين للجزائر، وتم طرح مجموعة من الأسئلة (حول السياسة الاقتصادية والتجارية وإمكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية، وحول النظام الضريبي ونظام الاستثمار والقيود الكمية لعملية الاستيراد ومكافحة الإغراق وواقع المؤسسة الجزائرية).

المرحلة الثالثة: استأنفت الجزائر المفاوضات الثنائية مع منظمة التجارة العالمية بعد توقيع اتفاقية الشراكة، وكانت الأسئلة تتعلق بالسياسة الاقتصادية للجزائر ومختلف جوانب التجارة الخارجية، وقدمت الجزائر أجوبتها خلال الفترة المحددة لذلك، وأعلنت استعدادها للدخول في المفاوضات الثنائية لست قطاعات خدمية (من مجموع 11 قطاع) وهي المصارف والتأمين والسياحة والاتصالات والنقل والبناء.

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة في أيلول 2003، وتركزت حول القضايا التالية:

- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالزراعة.
- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
- المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

المرحلة الخامسة: بدأت في جنيف، تشرين الأول 2004 وكانت آخر مرحلة، تم خلالها الإعلان عن نهاية المفاوضات، ليتم الإعلان عن انضمام الجزائر رسمياً لمنظمة التجارة العالمية في أول اجتماع وزاري.

(وستجري الجزائر مفاوضات ثنائية مع كل من الولايات المتحدة واليابان واستراليا وسلفادور والنرويج ونيوزيلاندا وتركيا وكوريا الجنوبية. وستتواصل المفاوضات مع 13 بلداً علماً أن تقدماً سجل مع أكثر من نصف هذه البلدان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ستة اتفاقات ثنائية استكملت مع كل من فنزويلا وكوبا وسويسرا والبرازيل والأورغواي والأرجنتين. ومنذ عام 1995 عقدت مجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ستة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين يعود أخرهما إلى أواخر مارس/آذار 2012). [209]

أعلن وزير التجارة مصطفى بن بادة يوم الثلاثاء 19 آذار (مارس) 2013 أن سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عشرة بلدان أعضاء في منظمة التجارة العالمية ستسبق عقد الاجتماع الرسمي مع مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة والمقرر يوم 5 أبريل/ نيسان 2013 بجنيف. وأضاف أن (سلسلة من اللقاءات الثنائية مع 10 بلدان أعضاء في منظمة التجارة العالمية ستجري أيام 1 و 2 و 3 أفريل/ نيسان 2013 بجنيف من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات). [210]

أعلن وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة يوم الثلاثاء 19 آذار (مارس) 2013 أن سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عشرة بلدان أعضاء في منظمة التجارة العالمية ستسبق عقد الاجتماع الرسمي مع مجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة والمقرر يوم 5 أبريل/ نيسان 2013 بجنيف. وأضاف أن (سلسلة من اللقاءات الثنائية مع 10 بلدان أعضاء في منظمة التجارة العالمية ستجري أيام 1 و 2 و 3 أفريل/ نيسان 2013 بجنيف من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات). [211]

النتائج الاقتصادية لانضمام سورية إلى اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية:

كانت سورية ولبنان من الدول الثلاث والعشرين التي أسست اتفاقية الغات في عام 1947 غير أن سورية انسحبت من عضويتها في عام 1951 احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى اتفاقية الغات. علينا أن نميز

---

[209] – ياسمينة مرابطي، المصدر السابق.

[210] – وكالة الأنباء الجزائرية، الثلاثاء 19 آذار (مارس) 2013 . http://www.aps.dz، 92415.html

[211] – المصدر السابق.

بين نوعين من النتائج الناجمة عن تطبيق اتفاقية الغات على الاقتصـــاد العالمي وبخاصـــة اقتصـــاديات الدول النامية والاقتصـــادات العربية ومنها الاقتصاد السوري:

النوع الأول: نتائج تعد بمثابة حقائق مؤكدة تتمثل في النتائج الفعلية لمفاوضات جولات الغات وبخاصة ما يتعلق بالتخفيضات الجمركية بموجب جداول التعرفة الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات.

النوع الثاني: نتائج تتمثل بالتقديرات المســـتنبطة وهي التي تتناول أثر تحرير التجارة في الدخل العالمي وتدفقات التجارة الدولية، وهي التقديرات التي تخضـــع لمؤثرات عديدة من غير الممكن تضـــمينها جميعاً في التقييم لأنها مؤثرات غير كمية ترتبط، بمســـتقبل أداء الاقتصـــاد العالمي ومدى كفاءته بوجه عام.

(من المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي إلى زيادة التبادل التجاري والمســـاهمة في تحقيق معدلات نمو أعلى في الاقتصـــاد العالمي. فالاتفاقيات متعددة الأطراف لتجارة السلع من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الطاقات الإنتاجية بســـبب إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات وأن تعزز قدرات الدول على المنافســـة في الأســـواق العالمية. ومن المتوقع أيضـــاً أن يؤدي فتح أسـواق الدول المتقدمة إلى إتاحة الفرصـة أمام الدول النامية للتخصـــص في الإنتاج والتصـــدير على أســـاس الميزة النسبية). [212]

إن تحرير المســـتوردات يؤدي إلى توســـيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحســين الإنتاجية والنوعية لمنافســة المنتجات الأجنبية، وعلى ســورية أن تتقيد بالمعايير الدولية للجودة والمواصفات وخاصة نظام إيزو 9000 الذي أصبح مقبولاً ومعترفاً به على النطاق الدولي. إن تطبيق ســورية لاتفاقيات الغات يدفع المنتجين الســوريين إلى الإســراع في تطوير مشــروعاتهم الإنتاجية وهذا ســينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصــادية الاجتماعية وزيادة حجم التصــدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.

---

[212] – نتائج جولة أوروغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي 1995.

أولاً – الحقوق والالتزامات:

إن انضمام سورية إلى اتفاقيات الغات سيمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبخاصة موضوع الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية. ويمكن لسورية أن تستفيد من المساعدات الفنية وتدريب العناصر وحضور الدورات التدريبية التي تنظمها الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة. سيكون على سورية من خلال انضمامها إلى الغات تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية مما سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيراد. إن رفع الحماية عن الصناعة الوطنية ربما يشكل ضرراً بالغاً يهدد بحدوث ضررٍ كبيرٍ على الصناعة السورية. وفي حال انضمام سورية لاتفاقية الغات فانه يتوجب عليها التزامات يقابلها حقوق.

– الالتزامات وتتمثل بما يلي:

أ – الالتزام بالمبادئ العامة لاتفاقية الغات.

ب – الموافقة على نتائج جولة الاورغواي وبخاصة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في مؤتمر الدار البيضاء وعددها (28 اتفاقية).

ج – تقديم التزامات محددة في مجال تجارة السلع وبخاصة ما يتعلق بموضوع التثبيت الجمركي وهذا يتم بمفاوضات ثنائية مع شركاء سورية التجاريين الذين يطالبون بإزالة القيود على المبادلات التجارية الخارجية والتثبيت الجمركي.

د – كما تلتزم سورية في مجال الخدمات بالقطاعات المطلوبة فيها دخول الخدمة الأجنبية إلى السوق السورية.

. الحقوق:

حق السلعة أو الخدمة السورية من الدخول إلى الأسواق الدولية بأفضل معاملة من حيث تطبيق التعرفة الجمركية للواردات وفقاً لتعرفة الغات المنخفضة، تتمتع السلع السورية بالإلغاء المتزايد للإجراءات التعريفية من أسواق الدول الأخرى وبخاصة الحصص الكمية، تراخيص الاستيراد، تعرفة متغيرة. وعلى المفاوض السوري في مجال الانضمام إلى اتفاقية الغات التمسك بالتوازن بين الالتزامات والحقوق المترتبة على ذلك باتباع ما يلي:

أ – فرض تعرفة جمركية مرتفعة إلى حد ما على السلع المطلوب حمايتها أو التي تشكل مورداً لخزينة الدولة.

ب – اســتخدام أســلوب التثبيت الجمركي في الحدود العليا من التعرفة الحالية.

ج – وضـــع برنامج زمني يمنح ســـورية إمكانية ترتيب الأوضـــاع الاقتصادية والمنتجات السورية مع المستجدات في ظل الغات.

– تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر:

يمكن القول إن استراتيجية سورية الاقتصادية لم تكن ثابتة، بل مرت بمراحل متعددة وتغيرت استراتيجيات التنمية تبعاً للتغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي. وما زال موضع التغيير مطروحاً من قبل بعض الاقتصاديين. وفي وضع كهذا تبدأ الأفكار المختلفة بالظهور وهو أمر مفيد للوصول إلى وضع خطة صحيحة وواضحة للتنمية الاقتصادية، هذا المصطلح الذي تراجع العمل بموجبه من أجل تحقيق التنمية في الكثير من الأدبيات الاقتصادية في العالم، ليحل محله الحديث عن العولمة والخصخصة وتحرير التجارة العالمية والقيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية للدخول إلى المنظمة. ويبقى الحديث في هذا الإطار ناقصاً إذا لم يتضمن أهم ما تحتاجه سورية وهو التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة، والتي تفرضها اتفاقات مراكش بشكل مبطن لتستفيد الدول من عضويتها.

لا بد أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة للطريق الذي تريد سورية أن تسلكه، لا أن تظل تتخذ إجراءات مرحلية هنا وهناك تنوب عن الخوض في جوهر مشكلاتها الاقتصادية. ولن ينتهي الجدل حول انضمامها إلى المنظمة إلا بانتهاء الجدل حول توجهها وهويتها الاقتصادية وإجراء دراسات تفصيلية تحدد الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة وتحدد فيما إذا كانت منسجمة مع أهداف المنظمة ثم الإجابة عن السؤال المركزي المتعلق بالانضمام أو عدمه، وما الفائدة من ذلك، وبأي شروط سيكون الانضمام، وما الثمن، وماذا تريد من المنظمة ليكون الانضمام لصالح استراتيجيتها التنموية.

إن التحليل القطاعي لآثار انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية يشير إلى قلة حجم الفوائد في الوضع الراهن لها وللاتفاقات. أما في المستقبل، فسيتوقف حجم الفوائد والخسائر على الموقع الذي تخطه لنفسها على الخريطة الاقتصادية العالمية والتغييرات التي ستطرأ على الاتفاقات المختلفة. وبعد كل هذا لا بد من تذكّر أن عملية انضمام سورية وغيرها إلى المنظمة ليست

عملية من طرف واحد هو الدولة الراغبة بالانضمام. أما بشأن الطرف الأول: المنظمة فليس الانضمام بالسهولة التي نتوقع. فحتى لو اتخذت سورية قرار الانضمام اليوم فقد تحتاج إلى فترة لا تقل عن سنتين أو أكثر لتصبح عضواً كاملاً في المنظمة، بسبب الإجراءات المعقدة أحياناً، وأثر الدور السياسي فيما يتم إحرازه من تقدم أحياناً أخرى.

النقطة المهمة التي كان قد أشار إليها السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. محمد العمادي في أوائل التسعينات، وهي ضرورة الانضمام – في حال أرادت سورية ذلك – قبل انتهاء جولة الأوروغواي والتوقيع على الاتفاقيات الناجمة عن تلك المفاوضات، وإلا أصبح الوقت متأخراً. فقبل انتهاء جولة الأورغواي كان لدى الدول المتعاقدة بعض المرونة في مجال التزاماتها، فالتزام عدد من الدول النامية بقي في الحدود الدنيا اللازمة. وكان من الممكن لدولة صغيرة اقتصادياً مثل سورية أن تجد لنفسها مكاناً في خضم المفاوضات الجارية بين عمالقة تجاريين، وربما استطاعت أن تحصل على بعض التنازلات من شركائها التجاريين في زحمة التفاوض، وتتقدم بحدود دنيا من التنازلات اللازمة لاستمرار عضويتها في الغات، خصوصاً وأنه في فترة ما قبل التوقيع على اتفاقية مراكش 1994 كان التوقيع على عدد من الاتفاقيات اختيارياً، ولم يكن الانضمام إلى كل الاتفاقيات ملزماً لكل الدول (باستثناء الاتفاقات الجمعية)، وأصبح الانضمام أكثر صعوبة مما كان عليه قبل انتهاء جولة الأوروغواي وذلك للمطالبة بما يسمى "أجرة الانضمام" التي تحد من قدرة الدولة الراغبة بالانضمام على المناورة والتفاوض.

بهدف تعظيم الفوائد التي تحصل عليها سورية من انضمامها إلى اتفاقية الغات وتقليل الأضرار والخسائر الناجمة عن ذلك إلى أدنى درجة من الممكن تقديم المقترحات الآتية:

– دراسة اتفاقية الغات وما ترتبه من حقوق والتزامات، مع إمكانية الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية في جانب الالتزامات. مع معرفة كاملة بكل اتفاق من اتفاقات المنظمة وتحليل معمق للقوانين والأنظمة الوطنية وانسجامها معها.

– القيام بدراسة مفصلة للأهداف الأساسية للتفاوض بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعتمد على تحليل مفصل لاستراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية وانسجامها مع التزامات المنظمة. كما يجب أن تشمل

تحديد دور التجارة الخارجية وإسهامها في التنمية حالياً ومستقبلاً، وتحديد القطاعات المُنافسة عالمياً في الاقتصاد الوطني التي يمكن أن تزيد من إمكانيات التصدير، وتحديد مدى الحاجة إلى حماية القطاعات الهامة "اجتماعياً" والصناعات الوليدة.

– يجب بناء إجماع سياسي بين كل الفئات داخل الدولة الراغبة في الانضمام فيما يتعلق بالمسائل التي ستحتاج إلى تعديل كبير في القرارات والقوانين بصورة تجعلها منسجمة مع التزاماتها تجاه المنظمة. وضرورة تعاون الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في تحديد معوقات التصدير للسوق الدولي بحيث يكون ملائماً مع الظروف الجديدة يكون الإنتاج السوري في إطار الظروف الجديدة.

– من المهم جداً تقديم كافة الوثائق اللازمة مفصلة وصحيحة منذ البداية في مذكرة طلب الانضمام لتجنب سوء الفهم والأسئلة الإضافية غير الضرورية التي قد تؤخر عملية الانضمام. كما حدث مع بعض الدول التي رغبت بالانضمام فتعرضت لأسئلة حول: غموض بعض الأجوبة، أو عدم وضوحها، أو استخدام مفردات غير صحيحة أو غير مألوفة. [213]

– أهمية تبادل الخبرات مع الدول العربية الأخرى الأعضاء في اتفاقية الغات، أو الدول التي في طريقها للانضمام.

– كما أن سكرتارية الغات يمكنها تقديم مساعدات فنية في هذا المجال للدول النامية بما فيها سورية وفقاً لما تحدده من طلبات.

– يجب تخصيص جهود كبيرة لوضع آلية حكومية لدعم مفاوضات الانضمام، تكون لها السلطة الكافية لتنسيق هذه العملية بين الوكالات الحكومية المختلفة، وبينها وبين المؤسسات القانونية والتجارية. وسينجم عن هذه الآلية تشكيل فريق تفاوض عالي الكفاءة قادر على التعامل مع المشكلات المتعلقة، ومنها مشكلات تقنية و"لوجستية" مثل ضرورة معالجة عدد كبير من الوثائق، وترجمتها، وترجمة القوانين المحلية ذات الصلة إلى اللغات الرسمية التي تعتمدها المنظمة.

---

213 – UNCTAD Secretariat : "Countries in Accession to the WTO. Main Issues Involved"، Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries، Vol.: 16، no: 3-4، الأونكتاد، "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية العملية والقضايا"، ندوة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي. رانيه الرفاعي المصدر السابق.

– تشكيل لجنة من الأجهزة الحكومية المعنية (الاقتصاد. المالية . الصناعة . السياحة) والغرف الصناعية والتجارية وتنظيمات القطاع الخاص لدراسة السلبيات والإيجابيات الناجمة عن الانضمام أو عدم الانضمام إلى اتفاقية الغات واعتبار الحقائق الآتية:

أ– انه لسورية حق تقديم طلب الانضمام إلى الغات (حيث لا يشكل ذلك أي التزام على سورية) قبل قبول عضويتها التي لا يتوقع أن تكون قبل عامين أو أكثر وهذه هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة ماذا يريد الأطراف الشركاء التجاريين من السوق السوري.

ب – أهمية النظرة المستقبلية في هذا الموضوع نظراً للتشدد المتوقع في المستقبل في قبول أعضاء جدد وزيادة الالتزامات الواقعة عليهم.

ج – ارتباط قرار الانضمام أو عدمه بالسياسات الاقتصادية لسورية من حيث تشجيع الاستثمار وهل سيكون الإنتاج للسوق المحلي فقط، أم انه إنتاج للتصدير مع أهمية قطاع التصدير في مجال التنمية والتشغيل.

وفقاً للتجربة العملية فان تكلفة عدم الانضمام يمكن حسابها مقدماً من حيث حق الدول الأخرى في التمييز في غير صالح السلعة أو الخدمة السورية باتخاذ إجراءات لا حدود لها في شأن التعريفة الجمركية أو القيود غير التعريفة. أما تكلفة الانضمام فإنها متوقفة على الطلبات التي ستقدم إلى سورية من الأطراف الأخرى (تخفيض جمركي ... تثبيت جمركي - إزالة قيود غير تعريفة) ولا يتحقق ذلك إلا بعد بدء مفاوضات الانضمام التي يمكن فيها الاستمرار أو التوقف والتأجيل وفقاً للمصالح الوطنية.

سورية أو أي دولة نامية لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام إلى اتفاقيات الغات أو منظمة التجارة العالمية ومؤسساتها التي أصبحت تضم أكثر من 146 دولة وتسيطر على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية. كما أن عدم انضمامها إلى الاتفاق لن يحول دون تأثرها بأحكامها، وبخاصة أن النظام الدولي الجديد الذي ظهر مع بداية عام 1995 سيمثل الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (وبخاصة التكنولوجيا) وتجارة الخدمات (سياحة، نقل، مصارف، اتصالات، استشارات وغيرها) وكذلك الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار والتنمية. الجدير بالذكر أن سورية تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام 2001، لكن المنظمة لم تتخذ الإجراءات اللازمة حتى عام 2012.

- **آثار اتفاقيات الغات على البلدان النامية:**

من الواضـح بأن اتفاقيات الغات منذ نشـأتها عام 1947 وحتى اكتمال أبعادها في مؤتمر مراكش عام 1994 كان هدفها الأسـاسـي تلبية حاجات الدول المتقدمة الصـناعية وتأمين مصـالحها، وقد أكدت الممارسـات الفعلية لهذه الدول عبر مسـيرة الغات الطويلة هذه الحقيقة.. وقد ظهر من تطبيق أحكام اتفاقية الغات خلال العقود الخمسـة الماضـية بأنه على الدول النامية أن تصدر سلعاً أكثر فأكثر من أجل أن تستورد سلعاً أقل فأقل. [214]

إن تطبيق اتفاقية الغات قد يؤدي إلى نتائج مدمرة على اقتصـاديات الدول النامية، وتشير بعض التحليلات إلى أن استخدام أنظمة متطورة للري مثلاً لإنتاج كميات كبيرة من السـلع الزراعية بأعداد أقل من الأيدي العاملة هي نظرية يقود تطبيقها في البلدان النامية إلى نتائج خاطئة، لسـبب بسـيط هو أن الذين سـيفقدون عملهم نتيجة لذلك سـيهاجرون إلى المدن حيث سـيعيشـون في المناطق الفقيرة مما سـيؤدي إلى خلل سكاني وعدم اسـتقرار اجتماعي .ويقدر عدد الذين يعيشـون في المناطق الزراعية في الدول النامية بأكثر من ثلاثة مليارات فرد، وإن أي نجاح لاتفاقيات الغات بفرض طرائق زراعية حديثة وتستخدم التقانة العالية سيؤدي إلى فقدان حوالي 2 مليار من السكان عملهم، وسينتقل عدد كبير من هؤلاء العاملين إلى المدن، وسيجبر عدد كبير منهم على الهجرة الجماعية، وما يحدث الآن في الصين هو تأكيد لذلك إذ أن حوالي 100 مليون صـيني هجروا أراضـيهم بسـبب اسـتخدام الطرق الحديثة والتقانة في الزراعة وبدأوا البحث عن عمل آخر في أنحاء البلاد . [215]

من الواضـح بأن اتفاقيات الغات منذ نشـأتها عام 1947 وحتى اكتمال أبعادها في مؤتمر مراكش عام 1994 كان هدفها الأسـاسـي تلبية حاجات الدول المتقدمة الصـناعية وتأمين مصـالحها، وقد أكدت الممارسـات الفعلية لهذه الدول عبر مسـيرة الغات الطويلة هذه الحقيقة. وقد ظهر من تطبيق أحكام اتفاقية الغات خلال العقود الخمسـة الماضـية بأنه على الدول النامية أن تصـدر سـلعاً أكثر فأكثر من أجل أن تسـتورد سـلعاً أقل فأقل. واعتقد أن على الذين يطالبون بإطلاق حرية التجارة العالمية إقامة تجمعات ومناطق

---

[214] – دراسة غرفة تجارة دمشق، ملخص عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الغات) دمشق.

[215] – صحيفة البعث ملف الاثنين حول اتفاقية الغات العدد الصادر بتاريخ 1997/8/25.

إقليمية اقتصـــادية في بداية الأمر كما يحدث الآن في أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، وأن تكون مثل هذه التجمعات منطلقاً لعقد اتفاقيات ثنائية مع الحفاظ على حرية انتقال التكنولوجيا ورأس المال من منطقة إلى أخرى ومن تجمع اقتصادي إلى آخر. [216]

وإذا كانت الدول الصـناعية المتقدمة هي الرابحة دوماً من خلال تطبيق اتفاقات الغات فإن الدول النامية والدول الأقل نمواً هي الخاســـرة دوماً، لقد كانت الخاسرة في علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة صـناعياً في عصـر الاســتعمار وبقيت خاســرة في عصــر الحرب الباردة وما بعدها وحتى مع ظهور وتطبيق اتفاقية الغات ظلت هي الخاســرة. فإن تطبيق اتفاقية الغات قد يؤدي إلى نتائج مدمرة على اقتصـــاديات الدول النامية، وتشـــير بعض التحليلات إلى أن استخدام أنظمة متطورة للري مثلاً لإنتاج كميات كبيرة من الســـلع الزراعية بأعداد أقل من الأيدي العاملة هي نظرية يقود تطبيقها في البلدان النامية إلى نتائج خاطئة، لسبب بسيط هو أن الذين سيفقدون عملهم نتيجة لذلك سـيهاجرون إلى المدن حيث سـيعيشـون في المناطق الفقيرة مما سيؤدي إلى خلل سكاني وعدم استقرار اجتماعي.

ويقدر عدد الذين يعيشـون في المناطق الزراعية في الدول النامية بأكثر من ثلاثة مليارات فرد، وإن أي نجاح لاتفاقيات الغات بفرض طرائق زراعية حديثة وتستخدم التقانة العالية سيؤدي إلى فقدان حوالي 2 مليار من السكان عملهم، وسينتقل عدد كبير من هؤلاء العاملين

إلى المدن، وسـيجبر عدد كبير منهم على الهجرة الجماعية، وما يحدث الآن في الصـــين هو تأكيد لذلك إذ إن حوالي 100 مليون صـــيني هجروا أراضـيهم بسـبب اسـتخدام الطرق الحديثة والتقانة في الزراعة وبدأوا البحث عن عمل آخر في أنحاء البلاد.

ولتجنب نتائج مأساوية مثل هذه، لابد من تجنب سياسات تجارية جديدة تعتمد على الأسواق الحرة كمقدمة لإطلاق حرية التجارة على مستوى العالم، وهذا لا يعني إغلاق الأســـواق العالمية بوجه التجارة من منطقة إلى أخرى. بل على العكس فتح إمكانيات عقد اتفاقيات ثنائية بين هذه الأقاليم. ليس من الســـهل على أي بلد فتح أســـواقه أمام كل أنواع البضـــائع من البلدان

---

[216] – عن الهيرالد تريبيون، جريدة تشرين 1994/12/8.

الأخرى بغض النظر عن المنافع التي يمكن أن يجنيها هذا البلد أو ذاك أو عن الأضـــرار التي يمكن أن يلحقها مثل هذا الانفتاح باقتصـــاديات البلدان النامية وتدمير فرص العمل فيها والتي ســـتؤدي أحياناً إلى اضـــطرابات اجتماعية وإشاعة عدم الاستقرار في البلد .

لقد كانت جولات مفاوضـات الغات الثمانية نتيجة تلاقي مصـالح الدول الصـــناعية الكبرى المتقدمة، ومع ذلك ظهرت خلافات وتناقضـــات بين الأطراف الرئيســـية (أوروبا–أمريكا –اليابان) منذ الاجتماعات الأولى في الجولات كافة. وتفاقمت هذه الخلافات حتى طفت على الســـطح وأنذرت بحرب اقتصـــادية ســـاخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين المجموعة الأوربية من جهة أخرى. وكانت الخلافات تدور حول مســـألتين رئيسيتين: الأولى حول مسألة السلع الزراعية والثانية مسألة الإبداع الفكري والفني. وقد أدى طرح موضوع تحديد تجارة الإنتاج الفني والسمعي والبصري إلى حدوث مظاهرات واحتجاجات صـــاخبة في أوروبا نظمها المخرجون السينمائيون والتلفزيونيون والفنانون وكتاب السيناريو وأصحاب برامج الفيديو. والســـبب في ذلك هو أن شـــعور هؤلاء بأن إقرار مثل هذه الاتفاقية يعني السيطرة الأمريكية والوصاية على الثقافة والإبداع الفني في أوروبا والعالم.

أما موضـوع الخلاف في تحرير تجارة السلع الزراعية فتعود أسبابه إلى تضارب المصالح حيث أن كلا الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) يتبع سياسة خاصة لحماية المنتجين الزراعيين الوطنيين. فقد طالبت أمريكا من أوروبا أن تخفض دعمها للمنتجين الزراعيين بنسبة 70 % تدريجياً لمدة عشرة أعوام. ورفضت الدول الأوربية هذا الطلب رفضاً باتاً لأنه يتعارض مع سياستها الزراعية والاجتماعية ويضر بمصالح مزارعيها الذين يشكلون نسبة عالية من الناخبين تختلف من دولة إلى أخرى من 20 % إلى 40 %. ونظراً للفرق الكبير في وجهات النظر حول هذا الموضوع فقد تدخلت الأمانة العامة للغات واستخدمت عدداً كبيراً من الوسطاء لتقريب وجهات النظر وفي نهاية 1992 توصل المفاوضون إلى تسوية الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأوروبية وبخاصـــة فيما يتعلق بتجارة الســـلع التجارية والإبداع الفني والفكري.

وهكذا تحولت اتفاقية الغات التي تأسست كهيئة مؤقتة عام 1947 إلى منظمة مراقبة دائمة تسمى المنظمة العالمية للتجارة. وأصبحت تتساوى في

وضـــعها مع صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشـــاء والتعمير. وهكذا اســـتطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشـــكل إدارة اقتصـــادية للعالم. واكتملت عناصـــر النظام العالمي الذي يخدم اقتصـــاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه. [217]

أقرت الوثيقة الختامية لاتفاقية الغات حق الدول النامية في التنمية، وحث كافة الدول الأعضـــاء على مراعاة ظروف التنمية في هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التي حصـلت عليها الدول النامية في الاتفاقات ككل، إنما يهدف في المقام الأول إلى تيســـير التزام الدول النامية بأحكام الاتفاقية في إطار تحرير التجارة الدولية مع ضـــمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء خاصة والحديث عن تجارة دولية حرة أمر لا يتحقق دون مشاركة الدول النامية، التي تعد السوق الرئيسة لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة من السلع والخدمات ومصدراً رئيساً للمواد الخام ومصادر الطاقة . وكان من الضـروري إتاحة ذلك عن طريق منح الدول النامية بعض التسـهيلات التي تمكنها من المشـاركة، وتمثلت هذه التسـهيلات بصـورة حوافز مؤقتة للدول النامية تساعدها على إعادة هيكله اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية الوطنية لتتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية بمفهومه الشامل .

ومع ذلك، فإن من المتفق عليه أن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي سـيترتب عليه مكاسـب وتكاليف، وان توزيع هذه المكاسـب والتكاليف بين الدول النامية سـيتفاوت من دولة لأخرى اسـتناداً إلى طبيعة اقتصـاداتها. وبصـورة عامة، فمن المتوقع أن تكون الدول التي سـتحصـل على أقصـى المكاسب الاقتصادية الممكنة هي تلك التي تتميز بنظام اقتصادي متحرر وذي توجه خارجي، على حســاب الدول التي تنتهج نظاماً اقتصــادياً مغلقاً والتي تعتمد على الأفضليات التجارية لوصول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك تلك التي تعتمد على الاســـتيراد لتوفير احتياجاتها من الأغذية.

---

[217] – سعد الدين وهبه، أبحاث في خدمة إسرائيل، جريدة الأهرام العدد 39219 تاريخ 1994/4/23.

استطاعت بعض الدول النامية أن تتحدى بنجاح بعض الإجراءات التي اتخذتها البلدان المتقدمة عند تسوية النزاعات التجارية باستفادتها من إجراءات تسوية النزاع الخاصة بمنظمة التجارة العالمية. ولولا انضمام تلك الدول إلى منظمة التجارة العالمية لبقيت ضعيفة ولن تستطيع مواجهة شركائها التجاريين الأكثر قوة. ويتاح للبلدان النامية مزيدا من الوقت لتطبيق الأحكام في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية العديدة. وتتلقى البلدان الأقل نموا معاملة خاصة تتضمن الاستثناءات من العديد من الأحكام. ويمكن أن تبرر احتياجات التنمية القيام بإجراءات لا يسمح بها عادة بموجب الاتفاقات، على سبيل المثال أن تقدم الحكومات معونات معينة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتدهور القاعدة الذهبية سعى قادة العالم، خاصة الدول المنتصرة في الحرب إلى إعادة تنظيم العالم تفادياً للوقوع بالأزمات وتم الاتفاق على إقامة (الثالوث: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والذي دعائمه المال والاستثمار والتجارة. وتم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بدلاً عن منظمة التجارة العالمية، التي تم رفضها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي والدول التي تتعارض مصالحها الاقتصادية مع قيام المنظمة. وكان الهدف من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة هو تسهيل العملية التجارية مابين الدول وذلك من خلال المفاوضات حول تخفيض الرسوم الجمركية ونظام الحصص إضافة إلى تخفيض الاتفاقيات التفضيلية والحد من الحواجز غير الجمركية. [218]

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. وتبقى مهمة المنظمة الأساسية ضمان انسياب التجارة العالمية بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. فمن حق المستهلك والمنتج التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.

*****

[218] – انظر، ياسمينة مرابطي، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو– متوسطية، رسالة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق 2007.

الدول العربية في منظمة التجارة العالمية

الدول العربية في منظمة التجارة العالمية	تاريخ العضوية
• الأردن	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
• الإمارات العربية المتحدة	١٠ نيسان / أبريل ١٩٩٦
• مملكة البحرين	١ كانون الثاني /يناير ١٩٩٥
• تونس	٢٩ آذار / مارس ١٩٩٥
• جيبوتي	٣١ أيار/مايو ١٩٩٥
• سلطنة عمان	٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٠
• قطر	١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٩٦
• الكويت	١ كانون الثاني /يناير ١٩٩٥
• مصر	٣٠ حزيران /يونيو ١٩٩٥
• موريتانيا	٣١ أيار / مايو ١٩٩٥
• المغرب	١كانون الثاني /يناير ١٩٩٥
• المملكة العربية السعودية	١١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٥

الدول العربية التي لها صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

الدول العربية التي لها صفة مراقب	تاريخ إنشاء مجموعة العمل
الجزائر	١٧ حزيران /يونيو ١٩٨٧
السودان	٢٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٤
لبنان	١٤ نيسان /أبريل ١٩٩٩
اليمن	١٧ تموز / يوليو ٢٠٠٠
العراق	١٣ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤
الجماهيرية العربية الليبية	٢٧ تموز /يوليو ٢٠٠٤

*****

الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الصين الشعبية	13 نوفمبر 2001
ألبانيا	8 سبتمبر 2000
انجولا	23 نوفمبر 1996
إنتيجوا وباربودا	1 يناير 1995
الأرجنتين	1 يناير 1995
استراليا	1 يناير 1995
النمسا	1 يناير 1995
البحرين	1 يناير 1995
بنجلاديش	1 يناير 1995
الباربادوس	1 يناير 1995
بلجيكا	1 يناير 1995
بليز	1 يناير 1995
بنين	22 فبراير 1996
بوليفيا	12 سبتمبر 1995
بوتسوانا	31 مايو 1995
البرازيل	1 يناير 1995
بروناي دار السلام	1 يناير 1995
بلغاريا	1 ديسمبر 1996
بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
بوروندي	23 يوليو 1995
الكاميرون	13 ديسمبر 1995
كندا	1 يناير 1995
أفريقيا الوسطى	31 مايو 1995
تشاد	19 أكتوبر 1996
تشيلي	1 يناير 1995
كولومبيا	30 إبريل 1995
الكونغو	27 مارس 1997
كوستاريكا	1 يناير 1995
كوت ديفوار	1 يناير 1995
كرواتيا	30 نوفمبر 2000
كوبا	20 إبريل 1995
قبرص	30 يوليو 1995
التشيك	1 يناير 1995
الكونغو ديمقراطية	1 يناير 1997
الدنمرك	1 يناير 1995
جيبوتي	31 مايو 1995
دومينكا	1 يناير 1995
الدومينيكان	9 مارس 1995
الإكوادور	21 يناير 1996
مصر	30 يونيو 1995
السلفادور	7 مايو 1995
استونيا	13 نوفمبر 1999
الاتحاد الأوروبي	1 يناير 1995
فيجي	14 يناير 1996
فنلندا	1 يناير 1995
فرنسا	1 يناير 1995
الجابون	1 يناير 1995
جامبيا	**23 أكتوبر 1996**
جورجيا	14 يونيو 2000
ألمانيا	1 يناير 1995
غانا	1 يناير 1995
اليونان	1 يناير 1995
جرينادا	22 فبراير 1996
جواتيمالا	21 يوليو 1995
غينيا بيساو	31 مايو 1995
غينيا	25 أكتوبر 1995
جويانا	1 يناير 1995
هايتي	30 يناير 1996
هندوراس	1 يناير 1995
هونج كونج–الصين	1 يناير 1995
النمسا	1 يناير 1995
أيسلندا	1 يناير 1995
الهند	1 يناير 1995
اندونيسيا	1 يناير 1995
ايرلندا	1 يناير 1995
إسرائيل	21 أبريل 1995
إيطاليا	1 يناير 1995
جاميكا	9 مارس 1995
الأردن	11 إبريل 2000
اليابان	1 يناير 1995
كينيا	1 يناير 1995
جمهورية كوريا	1 يناير 1995
الكويت	1 يناير 1995
قرغيزيا	10 فبراير 1999
لاتفيا	10 فبراير 1999
ليسوتو	31 مايو 1995
ليختنشتاين	1 سبتمبر 1995
ليتوانيا	31 مايو 2001

لكسمب ورج1 يناير 1995
ماكاو– ال صين1 يناير 1995
مدغشقر17 نوفمبر 1995
مالاوي31 مايو 1995
ماليزيا1 يناير 1995
المال ديف31 مايو 1995
مالي31 مايو 1995
مالطا1 يناير 1995
موريتانيا31 مايو 1995
موريشيوس1 يناير 1995
المكسيك 1 يناير 1995
منغوليا29 يناير 1997
المغرب1 يناير 1995
موزنبيق 26 أغسطس1995
ميانمار1 يناير 1995
ناميبيا1 يناير 1995
هولندا 1 يناير 1995
نيوزيلندا1 يناير 1995
نيكارجوا3 سبتمبر 1995
النيجر 13 ديسمبر 1996
نيجيريا1 يناير 1995
النرويج1 يناير 1995
سلطنة عمان9 نوفمبر 2000
باكستان1 يناير 1995
بنما6 سبتمبر 1997
نيوغينيا باباو9 يونيو 1996
باراجواي1 يناير 1995
بيرو1 يناير 1995
الفلبين1 يناير 1995
بولندا1 يناير 1995
البرتغال1 يناير 1995
قطر13 يناير 1996
رومانيا1 يناير 1995
رواندا22 مايو 1996
كيتس ونيفيس 21 فبراير1996
سانتا لوتشيا1 يناير 1995
فنسنت والجرينادين 1 يناير 1995
السنغال1 يناير 1995
سيراليون23 يوليو 1995
سنغافورة1 يناير 1995
جمهورية السلوفاك1 يناير 1995
سلوفينيا30 يوليو 1995

جزر السلومون26 يوليو 1996
جنوب أفريقيا1 يناير 1995
اسبانيا1 يناير 1995
سريلانكا1 يناير 1995
سورينام1 يناير 1995
سوازيلاند1 يناير 1995
السويد1 يناير 1995
سويسرا1 يوليو 1995
تنزانيا1 يناير 1995
تايلاند1 يناير 1995
توجو31 مايو 1995
ترينداد وتوباجو1 مارس 1995
تونس29 مارس 1995
تركيا26 مارس 1995
أوغندا1 يناير 1995
المملكة المتحدة1 يناير 1995
الولايات المتحدة1 يناير 1995
أوروجواي1 يناير 1995
فنزويلا1 يناير 1995
زامبيا1 يناير 1995
زمبابوي5 مارس 1995
الأمارات 10 أبريل 1996

المنظمات الدولية التي تتمتع بصفة مراقب للجمعية العمومية في منظمة التجارة العالمية:

الأمم المتحدة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
صندوق النقد الدولي
البنك الدولي
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الدول الأعضاء المراقبون في منظمة التجارة العالمية:

1. **الجزائر**
2. اندورا
3. أرمينيا
4. أذربيجان
5. **البهاما**
6. روسيا البيضاء
7. بوتان
8. البوسنة والهرسك
9. كمبوديا
10. الرأس الأخضر
11. أثيوبيا
12. جمهورية مقدونيا، يوغسلافيا سابقا
13. (الفاتيكان)
14. كازاخستان
15. جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
16. لبنان
17. مالدوفيا
18. نيبال
19. روسيا الاتحادية
20. ساموا
21. ساوتوم والبرنسيب
22. السعودية
23. سيشل
24. **السودان**
25. تايبية الصينية
26. تونجا
27. أوكرانيا
28. أوزبكستان
29. فانواتو
30. فيتنام
31. اليمن
32. جمهورية يوغسلافيا الاتحادية

المراجع العلمية:

الكتب:

1. إبراهيم شحاتة وروبرت مايرو، معونات دول الأوبك – دراسة تحليلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الأول العدد الرابع /1978/.
2. إحسان هاني سمارة، التكامل الاقتصادي العربي المحددات والآفاق، ندوة التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تونس.
3. احمد سليمان علي العموش، آثار العولمة على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.
4. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000.
5. أمينة جاد، المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الطابع التمويلي، نشر في أخبار مصر.
6. أيمن رفعت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مؤسسة الأهرام بالقاهرة 2007.
7. تصورات القطاع الخاص تجاه الاحتياجات الواقعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ماذا بعد القيود الجمركية؟ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دراسة أعدتها السيدة مي دمشقية سرحال، بيروت شباط (فبراير) 2008.
8. التكامل الاقتصادي العربي، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم 13-15 شباط 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس.
9. التكامل الاقتصادي العربي، ندوة، الخرطوم 1989، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تونس 1989.
10. جيهان أبو اليزيد، تقرير حول (البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة).

11. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، سلسلة المائدة الحرة – 2، منشورات بيت الحكمة، تموز 1997.
12. د. خالد الوزني، تحرير العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان 1999.
13. د. عبد الإله أبو عياش، الفوائض المالية والواقع الاستثماري في الوطن العربي مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث 1986.
14. د. علي جلال حسين و د. احمد سليمان علي العموش، التكتلات الاقتصادية الكبرى ومسيرة التبعية والتكامل العربي.
15. د. فادي علي مكي، بين الغات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، عام 2000، الجزيرة نت السبت 2001/10/27.
16. د. كمال النقيب، مجموعة دول بريكس .. أسباب النشوء وآفاق التطور، 29 أبريل/نيسان 2012.
17. د. محمد إبراهيم السقا، هل تغيّر دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟
18. د. محمد السعيد القاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية بيروت 1983.
19. د. محمد طلعت الغنيمي، الجامعة العربية، دراسة قانونية وسياسية منشأة المعارف الإسكندرية 1974.
20. د. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.
21. د. محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة، كتاب الهلال العدد 585 أيلول 1999.
22. الدكتور صباح نعوش، العالم الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية، الجزيرة نت السبت 2001/10/27.
23. الدكتور عدنان شوكت شومان، اتفاقية الجات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً، دار المستقبل . دمشق 1996.

24. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، اقتصادات الدول العربية – والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق 2008.
25. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2008.
26. روتشير شارما (Ruchir Sharma)، تاريخ ومستقبل مجموعة دول بريكس، مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs العدد الصادر في نوفمبر/ديسمبر 2012.
27. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999.
28. صندوق النقد العربي أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1983/1977، إصدار الصندوق، أبو ظبي 1984.
29. فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
30. فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3210 تاريخ 2008/6/12.
31. قاسم احمد الأحمد، التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوربي، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان 1998.
32. كمال غالي، ميثاق جامعة الدول العربية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، القاهرة 1948ص36 وما بعدها.
33. محمد الحامدي، تكتل دول البريكس. العملاق القادم على مهل، صحيفة المسيرة العدد 10.
34. محمد بوبوش، باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، أكدال، المغرب، دور المنظمات الدولية الاقتصادية في ترسيخ العولمة.
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ITO5hLW

35. محمد سعيد النابلسي، دور مؤسسات التمويل الإنمائي القطرية في تمويل عمليات الإنماء في الوطني العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 1983، م9 ع2.
36. محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (WTO)،
37. http://www.minshawi.com/other/harby.htm
38. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 ص 1009.
39. ملف المستقبلات العربية البديلة، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، العدد 2 القاهرة تشرين الأول 1986.
40. نتائج جولة أوروغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي 1995.
41. نزيرة الافندي، قمة العشرين تتطلع إلى العقد الجديد 2009، الصين تعلن مطالبها.
42. النظام المرابي العالمي، مجموعة مؤلفين، دار المستقبل دمشق 1991.
43. هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟ مجلة الجيش لبنان العدد 333 – آذار 2013 .
44. الهيثم صالح، أسئلة كثيرة حول تجانس المجموعة الحقيقي في الأهداف السياسية والاقتصادية، قمة بريكس.. نظام عالمي جديد أم محاولة استبدال أقطاب؟ نقلاً عن الغارديان الفرنسية.
45. ياسمينة مرابطي، العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو– متوسطية، رسالة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق 2007.
46. يوسف الصائغ، الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس، خريف، 1996.

الصحف والمجلات:

- الأهرام الاقتصادي، العدد 1482، تاريخ 1997/6/2.
- الأهرام الاقتصادي، العدد 126 تاريخ 2009/9/30.

- الأهرام اليومي
http://digital.ahram.org.eg/checkpart.aspx?Serial=1231750&part=2.
- جميل مطر، قمة للدول الصاعدة، صحيفة الشروق الخميس 29 مارس 2012.
- حسب ما ذكرته مجلة إيكونيميست البريطانية، مواقع إلكترونية.
- د. أحمد علو عميد متقاعد، د. سعيد عبد الخالق محمود، العلاقات الاقتصادية العربية: المسار والمصير، مجلة شؤون عربية العدد.
- د. عبد العال الصكبان، نحو تنظيم جديد لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية الجديدة، مجلس المستقبل العربي العدد 46 كانون الأول 1982.
- د. محمد العمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي م 9 ع ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الكويت 1983.
- رويترز، توماسو بادوا شيوبا عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي في مقابلة صحافية 07-
- سعد الدين وهبه، أبحاث في خدمة اسرائيل، جريدة الأهرام العدد 39219 تاريخ 02-2001.
- صحيفة البعث 20 12 2001، عن اللوموند، ترجمة إبراهيم أحمد.
- صحيفة البعث ملف الاثنين حول اتفاقية الغات العدد الصادر بتاريخ 1997/8/25.
- صحيفة تشرين العدد 6846 تاريخ 1997/6/26.
- عن الهيرالد تريبيون، جريدة تشرين 1994/12/8.
- مجلة (شؤون عربية) العدد 63، أيلول 1990.
- مجلة أخبار البترول والصناعة، أبو ظبي، نوفمبر 1988 العدد 220، مقالة للمؤلف.
- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أيلول 2002.
- وكالة الأنباء الجزائرية، الثلاثاء 19 آذار (مارس) 2013.

- الاتفاقيات والتقارير:

- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، ص53.
- اتفاقية صندوق النقد العربي، المادة السادسة.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1989، تحرير صندوق النقد العربي –أبو ظبي ص23.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1996.

- تقرير الدورة الثانية والثلاثون لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المصدر
- تقرير وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماع الخبراء العرب لدراسة منعكسات اتفاقية الفات على
- الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1996.
- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1989، مصدر سابق.
- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2012. أبو ظبي 2013.
- صندوق النقد العربي، أهدافه وهيكله ومجالات نشاطه 1977-1981 منشورات الصندوق، أبو ظبي.
- ملخص البيان الختامي لجولة أورغواي.
- النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر
- عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.
- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وثائق اقتصادية رقم 1 جامعة الدول العربية، تونس
- 1982.
- الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء.
- الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، صادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة
- الاقتصاد العربي العدد الثاني 55 كانون الثاني 1981 بيروت ص 4-10.
- الدراسة المقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، إلى الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر غرف
- التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الرباط 5 _ 8 أيار 1992.
- دراسة غرفة تجارة دمشق، ملخص عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (الغات)، دمشق.
- النص الكامل لإعلان سانيا للاجتماع الثالث لقادة دول بريكس، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، تصدر
- عن وزارة الخارجية الصينية، 18 نيسان 2011.
- منظمة التجارة العالمية – أساسيات – من هافانا إلى مراكش.
- قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادر عن جامعة الدول العربية، موقع الجامعة على شبكة الانترنت.

مراجع باللغة الإنكليزية:

- Correa Charles، Intellectual Property Rights and the Use of Compulsory Licenes: Option for Developing countries، South Center، Geneva 1999.
- Dutfield Grahan، Intellectual Property Rights، Trade and Biodiversity، World Conservation Union، Earthscan Publications. London 2000.
- The EU has the *privileges and obligations* of membership but does not host/chair summits. It is represented by the Commission and Council Presidents. 967 .EU and the G8 . European Commission.
- UNCTAD Secretariat: "Countries in Accession to the WTO. Main Issues Involved"، Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries،Vol. 16 ، no: 3-4.
- W T O Annual Report 2013, overview of WTO activities in 2012 and early 2013.

مواقع الكترونية:

- http:// www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.
- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1738000/1738912.stm.
- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIBRDARABIC/0،،contentMDK:21587044~menuPK:4442413~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:4442342،00.html
- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0،،contentMDK:21250091~pagePK:41367~piPK:279616~theSitePK:3319423،00.html
- http://webcache.googleusercontent.com
- http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xaKwzsuHJYJ:www.enamaroc.co
- http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ITO5hLW
- http://www.albankaldawli.org/ida/ida-history.html.
- http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/1/1-1-1.htm
- http://www.amf.org.ae/vArabic/showPage.asp?objectID={55CD531A-6154-4CB4-8E0C-3FABC3795CE0

- http://www.aps.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9،92415.html
- http://www.arableagueonline.org/las/arabic/categoryList.jsp?level_id=110
- http://www.businesstendersmag.com/ar
- http://www.ecc.ae/ar/publications.aspx?_url=7
- http://www.g20.org/G20/webapp/publicEN/aboutG20/pubEN_aboutG20.htm
- http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm
- http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/glancea.htm
- http://www.vetogate.com/230009.
- http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=6&lang=ar

- الجزيرة نت 2002/1/1 http://www.aljazeera.net/economics/2002/1/1-1-2.htm
- الجزيرة نت 2002/1/1، صباح نعوش، باحث اقتصادي/ فرنسا،
- الجزيرة نت السبت 2001/10/27.
- الجزيرة نت، عن طريق الانترنت، السبت 2001/10/27.
- الجزيرة نت2002/1/1، نقلاً عن رويتر، http://www.aljazeera.net/economics/2002/1/1-1-6.htm
- الجزيرةنت
- http://www.aljazeera.net/economics/2001/12/12001/12/31 .2-31-5.htm
- شبكة النبأ المعلوماتية – السبت 1/كانون الأول/2012.
- معهد الإمارات التعليمي. http://www.uae7.com/vb/t40293.html
- موقع البرلمان الأوروبي على شبكة الإنترنت .http://www.europarl.europa.eu/portal/en
- موقع المفوضية الأوروبية على الإنترنت، http://ec.europa.eu/index_en.htm
- موقع مجلس الاتحاد الأوروبي، .http://www.consilium.europa.eu/homepage.aspx?lang=en

***** –

المصطلحات العلمية باللغة الأجنبية

– A –

Apologetion	تبريري
Abstraction	التجريد
Applied economics	الاقتصاد التطبيقي
Ability of management	المقدرة الإدارية
Agent middlemen	الوسطاء الوكلاء
Agriculture co-operatives	التعاون الزراعي
Alliance	حلف
Analytical Method	المنهج التحليلي
Antagonism	تناقض
Annual Marketing Plan	الخطة السنوية للتسويق
Automatic Vending	البيع الآلي
Agrarian Cooperatives	التعاونيات الزراعية
Arrangements	ترتيبات
Acceptance	قبول
Account	حساب
Accumulation	تراكم
Administration	إدارة ، مصلحة
Aid, Economical Aid	معونة ، معونة اقتصادية
Allowances	علاوات ، مكافآت
Arab Common Market	السوق العربية المشتركة
Antagonistic	اقتصاد
Activity	نشاط

– B –

Balance Sheet	ميزانية
Buying for cash	الشراء نقداً
Profit	أرباح
Board of Directors	مجلس إدارة
Bottom- up - tope	من القاعدة للقمة
Brokers	السماسرة
Bail	كفالة

Balance of Payment	ميزان المدفوعات
Book – keeping	صك الدفاتر
Boundary	حدود
Balance of Trade	الميزان التجاري
Bankruptcy	إفلاس
Barter	مقايضة
Bourgeoisie	البرجوازية

– C –

Conservative	محافظ
Credit Inflation	التضخم الإتماني
Capital audits Interposes	المشروع الرأسمالي
Calculation	حساب
Capital Flight	النظام الرأسمالي
Class differentiation	هروب رأس المال
Collective ownership	التمايز الطبقي
Common interest	ملكية جماعية
Competition	منافسة
Consumers Cooperatives	تعاونيات استهلاكية
Cooperation	تعاون
Cooperator	عضو تعاوني
Cooperative Movement	الحركة التعاونية
Cooperative republic	جمهورية تعاونية
Cooperative economy	اقتصاد تعاوني
Cooperative Shop	مخزن تعاوني
Cooperative associations	جمعيات تعاونية
Cooperative Bank	مصرف تعاوني
Channels Distribution	منافذ التوزيع
Concentration	التركيز،
Consumer market	سوق المستهلك
Cargo	بضاعة
Chamber of Commerce	غرفة التجارة
Clearing Agreement	اتفاقية دفع
Custom Duty	الرسم الجمركي

Class Struggle	الصراع الطبقي
Comparatives	المقارنة
Cost	كلفة
Colonial	استعمارية

– D –

Data	معلومات
Debt	دين – قرض
Delivery Order	أمر تسليم، إذن تسليم
Division Labor	تقسيم العمل
Distribution Relations	علاقات التوزيع
Dialectical	ديالكتيكي – جدلي
Deduction	استنتاج
Determinant	مقرر
Direct	مباشر
Depression	كساد ، هبوط
Distribution of Wealth	توزيع الثروة
Domination	سيطرة، إخضاع
Dynamic Programming	البرمجة الديناميكية
Discount	خصم، تخفيض
Duty, Duties	رسم أو ضريبة،

– E –

Economic Policy	السياسة الاقتصادية
Economic Stat	الإحصاء الاقتصادي
Economic	القوانين الاقتصادية
Econometric	الاقتصاد القياسي
Economic Activity	نشاط اقتصادي
Efficiency	فعالية
Emigration	هجرة
Equalization	مساواة، تعادل
Expansion	توسع ، انتشار
Expert	خبير
Extortion	تصدير
Entrance fees	رسوم الانتساب

Election	انتخاب
Exemptions and Favorites	إعفاءات وامتيازات
Exploitation	استغلال
Excessive	متزايد
Economic Process	العملية الاقتصادية
Economic Relations	العلاقات الاقتصادية
Economic Base	القاعدة الاقتصادية
Economic Theories	النظريات الاقتصادية

– F –

Facilities	تسهيلات
Factory	مصنع
Famine	مجاعة
Final Account	الحساب الختامي
Financial	مالي
Firm	شركة
Fiscal year	السنة المالية
Foreign Debts	ديون خارجية
Free Zone	المنطقة الحرة
Freightage	أجرة الشحن
Fund	صندوق
Fixed Costs	تكاليف ثابتة
Finance cooperative's	تعاونيات التمويل
Formation of Cooperative	تأسيس التعاونية
Feudalism	الإقطاع
Forced Saving	الادخار القسري
Freedom	حرية
Final Consumer	المستهلك الأخير

– G –

Genocide	جماعي
Growth	نمو "تنمية"
General	عام ، شامل
General Purpose Cooperativ	تعاونيات متعددة الأغراض
General union	الاتحاد العام

General assembly	جمعية عامة
Goods	بضائع –سلع
Grass Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
Gross National Product	الناتج القومي الإجمالي
Guarantee	كفالة

– H –

Human Action	الفعل البشري
Humanism	الإنسانية
Historical Materialism	المادية التاريخية
Historical School	المدرسة التاريخية
Home Trade	التجارة الداخلية
Housing Societies	جمعيات سكنية
House Supply	التمويل المنزلي
High Limits for loan	الحد الأعلى للقرض
House to House Selling	البيع من منزل إلى منزل

– I –

Interventionism	تدخلية
Imports	امبريالية
Information	مستوردات
Individualism	معلومات
Interest on Capital	الفردية
Insurance	الفائدة على رأس المال
In Installment	تأمين
Industrial Market	السوق الصناعية
Integration	تكامل
Investment Yield	عائد الاستثمار
Invigoration	تنشيط، انتعاش
Invoice	فاتورة
Inference	استدلال
Induction	استقراء
Input–output	المدخلات –المخرجات
Ideology	مصدر "إيديولوجيا"

– J –

Joint Property	جماعي
Joint–Stack Company	شركة مساهمة
Justice	عدالة
Law of Motion	قانون الحركة

– L –

Logic	منطق
Law of Supply and Demand	قانون العرض والطلب
Labor	عمل
Land Reform	إصلاح زراعي
Large Scale Production	الإنتاج الواسع
Living Conditions	ظروف المعيشة
Local associations	جمعيات محلية
Long – Range Planning	التخطيط طويل الأجل
Line of Products	خط الإنتاج
Letter of credit (L/C)	كتاب الاعتماد
Level	مستوى
Liberalization	تحرير
Luxuries	كماليات

– M –

Mercantilism	الميركنتلية (التجارية)
Marginalize Trend	الاتجاه الحدي
Marketing Cooperati Associations	جمعيات التسويق التعاونية
Middlemen	الوسطاء
Motive of Joining a Cooperative	دافع الانتساب للتعاونية
Marginal Costs	التكاليف الحدية
Marginal utility Theory	نظرية المنفعة الحدية
Monopolistic Competition	المنافسة الاحتكارية
Market Price	سعر السوق
Mercantile	تجاري
Mutual Interests	منافع متبادلة

Mechanism of Operation	آلية العمل
Mode Of Functioning	أسلوب التشغيل
Money Income	الدخل النقدي
Maximization	استقصاء

– N –

Nationalization	تأميم
Net Profits	صافي الأرباح
Neutrality	حياد
Negotiations	مفاوضات
Nullification	إلغاء ، أبطال
Needs	الحاجات
Natural Recourses	الموارد الطبيعية
Natural Economy	الاقتصاد الطبيعي

– O –

Organization	تنظيم منظمة
Order	أمر ، طلب
Objects of Labour	مواد العمل
Oriel	الأصل
Optimum	الأمثل
Overdraft	سحب على الكشوف
Owner	مالك
Over Time	عمل إضافي

– P –

Premium	مكافأة
Paper Money	العملة الورقية
Primitive community	المشاعية البدائية
Political Economy	الاقتصاد السياسي
Partition	تجزئة
Pay order	إذن الصرف
Pegging Prices	تثبيت الأسعار
Pension	معاش التقاعد
Per Capital	للفرد الواحد

Pledge	رهن
Position Statement	الوضع المالي
Prepaid	مدفوع
Current Price	السعر الجاري
Priority	أفضلية، أولوية
Profit and loss	ربح وخسارة
Provisions	مؤن
Purchasing Power	القوة الشرائية
Proxy	الإنابة
Public Relations	العلاقات العامة
Production Relations	علاقات الإنتاج
Productive Forces	قوى الإنتاج
Peasant Economy	الاقتصاد الفلاحي
Principle	مبدأ

– Q –

Qualification of director	مؤهلات المدير
Quality	الجودة
Quantitative Criteria	المعايير الكمية
Quantitative Factors	العوامل الكمية

– R –

Renters	طفيليين
Royalist	ملكية
Premise Program	برنامج إصلاحي
Rent	ريع
Redistributing of Income a Wealth	إعادة توزيع الدخل والثروة
Repeat Sales	مبيعات متكررة
Rationalization	ترشيد
Revolution	ثورة
Reproduction	إعادة الإنتاج
Reasoning	التعقل
Reduction	اختزال
Renaissance	نهضة "انبعاث"

Raw Material	مواد خام
Rebate	خصم، تخفيض
Reconciliation	مطابقة
Register of Commerce	السجل التجاري
Regulations	أنظمة ، قوانين
Responsibility	مسؤولين

– S –

Socialists	اشتراكيون
Social Classes	الطبقات الاجتماعية
Social Labour	العمل الاجتماعي
Sabotage	تخريب
Saving	الادخار
Sale in Credit	البيع بالنسبة
Sheaf – Help	تبادل المساعدة
Self – Supporting	الدعم المتبادل
Social unjust	ظلم اجتماعي
Standard of Living	مستوى المعيشة
Surplus Value	القيمة الزائدة
Salary	مرتب
Sample Without Commerc Value	عينة بدون قيمة تجارية
Sanction, Economic sanction	عقوبة ، عقوبة اقتصادية
Satisfaction	اكتفاء
Shortage in Sales	هبوط المبيعات
Spending	إنفاق، صرف
Sphere, Economic Sphere	مجال، مجال اقتصادي
Stock Corporation	شركة مساهمة
Stock sector	مساهم
Services	الخدمات
Society	المجتمع
Serfs	أقنان
Superstructure	البناء الفوقي

– T –

Theory of Cooperation	نظرية التعاون
Taxation	ضرائب
Top Management	الإدارة العليا
Trade Mark	علامة تجارية
Transportation	نقل
Terms of Trade	شروط التبادل التجاري
Trade Policy	السياسة التجارية
Transit	عبور، مرور، ترانزيت
Tools	أدوات
Technology	التكنولوجيا
The Economic Sconces	العلوم الاقتصادية
Theory of Money	نظرية النقود
Traditional	تقليدي

– U –

Unemployment	بطالة
Underdevelopment	تخلف
Undertaking	تعهد
Unfavorable Trade Balance	عجز الميزان التجاري

– V –

Value	قيمة
vested interest	مصالح مكتسبة
Voluntary	اختياري
Vendee	مزاد علني
Variable Costs	التكاليف المتغيرة
Vulgar Economy	الاقتصاد الغوغائي
Verification	التدقيق
Village Economy	الاقتصاد القروي

– W –

Wholesale Society	جمعية الاتجار بالجملة
Wages	أجور
Working Days	أيام العمل
World market price	سعر السوق الدولي

الرفاهية	Welfare

*****

الفهرس

الفصل الأول

التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول – مستوى التكتل الاقتصادي وأهدافه وخصائصه ومقوماته:

- مستوى التكتل الاقتصادي بين الدول وفوائده.
- أساليب التكتل الاقتصادي، وأهداف التكتل الاقتصادي.
- أسس التكتلات الاقتصادية.
- خصائص التكتلات الاقتصادية.
- مقومات استمرار التكتلات الاقتصادية وأسباب فشلها.

المبحث الثاني – أهم التكتلات الاقتصادية:

1 – الاتحاد الأوروبي.

2 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA).

3 – مجموعة دول النمور الآسيوية بالإضافة إلى اليابان والصين.

4 – رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN).

5 – جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC).

6 – تكتل رابطة دول أمريكا اللاتينية.

7 – التكتلات الاقتصادية في أفريقيا.

8 – تجارب التكتل الاقتصادي في الوطن العربي.

9 – تكتل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى.

10 – تكتل مجموعه العشرين.

الفصل الثاني

تجارب التكتل الاقتصادي العربي

في ظل جامعة الدول العربية

المبحث الأول – الوطن العربي وجامعة الدول العربية:

- الموقع الجغرافي للوطن العربي.
- جامعة الدول العربية.

- ميثاق الجامعة العربية.
- أهداف جامعة الدول العربية.
- جامعة الدول العربية والتكتل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني – التكتل الاقتصادي العربي (الواقع، الأهداف، المعوقات، الاستراتيجية).

- أهداف التكتل الاقتصادي العربي.
- مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تحديات التكتل الاقتصادي العربي.
- معوقات التكتل الاقتصادي العربي.
- تفعيل التكتل الاقتصادي العربي.
- استراتيجية التكتل الاقتصادي العربي.
- مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تمثل محاور نشاط السوق العربية المشتركة.
- عوامل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي.

المبحث الثالث – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

– الإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– القواعد والأسس لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

– المشاكل والصعوبات التي تعترض تنفيذ الكامل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ملحق – درجة اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث

التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي والتكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

المبحث الأول – التكتل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي:

- المعاهدات الرئيسة التي أسست لقيام الاتحاد الأوروبي.
- مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- مراحل تطور الوحدة الاقتصادية الأوروبية.
- مرت عملية تداول اليورو بمرحلتين رئيستين.

- وظائف استخدام اليورو كعملة دولية.
- الالتزام الصارم بضبط الميزانيات في دول اليورو.
- التفاؤل بتحسن الاقتصاد في دول منطقة اليورو مع طرح العملة الجديدة.
- اليورو أكثر المشروعات طموحا على طريق الوحدة الأوروبية.
- اتفاقية نيس في الاتحاد الأوربي.
- الوحدة الأوربية على عدة مسارات.

المبحث الثاني – التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس

- أسباب نشوء وتطور تكتل دول بريكس.
- الدول الأعضاء في تكتل الـ بريكس.
- دور الاقتصادات الصاعدة.
- اللقاءات الرسمية لتكتل دول الـ بريكس.
- مؤتمر القمة الثالث لمجموعة دول البريكس إبريل 2011 وإعلان سانيا.
- مؤتمر القمة الخامسة لمجموعة دول البريكس – ديربان جنوب أفريقيا آذار 2013.

الفصل الرابع

المنظمات الاقتصادية الدولية والعربية

المبحث الأول – المنظمات الاقتصادية الدولية:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC).
- منظمة العمل الدولية (ILO).
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية(ITU) .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE).
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).
- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(UNRISD) .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو (UNIDO).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM).

- برنامج الأغذية العالمي (WFP).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو(FAO) .
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) .
- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
- البنك الإسلامي للتنمية (I D B).
- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- مجموعة البنك الدولي (I.B.D).
- صندوق النقد الدولي (IMF) .

المبحث الثاني – المنظمات الاقتصادية العربية

- أولاً – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- ثانياً – المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ثالثاً – منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC).
- رابعاً – منظمة العمل العربية.
- خامساً – المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سادساً – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة أكساد.

الفصل الخامس

صندوق النقد العربي

ومؤسسات العون الإنمائي

المبحث الأول – صندوق النقد العربي ومؤسسات العون الإنمائي العربية:

أولاً – صندوق النقد العربي

- ا

لهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي.

- أهداف صندوق النقد العربي.
- وسائل تحقيق أهداف صندوق النقد العربي.
- موارد صندوق النقد العربي.
- استخدام الموارد "الإقراض".
- دور الصندوق في تطوير أسواق المال العربية.
- دور الصندوق في تعزيز التبادل التجاري العربي.

ثانياً – مؤسسات العون الإنمائي العربية:

- مزايا شروط العون الإنمائي العربي.
- عيوب شروط العون الإنمائي العربي.
- التوزيع القطاعي للقروض.
- أنواع مؤسسات التمويل الإنمائي.
  - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
  - صندوق أبو ظبي للتنمية.
  - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.
  - الصندوق السعودي للتنمية.
- التهويل المغرض بشأن الثراء العربي.

المبحث الثاني – البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):
  - الهيكل التنظيمي للبنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي:
  - أهداف صندوق النقد الدولي.
  - مساعدات صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء.
  - سمات الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

الفصل السادس

منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization

المبحث الأول – التحول من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات إلى منظمة التجارة العالمية:

- جولات مفاوضات اتفاقيات الغات.
- إعلان قيام منظمة التجارة العالمية.
- مؤتمرات منظمة التجارة العالمية.
- أهم مزايا النظام التجاري المتعدد للمنظمة وتحرير التجارة.

المبحث الثاني – أهداف منظمة التجارة العالمية وهيكلها وشروط العضوية:

- أهداف منظمة التجارة العالمية.
- المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية.

- الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في مراكش.
- الهيكل التنظيمي للمنظمة.
- شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية.
- حقائق وأوهام حول منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث – الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية:

- الخطوات العملية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.
- النتائج الاقتصادية لانضمام سورية إلى اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية.
- الحقوق والالتزامات.
- تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر.
- آثار اتفاقيات الغات على البلدان النامية.

*****

Index

Economic Blocs and Economic Organizations

Chapter I

Economic blocs

Section I – the level, the objectives , characteristics and components of the economic bloc:

• The level of economic bloc between States and its benefits.

• Methods of economic bloc, the objectives of the economic bloc.

• Foundations of economic blocs.

• Characteristics of economic blocs.

• Viability economic blocs and the reasons for its failure.

Section II – Most economic blocs:

1 – The European Union.

2 – Free Trade Area of North America (NAFTA).

3 – Group of the Asian tigers as well as Japan and China.

4 – Association of Southeast Asian Nations (ASEAN).

5 – Community Cooperation Asia–Pacific Economic (APEC).

6 – Bloc, the Association of Latin American countries.

7 – Economic blocs in Africa.

8 – Economic bloc in the Arab world.

9 – Group of eight (G 8).

10 – Group of twenty (G 20).

Chapter II

Experiences of Arab economic bloc Under the League of Arab States

Section I – the Arab world and the Arab League:

• The geographical location of the Arab nation.

• League of Arab States.

• Charter of the Arab League.

• The objectives of the League of Arab States.

• League of Arab States and the Arab economic bloc.

Section II – Arab economic bloc (actually, objectives, constraints, strategic).

• The objectives of the Arab economic bloc.

• The march of joint Arab economic action.

• The challenges of the Arab economic bloc.

• Impediments to Arab economic bloc.

• Activating the Arab economic bloc.

• Strategy Arab economic bloc.

• Entrances to Arab economic integration which represents axes Arab common market activity.

• Factors to achieve collective self–reliance in the Arab world.

Section III – the Greater Arab Free Trade Area:

– The announcement of the establishment of the Free Trade Area of the Greater Arab.

– Rules and principles for the establishment of a free trade area major Arab.

– The problems and difficulties that hinder the full implementation of the Greater Arab Free Trade.

– The results of the Greater Arab Free Trade.

Appendix – the degree of integration of Arab economies to the global economy.

Chapter III
Economic Bloc, Experiences of the European Union And BRICS group

Section I – Economic Bloc between the countries of the European Union:

• The main treaties which established the European Union.

• EU institutions.

• Member States of the European Union.

• Stages of the development of European economic unity.

• Passed the euro traded two major phases.

• Functions using the euro as an international currency.
• Strict adherence to set budgets in the euro countries.
• Optimism improved economy in the euro zone countries with the introduction of the new currency.
• Europe's most ambitious projects on the road to European unity.
• Nice Agreement in the European Union.
• European unity on several tracks.

Section II – the economic bloc of BRICS Group

• the reasons for the emergence and development of the BRICS bloc.
• Member States in the farm BRICS.
• The role of emerging economies.
• Official meetings of the bloc, the BRICS countries.
• Third Summit of BRICS group April 2011 and the Sanya Declaration.
• The fifth Summit of the BRICS group – Durban, South Africa, March 2013

Chapter IV

International and Arab Economic Organizations

Section I – international economic organizations:

• Economic and Social Council (ECOSOC).
• International Labour Organization (ILO).
• The World Intellectual Property Organization (WIPO).
• International Union of Telecommunications (ITU).
• United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).
• The United Nations Economic Commission for Europe (UNECE).
• United Nations Fund for Population (UNFPA).
• Institute of the United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).
• Organization of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).
• United Nations Development Programme (UNDP).

• United Nations Development Fund for Women (UNIFEM).

• World Food Programme (WFP).

• Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

• International Fund for Agricultural Development (IFAD).

• OPEC Fund for International Development.

• Islamic Development Bank (I D B).

• World Trade Organization (WTO).

• The World Bank Group (IBD).

• International Monetary Fund (IMF).

Section II – Arab economic organizations

• Arab Economic Unity Council.

• Arab Organization for Agricultural Development.

• Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC).

• Arab Labor Organization.

• The Arab Organization for Administrative Development.

• The Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands arid ACSAD.

Chapter V

Arab Monetary Fund (AMF) And development aid institutions

Section I – the Arab Monetary Fund and the Arab development aid institutions:

• The objectives of the Arab Monetary Fund.

• The means to achieve the objectives of the Arab Monetary Fund.

• Arab Monetary Fund resources.

• The use of resources "lending".

• Fund's role in the development of Arab financial markets.

• Fund's role in promoting Arab trade.

The organizational structure of the Arab Monetary Fund (IMF).

Arab development aid institutions:

• Advantages Terms of Arab development aid.

• Terms of defects Arab development aid.

• Sectoral distribution of loans.

• Types of development finance institutions.

• The Arab Fund for Economic and Social Development:

o Abu Dhabi Fund for Development.

o Kuwait Fund for Arab Economic Development.

o Saudi Fund for Development.

Section II – the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), International Monetary Fund (IMF)

• International Bank for Reconstruction and Development (IBRD):

o the organizational structure of the World Bank.

• IMF:

o the objectives of the International Monetary Fund.

o help the International Monetary Fund by Member States.

o Lending attributes of the International Monetary Fund.

Chapter VI

World Trade Organization (WTO)

Section I – The transformation of the General Agreement on Trade and Tariffs to the World Trade Organization:

• The seven rounds of GATT negotiations.

• Declaration of the World Trade Organization.

• Conferences of the World Trade Organization.

• The most important advantages of the multilateral trading system of the organization and trade liberalization.

Section II – the objectives of the World Trade Organization, structure and membership requirements:

• The objectives of the World Trade Organization.

• Principles upon which the World Trade Organization.

• Conventions adopted by the Conference of the World Trade Organization Marrakech.

• Organizational structure of the organization.

• Terms of membership in the World Trade Organization.

• Facts and fantasies about the World Trade Organization.

Section III – Arab member states of the World Trade Organization:

• Practical steps for Algeria's accession to the World Trade

Organization.

• The economic consequences of Syria's accession to the GATT and the WTO.

• Rights and obligations.

• Maximize the benefits and minimize losses.

• The effects of the GATT agreements on developing countries.

*****